سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 756 – الأحد 16 آب/ أغسطس 2026 – السنة الخامسة عشرة www.enabbaladi.net

عنب بلدي
enab baladi
من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

صندوق النقد يتوقع نموًا مرتفعًا لسوريا

التضخم والفقر يختبران التعافي

14

الطرق السورية

تسعة آلاف كيلومتر على حافة الخطر

فرق الدفاع المدني السوري في وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث تستجيب لـ16 حادث سير في عموم سوريا خلال يوم واحد – 27 حزيران 2026 (الدفاع المدني السوري)

ملف خاص

أخبار سوريا 02

سوريا تترقب إزالتها من قائمة الدول الراعية للإرهاب.. ماذا يعني ذلك؟

أخبار سوريا 03

تفاهم حميميم وطرطوس.. من منطق الحماية إلى التعاقد

شؤون محلية 04

"مركز الشباب للابتكار" بدمشق.. دعم مجاني لتحويل الأفكار إلى مشاريع

شؤون محلية 07

أزمة كهرباء في الرقة وتعديات تعطل وصول المياه إلى أراضي الحمرات

ثقافة وفن 16

بدخول الإنتاج العربي.. هل تكتفي سوريا بدورها كموقع تصوير درامي؟

رياضة 18

حمص الفداء وأهلي حلب أمام تحدي تجاوز الخيبات آسيويًا

15

7.5% من السوريين تجاوزوا الستين

ما السبيل لشيخوخة كريمة؟

لم تكن قصة رجل مسن في حمص معروفة خارج جدران منزله، إلى أن انتشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي. كان الرجل يعاني من تدهور صحي في قدمه، قبل أن تصل حالته إلى مرحلة اضطر فيها الأطباء إلى بترها بعد مضاعفات صحية. وتكشف القصة جانبًا من واقع يعيشه كثير من كبار السن في سوريا، حيث تراجعت شبكات الرعاية التقليدية التي اعتمدت عليها هذه الفئة لعقود.

سوريا تترقب إزالتها من قائمة الدول الراعية للإرهاب

ماذا يعني ذلك؟

عنب بلدي – أمير حقوق

تتجه الأنظار إلى 22 من آب الحالي، بوصفه الموعد المرجح لاستكمال الإجراءات الأمريكية الخاصة برفع اسم سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، في خطوة قد تشكل تحولًا سياسيًا واقتصاديًا لافتًا في العلاقة بين واشنطن ودمشق بعد أكثر من أربعة عقود من إدراج سوريا على هذه القائمة.

وتزايد الحديث عن هذا الموعد بعد إعلان وزير الخارجية الأمريكي، ماركو روبيو، في 8 من تموز الماضي، بدء الإجراءات الرسمية لإزالة سوريا من القائمة، وإبلاغ الكونجرس بذلك، على أن يصبح القرار نافذًا بعد انقضاء مهلة قانونية مدتها 45 يومًا ما لم يتقدم أعضاء الكونجرس باعتراضات توقف المسار.

وكانت الولايات المتحدة أدرجت سوريا على قائمة الدول الراعية للإرهاب في 29 من كانون الأول 1979، في عهد الرئيس الأسبق، حافظ الأسد، وذلك استنادًا إلى قانون المساعدات الخارجية الأمريكي، الذي يمنح وزارة الخارجية صلاحية تصنيف الدول التي ترى أنها تقدم دعمًا متكررًا لأعمال الإرهاب الدولي.

وبررت واشنطن القرار آنذاك بعدة اعتبارات، أبرزها:

• اتهام دمشق بدعم تنظيمات فلسطينية مسلحة اعتبرتها الولايات المتحدة منظمات إرهابية.

• تقديم الدعم السياسي واللوجستي لحركات مثل "حزب الله" اللبناني في الثمانينيات، الذي صنفته واشنطن لاحقًا منظمة إرهابية.

• اتهامات بتوفير ملاذ أو تسهيلات لبعض الجماعات المسلحة العاملة في المنطقة.

واتُّهمت سوريا لعقود بتبني سياسات اعتبرتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة مهددة للاستقرار الإقليمي، وهو ما أدى إلى استمرار التصنيف.

لا معارضة للقرار

أهمية موعد 22 من آب الحالي لا تكمن بالضرورة في انعقاد جلسة تصويت، وإنما في كونه الموعد الذي يُتوقع عنده اكتمال المهلة الإجرائية، إذا لم يظهر اعتراض يوقف المسار.

رئيس مكتب سوريا في المجلس السوري- الأمريكي، زكي لبابيدي، أوضح أن رفع سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب لا يحتاج إلى تصويت في الكونجرس، سواء في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ.

وقال لبابيدي، في حديث إلى عنب بلدي، إن الرئيس الأمريكي يرسل رسالة رسمية إلى مجلسي النواب والشيوخ يبلغ فيها برغبة الحكومة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب في رفع التصنيف عن سوريا وإلغائه.

وبعد إرسال الرسالة، يمتلك أعضاء المجلسين مهلة 45 يومًا للاعتراض على القرار، وفي حال عدم تقديم أي اعتراض، يصبح رفع التصنيف نافذًا من دون الحاجة إلى إجراء تصويت.

ويرى لبابيدي أن احتمال وجود معارضة للقرار ضعيف، مشيرًا إلى مرور أكثر من شهر تقريبًا من دون تقدم أي عضو باعتراض، متوقعًا إتمام رفع التصنيف خلال نحو عشرة أيام إلى أسبوعين.

> احتمال وجود معارضة لقرار إزالة سوريا من الدول الراعية للإرهاب ضعيف، وقد مر أكثر من شهر تقريبًا من دون تقدم أي عضو باعتراض.
>
> زكي لبابيدي
> رئيس مكتب سوريا في المجلس السوري- الأمريكي

أما محمد علاء غانم، أحد قياديي الجالية السورية الأمريكية في واشنطن، فقال إن ممثلي الجالية عقدوا لقاءات مع عدد من أعضاء الكونجرس لمتابعة الإجراءات، وإنهم يراقبون الملف بصورة مستمرة للتأكد من عدم ظهور اعتراضات يمكن أن تعرقل إتمامه.

وبحسب غانم، فإن المعطيات التي حصلت عليها الجالية من هذه اللقاءات تشير إلى أن الأمور "تسير على ما يرام"، ولا توجد حتى الآن مؤشرات على اعتراضات من شأنها تعطيل المسار.

وبذلك، لا يقدم غانم يوم 22 من آب بوصفه موعدًا لجلسة تصويت، بل باعتباره الموعد المتوقع لاكتمال الإجراء إذا بقي المسار داخل الكونجرس من دون اعتراضات، وهو ما يتقاطع مع التفسير القانوني الذي يقدمه لبابيدي.

رفع التصنيف لا يعني إلغاء العقوبات

التفريق بين رفع تصنيف سوريا كـ"دولة راعية للإرهاب" وإلغاء العقوبات الأمريكية المفروضة عليها أساسي لفهم ما يمكن أن يترتب على انتهاء المهلة القانونية في 22 من آب، فالتصنيف والعقوبات مساران قانونيان مختلفان، ولا يؤدي إنهاء أحدهما تلقائيًا إلى إلغاء الآخر.

وقال لبابيدي، إن واشنطن تتعامل مع الملف عبر مسارين منفصلين، الأول يتعلق بإزالة سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، والثاني بإلغاء ما تبقى من العقوبات الأمريكية المفروضة عليها .

وبينما لا يحتاج المسار الأول، بحسب لبابيدي، إلى تصويت في الكونجرس، فإن إلغاء العقوبات المتبقية يحتاج إلى مسار تشريعي.

ويأتي هذا التمييز بعد أن رفعت واشنطن بعض القيود المفروضة على سوريا، ما يجعل الحديث عن "رفع العقوبات" و"رفع التصنيف" عرضة للخلط، رغم اختلاف الأثر القانوني لكل منهما.

وبحسب لبابيدي، فإن مشروع القانون "S.3172" الذي قدمته عضوة مجلس الشيوخ جين شاهين، يستهدف إلغاء ما تبقى من العقوبات الأمريكية على سوريا، ما يعني أن اكتمال إجراءات رفع التصنيف في 22 من آب، في حال عدم وجود اعتراض، سيجعل جميع القيود الأمريكية ملغاة في اليوم نفسه.

أما غانم فيربط المسار بما جرى سياسيًا بين واشنطن ودمشق، ويشير إلى أن الملف اكتسب طابعًا رسميًا بعد لقاء الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بالرئيس السوري، أحمد الشرع، وما تبعه من إجراءات من جانب وزارة الخارجية الأمريكية.

وبذلك، يقدم غانم تفسيرًا للسياق السياسي الذي دفع الملف إلى الأمام، بينما يوضح لبابيدي حدوده القانونية وما الذي لا يشمله القرار.

اعتراف أمريكي بأن سوريا أصبحت شريكًا

وزير الخارجية الأمريكي، ماركو روبيو، وصف الإجراء بـ"الخطوة التاريخية من قبل الرئيس ترامب لمنح الشعب السوري فرصة لتحقيق العظمة".

وأضاف أن رفع العقوبات عن سوريا سيفتح المجال أمام التجارة والاستثمار الدوليين، ويمنح سوريا فرصة لإعادة البناء، ويفتح فصلا جديدًا للشعب السوري"، موضحًا أن سوريا المستقرة والموحدة والتي تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها، لا تفيد المنطقة فحسب، بل تفيد العالم أجمع.

بينما يرى أستاذ القانون الدولي العام والباحث في العلاقات الدولية الدكتور عامر فاخوري، أن الآثار المترتبة على القرار ستكون كبيرة، لكنها لن تظهر بصورة فورية، لأن رفع اسم سوريا من القائمة لا يعني تلقائيًا إنهاء جميع العقوبات الأمريكية.

وقال فاخوري، في حديث إلى عنب بلدي، إنه على المستوى السياسي، يعتقد أن القرار سيحمل اعترافًا أمريكيًا ضمنيًا بأن الدولة السورية أصبحت شريكًا يمكن التعامل معه، وهو ما قد يشجع عددًا من الدول على توسيع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع دمشق.

وأضاف أن القرار ينسجم كذلك مع توجه أمريكي لدعم إعادة دمج سوريا في محيطها العربي، بما يسمح للدول الخليجية والعربية بلعب دور أكبر في مشاريع إعادة الإعمار، بدلًا من ترك الساحة الاقتصادية بالكامل لروسيا والصين وإيران.

ولا يستبعد وجود بُعد تنافسي دولي، إذ تدرك واشنطن أن سوريا تمثل موقعًا جيوسياسيًا مهما على شرق البحر المتوسط، وأن مرحلة إعادة الإعمار ستفتح سوقًا اقتصادية كبيرة، وبالتالي فإن استمرار سياسة العزل قد يمنح القوى المنافسة فرصًا أكبر لترسيخ نفوذها.

ويخلص إلى أن القرار ينبغي النظر إليه باعتباره بداية لمسار جديد، وأن نجاح هذا المسار سيعتمد على قدرة الحكومة السورية على ترسيخ الاستقرار الداخلي، وتعزيز سيادة القانون، والاستمرار في مكافحة الإرهاب، وبناء الثقة مع المجتمع الدولي.

> نجاح هذا المسار سيعتمد على قدرة الحكومة السورية على ترسيخ الاستقرار الداخلي، وتعزيز سيادة القانون، والاستمرار في مكافحة الإرهاب، وبناء الثقة مع المجتمع الدولي.
>
> الدكتور عامر فاخوري
> أستاذ بالقانون الدولي العام وباحث في العلاقات الدولية

تسهيل عودة المصارف الدولية

رئيس مكتب سوريا في المجلس السوري- الأمريكي، زكي لبابيدي، أكد أن رفع تصنيف سوريا وإزالة العقوبات من شأنها تسهيل عودة المصارف الدولية إلى التعامل مع المصارف السورية، وبالتالي تسهيل حركة الأموال.

كما يربط لبابيدي بين هذه الخطوات وبين إمكانية زيادة الاستثمارات الدولية في سوريا، موضحًا أن شركات قد تكون مهتمة بإقامة مصانع في البلاد بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة وتوفر المواد الأولية.

ويشير إلى أن إزالة العقوبات ورفع التصنيف سيقللان المخاوف المرتبطة بالعقوبات والقيود المفروضة على حركة الأموال والمستثمرين، ما يجعل الاستثمار في قطاعات مثل الصناعة والسياحة أسهل بالنسبة إلى الشركات الكبيرة.

كما أن الأمر قد ينعكس أيضًا على قدرة سوريا على استيراد بعض المواد التي تحتاج إليها، بما فيها الأدوات الدفاعية والمواد الضرورية للجيش، إضافة إلى مواد ذات استخدام مزدوج.

ويعتبر أن إزالة هذه القيود تتيح لسوريا استيراد المواد التي تحتاج إليها الدولة، كما يمتلك القطاع الزراعي السوري إمكانية لزيادة الإنتاج بشكل كبير من خلال استخدام الأدوات والتكنولوجيا الحديثة، ما يسمح برفع الإنتاج إلى مستويات تغطي الحاجة المحلية، وصولًا إلى إمكانية التصدير.

وكانت وزارة الخارجية السورية رحبت بإعلان الولايات المتحدة بدء إجراءات إلغاء تصنيف سوريا كدولة راعية للإرهاب، معتبرة أن إبلاغ الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، نظيره السوري بنيته اتخاذ هذه الخطوة، تطور مهم في مسار العلاقات بين البلدين القائمة على الحوار والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

الرئيس السوري أحمد الشرع يلتقي نظيره الأمريكي دونالد ترامب على هامش قمة "الناتو" في تركيا – 8 تموز 2026 (رئاسة الجمهورية العربية السورية)

تفاهم حميميم وطرطوس..

من منطق الحماية إلى التعاقد

وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني يجري زيارة إلى مطار اللاذقية الدولي بعد تسلمه من القوات الروسية في سوريا – 9 آب 2026 (وزارة الخارجية السورية)

عنب بلدي – يزن قر

تمثل مذكرة التفاهم السورية- الروسية بشأن "حميميم" و"طرطوس" تحولًا بشكل الوجود الروسي في سوريا، بعد سنوات كان فيها الوجود العسكري المباشر أحد أبرز مرتكزات موسكو في البلاد.

الاتفاق الجديد لا ينهي الحضور الروسي بشكل كامل، وإنما يعيد تنظيمه عبر انتقال المنشآت ذات الطابع المدني إلى إدارة الدولة السورية، مقابل الإبقاء على وجود روسي عسكري بصيغة مختلفة من خلال مراكز مشتركة للتدريب والتأهيل.

وتكتسب هذه الخطوة أهميتها من موقع القاعدتين في الحسابات الروسية، ومنذ التدخل العسكري الروسي في سوريا عام 2015، شكّلت "حميميم" مركزًا أساسيًا للعمليات الجوية الروسية في سوريا، بينما مثّلت "طرطوس" موطئ قدم بحريًا لموسكو في البحر المتوسط.

وبالتالي فإن الانتقال من صيغة القواعد العسكرية إلى مراكز تدريب مشتركة، مع استعادة دمشق إدارة مطار "حميميم" والمنشآت التجارية في طرطوس، يعكس تغيرًا في طبيعة العلاقة مقارنة بالمرحلة السابقة.

وتأتي المذكرة بعد نحو 18 شهرًا من المفاوضات، وفي ظل مرحلة جديدة تحاول فيها دمشق إعادة ترتيب علاقاتها الخارجية ومؤسساتها السيادية، بينما تسعى موسكو إلى الحفاظ على موقع لها داخل سوريا، رغم تغير الظروف التي قامت عليها صيغة وجودها السابقة.

مذكرة تفاهم لا اتفاقية نهائية

الباحث في الشؤون الروسية والشرق أوسطية ديمتري بريجع، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن مذكرة التفاهم السورية- الروسية تحتاج إلى قراءة دقيقة، موضحًا أن ما أُعلن هو "مذكرة تفاهم"، وليس معاهدة أو اتفاقية مصدقًا عليها من البرلمان (مجلس الشعب)، موضحًا أن المعلن في المذكرة محدد وقابل للقياس، وأن هذا التوصيف يفسر جانبًا مهمًا مما ورد في النص، وكذلك ما غاب عنه.

في المقابل، يرى الباحث أن الجزء غير المعلن من التفاهم أطول بكثير، إذ لا يوجد رقم واضح لعدد العسكريين الروس الذين سيعملون في هذه المراكز، ولا بيان بشأن نوع الوحدات والمعدات التي ستبقى، ولا توضيح لوضع منظومات الدفاع الجوي.

كما لا تتضمن المذكرة، بحسب بريجع، تفاصيل بشأن حقوق الرسو والصيانة والتزود بالوقود والذخائر للسفن الروسية، أو استخدام المدارج في نقل الأفراد والمعدات باتجاه ليبيا وإفريقيا، إضافة إلى عدم وجود مدة معلنة للترتيب الجديد أو آلية لإنهائه.

وأشار إلى أن الأهم هو أن اتفاق نشر المجموعة الجوية في "حميميم"، الموقّع عام 2015، واتفاق طرطوس الموقع في 18 من كانون الثاني 2017، لمدة 49 عامًا، لم يعلن إلغاؤهما أو تعديلهما قانونيًا.

الغموض يسمح بتقديم الاتفاق بطريقتين

يقرأ بريجع هذا الغموض باعتباره جزءًا من صيغة التفاهم نفسها، وليس بالضرورة ثغرة فيها، موضحًا أن الطرفين توصلا إلى صيغة تسمح لكل منهما بتقديم الاتفاق لجمهوره بالطريقة التي يريدها.

وبحسب بريجع، تستطيع دمشق القول إن القواعد الروسية المستقلة انتهت، في حين تستطيع موسكو القول إن وجودها في سوريا مستمر، ولكن بصيغة جديدة، معتبرًا أن "الصيغتين صحيحتان معًا"، وهو ما يفسر برأيه، استغراق المفاوضات نحو 18 شهرًا.

وأضاف أن اتجاه عدم التماثل بين الطرفين انقلب، لكنه لم يختفِ بشكل كامل، مشيرًا إلى أن المعنى السياسي الأبرز للمذكرة هو انتقال العلاقة بين دمشق وموسكو من منطق الحماية إلى منطق التعاقد، بعدما كان الوجود الروسي مقبلًا كامل مرتبطًا ببقاء نظام سياسي بعينه، إذ أصبحت الحكومة السورية اليوم هي التي تحدد شكل الوجود الروسي.

> المعنى السياسي الأبرز للمذكرة هو انتقال العلاقة بين دمشق وموسكو من منطق الحماية إلى منطق التعاقد، بعدما كان الوجود الروسي طوال عقد كامل مرتبطًا ببقاء نظام سياسي بعينه.
>
> ديمتري بريجع
> باحث في الشؤون الروسية والشرق أوسطية

مكسب لدمشق.. لماذا قبلت روسيا؟

حول قبول روسيا بهذه الصيغة، اعتبر الباحث في الشؤون العربية والإفريقية علي فوزي، أن الأمر يأتي في سياق التحولات التي شهدتها سوريا، وما فرضته المرحلة الجديدة من ضرورة إعادة تعريف العلاقة بين دمشق وموسكو، فضلًا عن رغبة روسيا في الحفاظ على موطئ قدم استراتيجي في سوريا، ولا سيما على ساحل البحر المتوسط، ولكن بتكلفة سياسية وعسكرية أقل من صيغة القواعد العسكرية التقليدية.

وقال إن موسكو من خلال الترتيبات الجديدة لا تتخلى عن مصالحها في سوريا، وإنما تعيد تحديد طبيعة حضورها بما يتناسب مع المرحلة السياسية الجديدة، بحيث يصبح وجودها أقل ارتباطًا بالانتشار العسكري المباشر وأكثر ارتباطًا بالتعاون والتدريب والتأهيل، وهو ما يسمح لها بالحفاظ على جزء من نفوذها دون الإبقاء بالضرورة على الصيغة السابقة للقواعد العسكرية.

> موسكو من خلال الترتيبات الجديدة لا تتخلى عن مصالحها في سوريا، وإنما تعيد تحديد طبيعة حضورها بما يتناسب مع المرحلة السياسية الجديدة، بحيث يصبح وجودها أقل ارتباطًا بالانتشار العسكري المباشر وأكثر ارتباطًا بالتعاون والتدريب والتأهيل، وهو ما يسمح لها بالحفاظ على جزء من نفوذها دون الإبقاء بالضرورة على الصيغة السابقة للقواعد العسكرية.
>
> علي فوزي
> باحث في الشؤون العربية والإفريقية

استعادة دمشق إدارة مطار "حميميم" وبعض المنشآت التجارية في ميناء "طرطوس" تمثل مكسبًا سياسيًا واقتصاديًا مهمًا للحكومة السورية، لأنها تمنحها مساحة أكبر في إدارة منشآتها المدنية والتجارية وتعزز قدرتها على تقديم الاتفاق باعتباره خطوة باتجاه استعادة السيادة الوطنية، بحسب ما أوضحه الباحث علي فوزي.

وأشار إلى أن استعادة الإدارة السورية لهذه المنشآت لا تحمل فقط أهمية تشغيلية أو اقتصادية، وإنما تمنح الحكومة أيضًا ورقة سياسية في إعادة تعريف علاقتها مع القوى الدولية، وإظهار قدرتها على التفاوض بشأن ترتيبات موروثة عن المرحلة السابقة وإعادة صياغتها بما يتناسب مع مصالح الدولة السورية الجديدة.

قراءة القوى الدولية للاتفاق

فيما يتعلق بالمواقف الدولية، قال الباحث علي فوزي، إن الولايات المتحدة والدول الأوروبية ستراقب الاتفاق من زاوية مدى استمرار القدرة الروسية على استخدام الساحل السوري كنقطة ارتكاز عسكرية في شرق المتوسط، بينما ستنظر تركيا إلى التطور باعتباره جزءًا من إعادة تشكيل التوازنات الأمنية في سوريا.

وأضاف أن إسرائيل ستتعامل مع الاتفاق أساسًا من منظور أمنها الإقليمي وحجم القدرات العسكرية الروسية والإيرانية داخل سوريا، مشيرًا إلى أن طبيعة الوجود العسكري الروسي الجديد ستكون عاملًا مهمًا في تحديد كيفية قراءة إسرائيل للاتفاق.

> الموقف الدولي لن يتحدد فقط من خلال الإعلان عن تحويل القواعد إلى مراكز تدريب، وإنما من خلال طبيعة الدور الذي ستؤديه هذه المراكز، وحجم القوات الروسية التي ستبقى فيها، وما إذا كان الوجود الجديد سيقتصر على التدريب والتأهيل أم سيحتفظ بقدرات عسكرية ولوجستية أوسع.
>
> علي فوزي
> باحث في الشؤون العربية والإفريقية

حين تسبق الرتبة الخبرة..

أي جيش تبنيه سوريا لغدها؟

خالد المطلق

وسط ركام سنوات طويلة من الحرب والوجع، يعيش السوريون اليوم لحظات انتقال سياسي دقيقة تحبس الأنفاس، تتجه فيها كل العيون نحو المستقبل بحثًا عن طوق نجاة حقيقي، ولعل السؤال الأكثر إلحاحًا وحساسية بين الناس اليوم لا يتعلق فقط بمن يحكم، بل بشكل ومصير المؤسسة التي ينبغي أن تحفظ هذا الوطن وأهله وتحمي ترابه، ألا وهي الجيش، فعندما تنتهي رحلة الموت وتتسلم السلطة الانتقالية مقاليد الأمور، يتوقع الملايين من أبناء هذا الشعب أن تنطلق ورشة بناء وطنية حقيقية تُنصف التضحيات الكبيرة وتعيد الاعتبار للمؤسسات على أساس الكفاءة وحدها.

لكن ما يثير الغصة والقلق العارم في آن واحد هو تسرب مظاهر قديمة بثوب جديد، أبرزها توزيع الرتب العسكرية الكبيرة والرفيعة على شباب صغار في السن لا يكادون يعرفون أثقال الميدان وأبجديات الإدارة، وكأن الرتبة باتت مجرد مكافأة سياسية عابرة أو استحقاقًا فصائليًا قديمًا بعيدًا عن أي قواعد عسكرية سليمة أو معايير مهنية متعارف عليها في العالم أجمع.

والحقيقة الإنسانية والمهنية التي يجب أن تُقال بوضوح تام هي أن الرتبة العسكرية ليست مجرد شارة براقة تُعلق على الكتف للتباهي بها، ولا هي مكافأة لمن كان محظوظًا بالتواجد في المكان المناسب ساعة الحسم، وليست وجاهًا اجتماعيًا يتزين به شاب في مقتبل العمر، الرتبة في جوهرها الحقيقي والعميق مسؤولية ثقيلة وأمانة عظيمة، إنها تعني باختصار أن حياة الجنود وأمن البلاد ومصير عائلات بأكملها أصبحت معلقة بقرار حكيم يتخذه صاحب هذه الرتبة في جزء من الثانية، وحين يتم القفز فوق سنوات التعب والنضج والتدريب والتدرج المهني المنهجي لتُمنح أرفع الرتب لمن لا يملك الرصيد الكافي من التأهيل العسكري أو الإداري فإننا نؤسس لخلل بنيوي عميق يدفع ثمنه الوطن وأبناؤه لاحقًا في لحظات الاختبار الحقيقي.

هذا العبث الواضح في إدارة البشر والمواقع القيادية يخلق عاجلًا لا آجلًا مأزقًا حقيقيًا يمكن تسميته بـ"أزمة السقف العسكري"، فتخيلوا معنا حجم المشكلة حين يحصل الشاب على أعلى رتبة عسكرية في مطلع شبابه! أين سيذهب غدًا؟ وكيف ستتعامل الدولة بعد سنوات مع هرم قيادي متخم بالرتب الرفيعة لمن هم في سن مبكرة جدًا؟ وهنا ستجد السلطة نفسها حتمًا أمام جدار منسد ومأزق مسدود الأفق مضطرة لاختراع رتب جديدة من العدم لمجرد استيعاب الطموحات الوظيفية لهؤلاء، وهو أمر تعجز عنه أعرق الجيوش النظامية في العالم التي تحترم سلّمها الهرمي والزمني للترقيات، أما على الأرض وفي واقع الثكنات ويوميات المؤسسة فالأضرار أشد قسوة وأعظم أثرًا، فحين يجد الضباط الأكفاء والجنود القدامى ممن أمضوا زهرة عمرهم في الخدمة والخبرة الميدانية أنفسهم مجبرين على تلقي الأوامر من قيادات شابة تفتقر لأبجديات القيادة الحديثة وفن إدارة الأزمات تفقد المؤسسة هيبتها وتتصدع روحها المعنوية من الداخل، وحين تغيب معايير الجدارة الحقيقية والشفافية يفتح المجال واسعًا أمام المحسوبيات والولاءات الضيقة لتهدم ما تبقى من جدار الثقة بين الشعب وجيشه وتتحول المؤسسة شيئًا فشيئًا من حارس أمين للوطن إلى مجرد شبكة مصالح شخصية وفئوية.

إن الدرس الأقسى الذي علمتنا إياه سنوات الدم والمرارة هو أن الانتقال من منطق الفصائل والمجموعات المسلحة إلى منطق الدولة الحديثة لا يتم أبدًا بتغيير البزات العسكرية أو تبديل الرايات والشعارات، بل بتغيير العقيدة والذهنية من العصبية الضيقة إلى روح المؤسسة الجامعة، فسوريا اليوم لا تحتاج إلى جيش يحمي أشخاصًا بعينهم ولا إلى جيش لأحزاب أو تيارات أو فصائل مسلحة، بل إلى جيش وطني احترافي جامع لكل السوريين بمختلف مشاربهم وموالاتهم ومعارضتهم تكون مهمته الوحيدة والوحيدة فقط حماية تراب الوطن وسلامة أهله جميعًا لا حماية أي سلطة سياسية طارئة أو مسؤول زائل.

ويبقى السؤال الأبرز الذي تترقبه عيون الملايين المعلقة بالحلم برسم كل من يمسك بقرار التأثير اليوم في سوريا، هل تمتلك القيادة السياسية ووزارة الدفاع الشجاعة الكافية لغربلة هذا المسار وربط الترقيات بالكفاءة والخبرة الحقيقية لا بالولاءات الشخصية؟ إن نجاح هذه الخطوة هو الاختبار الأخلاقي والوطني الحقيقي لكل وعود التغيير، ودون تصحيح هذا المسار المعوج بحزم وشفافية سيظل حلم السوريين بدولة القانون والمؤسسات معلقًا على حافة الهاوية رهينًا لقرارات ارتجالية تخدم مصالح عابرة لكنها بالتأكيد لن تبني وطنًا مستقرًا يستحقه أبناؤه الذين ضحوا بالكثير من أجل حياة أفضل وعزة دائمة.

"مركز الشباب للابتكار" بدمشق..
دعم مجاني لتحويل الأفكار إلى مشاريع

دمشق – غنى جبر

مع تزايد الحاجة إلى مساحات تساعد الشباب على تطوير أفكارهم وتحويلها من مجرد مقترحات إلى مشاريع قابلة للتنفيذ، أطلقت محافظة دمشق "مركز الشباب للابتكار" بوصفه حاضنة تستقطب أصحاب الأفكار والمواهب وتزودهم بالمهارات والأدوات اللازمة لتطوير مشاريعهم.

مسؤول شعبة التخطيط في مديرية الأنشطة بمحافظة دمشق، سمير رسلان، قال لعنب بلدي، إن المركز يهدف إلى تمكين الشباب من تطوير أفكارهم وتحويلها إلى حلول ومشاريع قابلة للتطبيق، تعالج تحديات المجتمع والمؤسسات، من خلال توفير بيئة داعمة للابتكار تربط الأفكار باحتياجات الواقع، وتسهم في إيجاد حلول تنموية مستدامة.

ويعتمد المركز، بحسب رسلان، على معايير تشمل الجدية والالتزام، والاستعداد للتعلم، وقابلية الفكرة للتطوير، مع إتاحة الفرصة للشباب سواء كانوا يمتلكون فكرة ابتكارية أو يرغبون في اكتساب المهارات اللازمة لتطوير حلول لمشكلات واقعية.

ويتطلع المركز إلى استقطاب أفكار وحلول ابتكارية لمعالجة التحديات المجتمعية في مجالات، مثل التحول الرقمي والخدمات العامة والبيئة والتعليم والنقل، بما يسهم في تطوير وتبني الحلول القابلة للتطبيق، وفقًا لرسلان.

وأضاف مسؤول شعبة التخطيط أن الدعم لا يقتصر على التدريب فقط، بل يشمل الإرشاد والاحتضان وتطوير المشاريع وربطها بالجهات الحكومية والخاصة، بما يعزز فرص تنفيذ الأفكار وتحويلها إلى مشاريع واقعية.

وذكر رسلان أن باب التسجيل للمشاركة مفتوح بشكل دوري لاستقبال دفعات جديدة من المشاركين، بحيث يمكن للراغبين بالتسجيل متابعة صفحات "مركز الشباب للابتكار" على منصات التواصل الاجتماعي، حيث سيتم نشر مواعيد التسجيل وآلية التقديم والشروط الخاصة بكل دفعة.

يقدم المركز مسارات متنوعة تشمل الذكاء الاصطناعي والبرمجة والإلكترونيات و"الروبوتات" والتصميم الرقمي وريادة الأعمال، إلى جانب المهارات التقنية والابتكارية الحديثة.

فيما صُممت البرامج لتناسب مختلف المستويات بدءًا من المبتدئين وصولًا إلى المستويات المتقدمة ضمن مسارات تدريبية متدرجة تواكب احتياجات المشاركين، وفقًا لرسلان.

ماذا يقدم "مركز الابتكار" للفرق؟

خلال زيارة ميدانية أجرتها عنب بلدي للمركز، تحدث أعضاء مشاركون ضمن المركز عن تجربتهم في الاستفادة من البرامج والخدمات التي يقدمها، ودور التدريب والتوجيه والبيئة المجهزة في تطوير مشروعهم.

وقال عضو فريق "سفير" المشارك في "مركز الشباب للابتكار" رضا الكويفاتي، إن فكرة التقديم إلى المركز بدأت بهدف الحصول على الدعم اللازم لتطوير مشروع ريادي، من دون معرفة مسبقة بالتفصيل بطبيعة الخدمات التي يقدمها المركز، مشيرًا إلى أن الانضمام إليه أحدث فارقًا واضحًا في مسار المشروع.

وبيّن الكويفاتي أن الفريق استفاد من ورشات التفكير التصميمي التي تعتمدها كبرى الشركات، إلى جانب المتابعة المستمرة وتوفير بيئة عمل متكاملة، تشمل الإنترنت السريع والتغذية الكهربائية المستمرة، إضافة إلى دورات تخصصية مكثفة في تطوير البرمجيات.

ولفت الكويفاتي إلى أن المركز يتبع منهجية عملية ومجانية في دعم الفرق، تبدأ من التخطيط وإعداد خطط الأعمال، مرورًا بتطوير المواقع وتطبيقات الهواتف المحمولة، وصولًا إلى استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، موضحًا أن البرنامج يتطور باستمرار بما يتناسب مع احتياجات الفرق والمشاريع.

من جهته، قال حمزة البغدادي، أحد المشاركين في المركز أيضًا، إن رحلة الانضمام إلى المركز بدأت بتعبئة استمارة مخصصة للفرق الشابة، أعقبها القبول والمشاركة في برامج تدريبية تناولت أساسيات بناء الأعمال وتأسيسها، ودراسة السوق السورية باستخدام أساليب حديثة، قبل الانتقال إلى الجوانب التقنية المتعلقة بتطوير المشروع.

وأشار البغدادي إلى أن التدريبات قدمها مدربون وخبراء سوريون يمتلكون تجارب ومؤهلات دولية، مضيفًا أن المركز يوفر أيضًا تسهيلات واشتراكات تقنية تساعد الفرق على تطوير مشاريعها.

فرصة لتطوير المشاريع

يتيح المركز للفرق الشبابية فرصة تطوير أفكارها ومشاريعها، والانتقال بها من مرحلة التخطيط والدراسة إلى التنفيذ والتطبيق العملي، عبر التدريب والتوجيه والمتابعة، إلا أن الوصول إلى مرحلة إطلاق المشروع على أرض الواقع يحتاج إلى توفير مجموعة من المتطلبات والشراكات التي تساعد على استدامته.

وبيّن الكويفاتي أن فكرة مشروع فريق "سفير" بدأت كمنصة لعرض فرص العمل فقط، قبل أن تتطور، نتيجة التوجيه والإرشاد الذي حصل عليه الفريق في المركز، إلى منصة توظيف متكاملة تستهدف الخريجين الجدد والمبتدئين في سوق العمل.

وتعمل المنصة على مساعدة هذه الفئة في تطوير مهاراتها وتحسين سيرها الذاتية، إلى جانب إتاحة فرص للتطوع يمكن أن تشكل خطوة أولى للانتقال من مرحلة البداية إلى الاحتراف ودخول سوق العمل.

طموحات بتقديم التعويل

حول المرحلة المقبلة، أشار حمزة البغدادي، أحد المشاركين في المركز، إلى أن المركز قد يوفر مستقبلًا أشكالًا مختلفة من الدعم، بينها التمويل أو احتضان المشاريع أو تقديم دعم مالي، إلا أن طبيعة هذا الدعم لم تتحدد بعد بشكل نهائي.

وأضاف أن المركز يواصل تطوير برامجه بصورة تدريجية، إذ بدأت التجربة بالدورات التدريبية، ثم انتقلت إلى مرحلة أكثر تخصصًا من خلال تخصيص موجه لكل فريق يتابع المشروع بصورة مستمرة.

وحول متطلباتهم لتطبيق مشروعهم على أرض الواقع، ذكر عضو فريق "سفير" المشارك في "مركز الشباب للابتكار" رضا الكويفاتي، أن نجاح منصة التوظيف التي يعمل عليها الفريق لا يعتمد بالضرورة على الحصول على تمويل فقط، بل يحتاج أيضًا إلى بناء علاقات وشراكات تساعد في إطلاقها واستقطاب المستخدمين، موضحًا أن المشروع قد يحتاج إلى تمويل خلال مرحلته الأولى.

ولفت إلى أن تعاون الوزارات والجهات الحكومية، من خلال نشر فرص العمل المتاحة لديها عبر المنصة، يمكن أن يشكل عاملًا مهمًا في جذب المستخدمين وبناء قاعدة بيانات متكاملة للوظائف والباحثين عن عمل، بما يساعد على إطلاق المنصة وتوسيع استخدامها بصورة فعلية.

إطلاق "مركز الشباب للابتكار" في محافظة دمشق – 4 آب 2026 (محافظة دمشق)

مكبات عشوائية وروائح..
الصيف يفاقم مشكلة النفايات بحلب

أكوام من القمامة في حي العيرديان بمدينة حلب – 13 آب 2026 (عنب بلدي)

حلب – محمد ديب بظت

مع ارتفاع درجات الحرارة خلال فصل الصيف، تبرز مشكلة النظافة في مدينة حلب مع انتشار النفايات على جوانب الطرق وفي محيط الحاويات، إلى جانب ازدياد المكبات العشوائية في عدد من الأحياء، ما يزيد من انتشار الروائح والحشرات والمخاوف المرتبطة بالصحة العامة.

ولا تبدو المشكلة محصورة في منطقة محددة، إذ تظهر في عدد من أحياء حلب الشرقية والغربية على حد سواء، حيث تشهد العديد من الأحياء تراكمًا للنفايات، وسط مطالبات من السكان بتحسين عمليات الجمع والترحيل، وتشديد الرقابة على رمي القمامة في الأماكن غير المخصصة لها.

مشكلة قديمة متجددة

محمد البوشي، من سكان حي صلاح الدين، تحدث لعنب بلدي عن انتشار النفايات في عدد من النقاط داخل الحي، موضحًا أن المشكلة لا تقتصر على امتلاء الحاويات، وإنما تمتد إلى رمي الأكياس والمخلفات في محيطها وعلى جوانب الطرق، إضافة إلى ظهور نقاط تتحول مع الوقت إلى مكبات عشوائية.

بعض هذه النقاط تبقى على حالها لفترات، ما يؤدي إلى تراكم كميات أكبر من النفايات، خصوصًا مع استمرار السكان برمي مخلفاتهم فيها بعد تشكلها.

هذا المشهد يزداد سوءًا خلال فصل الصيف، إذ تتسبب درجات الحرارة المرتفعة بانتشار الروائح والحشرات في محيط النفايات، وتؤثر في السكان والمارة، فضلًا عن تشويهها للمظهر العام للحي.

وفي حي بستان القصر، ذكر أحمد خليل أن هنالك مشكلة مختلفة تتعلق بتفاوت مستوى النظافة بين الشوارع.

وقال أحمد لعنب بلدي، إن وجود النفايات بالقرب من المنازل والمحال التجارية أصبح مصدر إزعاج للسكان، خصوصًا عندما تستمر لعدة أيام، معتبرًا أن انتظام عمليات الجمع والترحيل يمكن أن يحد من تراكمها، ويمنع تحول محيط الحاويات إلى نقاط تجمع دائمة للنفايات.

تراجع دائم

أما في حي الميدان، فوصف محمد يوسف واقع النظافة في عموم الحي بأنه في تراجع دائم، فالمشكلة لا ترتبط فقط بالنفايات المنزلية الموجودة حول الحاويات، وإنما تشمل أيضًا مخلفات ترمى على جوانب الطرق وفي المساحات غير المخصصة لذلك.

بعض السكان، وفقًا لمحمد، يواصلون رمي القمامة خارج الحاويات حتى عندما تكون قريبة منهم، ما يؤدي إلى انتشار الأكياس والمخلفات على امتداد الشارع، وتصبح إزالتها أصعب مع مرور الوقت.

تحسين واقع النظافة يحتاج إلى عمل مستمر من الجهات المعنية، بالتوازي مع توعية السكان ومحاسبة من يتعمدون رمي النفايات في الأماكن العامة، لأن معالجة النفايات بعد تراكمها لا تنهي المشكلة إذا استمر رميها في النقاط ذاتها.

"ضمن المستوى المتوسط"

حيال واقع النظافة في حلب، قال منسق الخدمات بمجلس مدينة حلب، عمر جلبي، إن واقع النظافة في المدينة يصنف حاليًا ضمن المستوى المتوسط، معتبرًا أن هذا الواقع لا يرقى إلى المستوى الذي يطمح إليه المجلس أو يرضيه، لكنه يعكس الإمكانات المتاحة حاليًا في ظل النقص الذي تعاني منه المدينة في الآليات والعمالة.

وأوضح أن توزيع الآليات المتوفرة يتم وفق عدة معايير، أبرزها الكثافة السكانية والمساحة الجغرافية التي تغطيها كل مديرية من المديريات الخمس في مدينة حلب.

نقص الآليات لا يزال أحد أبرز التحديات التي تواجه عمل المجلس في ملف النظافة، بحسب جلبي، موضحًا أن المجلس ينتظر وصول آليات جديدة، إلا أنه لم يتسلم حتى الآن أي آليات ضمن الدفعات الموعودة.

وبالتوازي مع ذلك، يعمل المجلس على استقطاب عمال وسائقين جدد لتعزيز الكادر العامل في مجال النظافة، إلا أن الرواتب تشكل عائقًا أمام استقطاب العدد المطلوب من العمال والسائقين، بحسب جلبي.

وفيما يتعلق بالمكبات العشوائية، قال إن المجلس يتعامل معها بشكل يومي وفوري، إلا أن حجم النفايات المتراكمة يشكل تحديًا كبيرًا أمام القدرة على إزالتها بشكل كامل، في ظل الكميات الكبيرة التي تنتجها المدينة.

وأوضح أن مجلس مدينة حلب يرحّل يوميًا نحو 2500 طن من القمامة، وأن العجز في عدد الحاويات يسهم في ظهور المكبات العشوائية وانتشارها في عدد من المناطق.

وبحسب جلبي، فإن معالجة واقع النظافة بشكل أفضل خلال المرحلة المقبلة ترتبط بشكل أساسي بتحسن الإمكانات المتوفرة، ولا سيما وصول الآليات الجديدة واستقطاب المزيد من العمال والسائقين.

وأشار إلى أن توريد الآليات الجديدة سيكون على دفعات، مع توقع وصول نحو 45 آلية، على أن يتم توريدها على مراحل كل أسبوع أو أسبوعين، بالتوازي مع استمرار المجلس في العمل على استقطاب السائقين والعمال.

وأكد أن وصول الآليات وتعزيز الكادر العامل سينعكس بشكل واضح على واقع النظافة في المدينة، إلا أن ظهور النتائج يحتاج إلى وقت بعد بدء وصول الآليات وتشغيلها وتشكيل فرق العمل اللازمة، لافتًا إلى أن المجلس يعمل حاليًا على المسارين بالتوازي لتحسين مستوى النظافة في مختلف مناطق حلب.

اللاذقية..
سكان "الطابيات" يشتكون عزلة في وسائل النقل

عنب بلدي – اللاذقية

يواجه سكان حي الطابيات في مدينة اللاذقية مجموعة من المشكلات الخدمية التي تتداخل مع واقع الخدمات في المدينة عمومًا، بدءًا من النظافة وتراكم النفايات، وصولًا إلى صعوبة التنقل والوصول إلى أحياء ومراكز المدينة، في ظل عدم كفاية وسائل النقل الداخلي التي تخدم الحي مقارنة بعدد سكانه وطبيعته العمرانية.

وتبرز مشكلة النقل كواحدة من أكثر القضايا التي يطرحها سكان الطابيات، إذ يعتمد الأهالي على خط "سرفيس" يصل الحي بمناطق أخرى في المدينة، إلا أن مساره الحالي لا يحقق الغاية المطلوبة منه ولا يوفر وسيلة نقل كافية للأحياء الواقعة على أوتوستراد العروبة، ومنها الطابيات الشرقي والغربي، وعين التمرة، وبستان السمكة، وبستان الحمامي، والسكنتوري.

انتظار طويل وطرق شاقة

سهام درويش (45 عامًا)، من سكان حي الطابيات، قالت لعنب بلدي، إن معاناة الأهالي مع النقل تبدأ من المسار الحالي لخط "السرفيس"، إذ تصل "السرفيس" إلى مناطق مسبح الشعب والمخيم الفلسطيني والرمل الجنوبي من جهة البحر، قبل عودتها باتجاه الشيخ ضاهر وهي محمّلة بالركاب، ما يضع سكان الطابيات والأحياء المحيطة أمام صعوبة إيجاد وسيلة نقل باتجاه مركز المدينة.

وأضافت درويش أن المشكلة تزداد بسبب طبيعة موقع الحي المرتفع وطرقه الصاعدة، ما يجعل الاعتماد على المشي للوصول إلى وسيلة نقل أو العودة إلى المنزل أكثر صعوبة، خاصة بالنسبة لكبار السن، مشيرة إلى أن الأهالي يضطرون في بعض الحالات إلى الانتظار لفترات طويلة أو استخدام أكثر من وسيلة نقل للوصول إلى وجهاتهم.

"سرفيس" يحمل اسم الحي فقط

معتصم بارود، أحد سكان حي الطابيات، قال لعنب بلدي، إن المشكلة لا تتعلق فقط بقلة عدد "السرفيس" أو توفر "باصات" النقل الداخلي، وإنما بمسار الخط نفسه، موضحًا أن "السرفيس" الذي يحمل اسم "الطابيات- مسبح الشعب" لا يدخل إلى المنطقة السكنية، بل يكتفي بالمرور عند مداخل الحي، ما يحرم شريحة واسعة من السكان من الاستفادة الفعلية من الخط.

وأضاف أن تسمية الخط باسم الطابيات توحي بأنه يخدم الحي، بينما لا تصل "السرفيس" إلى الأحياء الداخلية منه، الأمر الذي يضطر السكان إلى قطع مسافات للوصول إلى مداخل المنطقة أو البحث عن وسائل نقل بديلة، رغم أن الحي من المناطق السكنية المكتظة ويضم عددًا كبيرًا من السكان.

ويطالب الأهالي، بحسب معتصم، بإعادة النظر في مسار خط "السرفيس"، أو تخصيص خط نقل داخلي يدخل إلى الحي ويخدم سكانه بشكل مباشر، بما يخفف عنهم أعباء التنقل ويربط المنطقة بمراكز المدينة الرئيسة.

مسار "السرفيس" يحتاج إلى دراسة

يرى عدد من سائقي "سرفيس" خط "الطابيات- مسبح الشعب" أن المشكلة لا ترتبط فقط بمسار الخط، وإنما بطبيعة المنطقة وشوارعها، موضحين لعنب بلدي أن حي الطابيات يقع في منطقة مرتفعة، وتتميز بعض طرقه بالضيق والانحدار، إلى جانب الكثافة السكانية وحركة السيارات، ما يجعل إدخال السرافيس إلى الأحياء الداخلية أكثر صعوبة.

يقول سائقون (طلبوا عدم الكشف عن أسمائهم لأسباب شخصية)، إن مرور "السرفيس" داخل الحي، ولا سيما في الطرق الضيقة والصاعدة، قد يطيل مدة الرحلة ويؤثر في عدد الرحلات التي يستطيع السائق تنفيذها خلال اليوم، إضافة إلى احتمال حدوث اختناقات مرورية في بعض النقاط، خصوصًا عند توقف "السرفيس" لتحميل الركاب أو إنزالهم.

وقال أحد السائقين، إن "السرفيس" يحتاج إلى مساحة كافية للمناورة والتوقف، بينما قد تفرض طبيعة بعض شوارع الطابيات صعوبات أمام المركبات، خاصة خلال ساعات الذروة، مشيرًا إلى أن أي تعديل لمسار الخط يجب أن يأخذ بعين الاعتبار اتساع الطرق وحركة المرور وإمكانية تأمين نقاط توقف مناسبة لـ"السرافيس" داخل الحي.

ويعتقد السائقون أن الحل لا يكمن بالضرورة في إلغاء خدمة الحي أو إبقاء "السرافيس" عند مداخله، وإنما في دراسة مسار بديل يمكنها من المرور فيه بسهولة، ويصل في الوقت نفسه إلى أكبر عدد ممكن من السكان، بما يوازن بين حاجة الأهالي إلى النقل وقدرة المركبات على الحركة ضمن شوارع المنطقة.

وحتى لحظة إعداد هذا التقرير، لم تستجب مديرية النقل في اللاذقية لأسئلة عنب بلدي حول أسباب عدم دخول عدد من "السرافيس" التي تحمل اسم الطابيات إلى الأحياء الداخلية، وما إذا كانت المديرية تعتزم تعديل مسار خط "الطابيات- مسبح الشعب" أو وضع خطة لتحسين خدمة النقل في المنطقة خلال الفترة المقبلة.

نصف أهالي اللطامنة خارجها..
"سوريا بلا مخيمات" يصطدم بكلفة الإعمار

حماة – عدي الحاج حسين

بين تفاؤل حكومي بإعادة إعمار ما دمرته الحرب، وواقع ميداني تتعثر فيه الوعود على أنقاض المنازل المهدمة، يقف آلاف النازحين السوريين أمام مفترق طرق، مع إطلاق مشروع "سوريا بلا مخيمات" الذي يستهدف بلدات ريف حماة الشمالي.

وبينما تؤكد الجهات الرسمية أن عجلة التأهيل بدأت تدور، تكشف شهادات عن فجوة شاسعة بين ما يُعلن وما يُنفذ، وعن شرائح واسعة من الأهالي قد لا تجد طريقًا للعودة في ظل غياب الحلول الجذرية لإعادة البناء.

نصف الأهالي خارج مناطقهم

الناشط المدني نهاد إبراهيم خالد سلط الضوء على مشروع "سوريا بلا مخيمات"، موضحًا الأبعاد الإيجابية والسلبية للنشاط الإنساني والخدمي في المنطقة.

ويرى خالد، في حديث إلى عنب بلدي، أن الجانب الإيجابي للمشروع يتمثل في دعم العائلات وتسهيل عودتها إلى ديارها، واصفًا هذه الحركة بأنها أشبه بعقدة الطيور التي عادت إلى أعشاشها الأصلية.

وأشار إلى حجم المعاناة والتحديات التي تواجه الأهالي في القرى والبلدات التي كانت تشكل خط جبهة ساخنًا، وفي مقدمتها بلدات اللطامنة وكفرزيتا وكفرنبودة، إضافة إلى القرى المجاورة مثل الزكاة ولطمين وغيرها من البلدات التابعة لناحية كفرزيتا، مؤكدًا أنها مناطق كانت تعاني من الفقر حتى من قبل الثورة، وزادت المعارك من تجريف بنيتها التحتية.

قدّر خالد إجمالي عدد سكان اللطامنة وحدها بنحو 36,000 نسمة، أي ما يعادل نحو 7000 عائلة، بينما لا يتجاوز عدد العائلات العائدة حتى الآن حدود 3500 إلى 3600 عائلة، مما يعني أن ما يزيد على 50% من أهالي البلدة لم يتمكنوا من العودة بعد، ولا يزالون يعيشون في المخيمات، وهي إحصائية لم تتمكن عنب بلدي من التحقق منها لدى جهة متخصصة.

وتساءل خالد عن كيفية اكتمال مشروع "سوريا بلا مخيمات" لمن دُمرت بيوتهم بالكامل، مشيرًا إلى تجربته الشخصية حيث يعيش في وحدة سكنية جدرانها من "البلوك" وسقفها من "العازل" ومزودة بحد أدنى من الخدمات.

وقال إن تكلفة إعادة بناء منزل مهنّم في البلدة لا تقل عن 5000 دولار أمريكي، وهو مبلغ يعجز معظم الأهالي عن تأمينه في ظل الغلاء الحاد لمواد البناء.

وعود بالترميم دون تنفيذ

انتقد الناشط الواقع الميداني للمشاريع، موضحًا أن كثيرًا مما يُطرح إعلاميًا حول ترميم المنازل "لا يتعدى كونه وعودًا كلامية" لم تتجسد على أرض الواقع، إذ لم يتم ترميم أي منزل في اللطامنة حتى اللحظة.

وقال إن المشاريع الملموسة اقتصرت على قسائم غذائية مقدمة من منظمة "IYD" ومساعدات ذات عوائد محدودة.

ولفت خالد إلى فئة وصفها بـ"الحلقة الأضعف" والأكثر مظلومية، وهي الأسر الشابة التي تأسست داخل المخيمات، حيث كبر شباب وتزوجوا خلال سنوات النزوح، وليس لديهم أي أملاك أو منازل في بلداتهم الأصلية ليعودوا إليها، مما يجعل خروجهم من المخيمات أمرًا بالغ الصعوبة.

وإلى جانبهم، يقف أصحاب البيوت المهدمة كليًا أو جزئيًا، التي تحتاج إلى إعادة إعمار شاملة أو إلى ترميم للأبواب والنوافذ والخدمات الأساسية لتصبح صالحة للسكن.

"اخترنا الأكثر تضررًا"

عضو المكتب التنفيذي في محافظة حماة حسن الحسن، كشف في تصريحات لعنب بلدي عن تفاصيل المشروع وأهدافه ومعايير اختيار المناطق المستهدفة.

وقال الحسن، إن اختيار كفرزيتا وكفرنبودة تم وفق معايير وضعتها مديريات التخطيط والإحصاء، وذلك لأنهما من أكثر المدن في الريف الشمالي والريفي الغربي في محافظة حماة التي تشهد نسبة عودة عالية من المخيمات، وفق معلومات وردت في تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومن بعض منظمات المجتمع المدني.

وأوضح أن هدف المشروع، الذي أطلقته الحكومة السورية بالتعاون مع الجهات المعنية، ضمن الخطة الوطنية التي أصدرها الرئيس السوري بموجب المرسوم "59"، هو إنهاء واقع المخيمات وتهيئة البيئة المناسبة والآمنة لعودة الأهالي إلى مدنهم وقراهم، ويشمل ترميم المدارس وتأهيل البنى التحتية وترميم شبكات الصرف الصحي والمياه وبناء المساجد.

وقال إن أبرز المنظمات التي تقوم بتقديم المشاريع في هذه البلدات الثلاث هي "عطاء" و"شفق" وجمعية "أسوة" ومنظمة "أطباء بلا حدود"، مشيرًا إلى أن هذه المنظمات كانت موجودة في المنطقة قبل الدمار الذي حل بها، ثم عادت الآن بعد إعادة تأهيل المناطق المحررة، وهي تقدم خدماتها بالتنسيق مع لجان المجتمع المحلي والمجالس المحلية.

وأضاف أن هناك تواصلًا دائمًا مع الجهات المعنية والمنظمات من أجل متابعة المشاريع وتسهيل تنفيذها، حيث تم تشكيل لجنة فرعية لمتابعة المشاريع المنفذة في هذه البلدات الثلاث، تضم مدير المنطقة ومدير الشؤون الاجتماعية ومديري المؤسسات المعنية وممثلين عن المنظمات وعن لجان المجتمع المحلي، مؤكدًا أن العمل جارٍ على تذليل الصعوبات التي قد تواجه تنفيذ هذه المشاريع.

إزالة 90% من الأنقاض

أكد عضو المكتب التنفيذي في محافظة حماة حسن الحسن أنه منذ صدور المرسوم "59" والعمل جارٍ بالتنسيق مع الجهات المعنية على تأهيل البنى التحتية، وتوفير البيئة المناسبة لعودة الأهالي إلى هذه البلدات الثلاث، وقد لوحظ خلال الأشهر الأخيرة عودة عدد من العائلات إلى مدنها، خاصة إلى كفرزيتا وكفرنبودة واللطامنة، بفضل الجهود المبذولة في تأهيل الخدمات الأساسية.

وعن أبرز التحديات الميدانية، أوضح الحسن أنها تتمثل في صعوبة التقييم في المناطق بسبب وجود الأنقاض، وأيضًا صعوبة الوصول إلى بعض المؤسسات بسبب الدمار الذي لحق بها، لكنه استدرك أنه بفضل تسهيل العمل الميداني من قبل المحافظة وإدارة المنطقة، تم التقييم بشكل سريع.

وفيما يتعلق بالمخاوف الأمنية، كشف الحسن أن أبرزها كانت تتعلق بوجود الألغام ومخلفات الحرب، لكن بالتنسيق مع وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث، تمت إزالة 90% من الأنقاض الموجودة في اللطامنة وكفرزيتا، ولا يزال العمل مستمرًا من قبل مديرية الطوارئ والكوارث، ويتم العمل على ما تبقى من خلال المؤسسات المعنية ضمن مشروع منظمة "عطاء".

خطط للتوسع

حول آلية التنسيق لتجنب الازدواجية، أوضح الحسن أنها تتم من خلال الجلسات المتواصلة بين الجهات المعنية ومنظمات المجتمع المدني، مؤكدًا أنه لن تكون هناك ازدواجية لأن كل مؤسسة رفعت المشاريع المنفذة في هذه البلدات الثلاث.

وفيما يتعلق بإمكانية توسيع المشاريع، قال إن المحافظة تعمل منذ صدور المرسوم "59" على مشاريع تأهيل المدارس والبنى التحتية والمراكز الصحية في معظم مدن المحافظة، ضاربًا أمثلة بقرية المضيق وشحشبو وطيبة الإمام وناحية الحمراء، لكنه أقر بأن المشاريع قليلة مقارنة بضخامة الاحتياج الموجود لعودة الأهالي من المخيمات.

وصول قافلة من مخيمات الشمال السوري باتجاه مدينتي كفرزيتا واللطامنة شمالي حماة – 4 تموز 2026 (محافظة حماة)

أزمة كهرباء في الرقة
وتعديات تعطل وصول المياه إلى أراضي الحمرات

مزارعون في محافظة الرقة يجهزون محرك دبزل لري محصولهم – 27 تموز 2026 (عنب بلدي/ أحمد الحمدي)

الرقة – أحمد الحمدي

يحاول المزارع مازن الشوال، من أهالي بلدة الحمرات في ريف الرقة الشرقي، ري أرضه الزراعية من أحد روافد نهر "البليخ" المار بمحاذاة أرضه، في محافظة الرقة شمالي سوريا، بعد تكرار انقطاع مياه الري وعدم انتظام وصولها. يزرع مازن ثمانية دونمات من الذرة الصفراء في منطقة زور الحمرات، إلا أن المزارعين يواجهون منذ بداية الموسم مشكلة انقطاع مياه الري وعدم وصولها من محطة ري الحمرات إلى جميع الأراضي الزراعية.

وقال المزارع لعنب بلدي، إنه يحاول اللجوء إلى مصادر بديلة لري أرضه عبر أحد روافد نهر "البليخ"، إلا أن انخفاض منسوب المياه وجفاف أجزاء من النهر حال دون ذلك، ما جعله غير قادر على تأمين احتياجات محاصيله المائية.

المزارع ذكر أن أسباب عدم وصول مياه الري إلى أرضه تعود إلى التعديات على خطوط جر المياه المخصصة للأراضي الزراعية، إلى جانب الانقطاعات المتكررة للمياه الناتجة عن عدم توفر الكهرباء من الخط الخدمي الذي يغذي محطة الري.

ويشتكي مزارعون في ريف محافظة الرقة شمالي سوريا من تضرر معظم قنوات الري في المحافظة، وهو ما أثر خلال السنوات الماضية في إنتاجية المحاصيل الزراعية، ومساحة الأراضي المروية، التي تعتمد على مياه نهر "الفرات"، إذ تصلها المياه عبر قنوات خرسانية تتوزع شبكتها في معظم أرجاء أرياف الرقة بالإضافة إلى مشاريع محطات الري الحديثة.

يروي 28 ألف دونم

يعد مشروع ري الحمرات، الذي انطلق بداية عام 2011، من المشاريع الزراعية المهمة في محافظة الرقة، إذ يروي أكثر من 28,000 دونم باستخدام نظام ري حديث يعتمد على شبكة من الأنابيب المدفونة تحت الأرض.

ويرى مزارعون التقت بهم عنب بلدي، أن مشكلات انقطاع مياه الري في ذروة الموسم الصيفي تتكرر بشكل دائم، ما يؤثر سلبًا على الموسم المزروع إن كان من القطن أو الذرة الصفراء.

وتشتهر محافظة الرقة بزراعة القمح والشعير كمحاصيل شتوية، والذرة والقطن والخضراوات كمحاصيل صيفية.

بدائل مكلفة

يشتكي المزارع مهند الذيب من عدم وصول مياه الري إلى أرضه من مشروع مضخات الحمرات، ما يجبره على التوجه إلى استجرار المياه من نهر "الفرات" عن طريق محرك ديزل، الأمر الذي يرتب تكاليف ري أكبر.

مهند قال لعنب بلدي، إن تكلفة ري أرضه البالغة 15 دونمًا تصل إلى 6000 ليرة سورية (نحو 46 دولارًا) لكل "رية" عن طريق المحرك، وهذا ما يزيد تكاليف الإنتاج ويرهق المزارعين.

وأضاف أن "مشروع ري الحمرات "كبير ومهم"، لكن في فصل الصيف معظم المزارعين لا يستفيدون منه.

وبحسب معلومات حصلت عليها عنب بلدي سابقًا من مدير مديرية الموارد المائية، قُسمت مشاريع الري إلى خمسة قطاعات تسهيلًا لإدارتها وتشغيلها هي: القطاع الأول، ويشمل جزءًا من مشروع "الرائد" حتى "سيبون الحمرات" بالإضافة إلى مشروع ثلاث غرب، بينما يشمل القطاع الثاني مشروع بقية القسم الأول ومشروع "الهشم".

ويتضمن القطاع الثالث مشروع القسمين الخامس والسادس، ويتألف من مرحلتين، الأولى منهما الضخ عبر "بير الهشم"، والثانية مشروع "الهيشة" بمساحة نحو 11,700 هكتار، وهو متوقف حاليًا نتيجة تعرض المحطة للدمار والسرقة، رغم جاهزية شبكة الري لإعادة التأهيل في المستقبل القريب، وفق ما ذكره مدير الموارد المائية، أحمد العجاج.

وأضاف العجاج حينها أن القطاع الرابع يشمل مشروع القسم الثاني وجزءًا من مشروع "الرائد"، فيما يشمل القطاع الخامس "الفرات الأوسط"، الضفة اليمنى- يمنى، من المحطة الرئيسة عند الجسر الجديد (الرشيد) حتى بلدة المغلة بريف الرقة الجنوبي الشرقي.

وأشار إلى أن مشروع بقية القسم الأول يروى بالراحة، كما يروى مشروع القسم الثاني بالراحة، فيما تروى مشاريع القسم الخامس والسادس، ومشروع ثلاثة غرب، ومشروع شرق الرقة بطريقة الضخ.

عاملان للأزمة

في حديث إلى عنب بلدي، قال رئيس دائرة المحطات في مديرية الموارد المائية بمحافظة الرقة، محمود الفرج، إن الأزمة تعود بشكل رئيس إلى عاملين، الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي، وعدم الالتزام بآليات توزيع المياه ضمن شبكة الري.

وأضاف الفرج أن محطات الضخ تعتمد بشكل كامل على الشبكة الكهربائية العامة، التي تعاني من ضغوط كبيرة وأعطال متكررة.

كما أن أي عطل أو فصل على خطوط التوتر العالي أو محطات التحويل في المحافظة، ينعكس مباشرة على عمل محطات الضخ، ما يؤدي إلى توقفها وانقطاع المياه عن الأراضي الزراعية.

وأشار إلى أن مديرية الموارد المائية ناقشت هذه المشكلة مع الجهات المعنية وقطاع الكهرباء، إلا أن الحلول الجذرية لا تزال محدودة بسبب الحاجة إلى خطوط ومحولات إضافية لتخفيف الأحمال على الشبكة الحالية.

وفيما يتعلق بواقع المحطات، نفى الفرج وجود مشكلات فنية تعوق عملها، مؤكدًا أن محطات الضخ في الحمرات والبطاوية "جاهزة فنيًا وتخضع بشكل مستمر لأعمال الصيانة والمتابعة"، وأن المشكلة الأساسية تكمن في استقرار التغذية الكهربائية أكثر من جاهزية المنشآت نفسها.

وعن شكاوى المزارعين من ضعف تدفق المياه في بعض المناطق، أوضح الفرج أن شبكة الري الأنبوبي في مشروع الحمرات صُممت للعمل وفق نسب تشغيل محددة، بحيث لا تُفتح جميع مخارج المياه في الوقت نفسه.

وتابع أن تشغيل عدد كبير من المخارج بشكل متزامن يؤدي إلى انخفاض الضغط داخل الشبكة، وبالتالي تراجع كميات المياه الواصلة إلى المناطق البعيدة أو المرتفعة، لافتًا إلى وجود بعض التجاوزات الفردية التي تؤثر على عدالة التوزيع، من خلال فتح مخارج إضافية أو استخدامها لفترات أطول من المخصص لها، ما ينعكس على حصة بقية المستفيدين.

هذه التحديات، بحسب الفرج، لا تقتصر على مشروع الحمرات، بل تواجه عددًا من مشاريع الري الأنبوبي في المحافظة، مشددًا على أن نجاح هذه المشاريع يتطلب استقرارًا في التغذية الكهربائية والتزامًا من المزارعين بخطط التشغيل والتوزيع المعتمدة.

وختم حديثه بدعوة المزارعين إلى التعاون في حماية شبكة الري والالتزام ببرامج التوزيع، معتبرًا أن استمرار المشروع وتحسين أدائه مسؤولية مشتركة بين الجهات المشغلة والمستفيدين منه.

دير الزور ودرعا الأعلى نسبة
سبعة آلاف سوري
تلقوا لقاح "داء الكلَب" خلال ستة أشهر

عنب بلدي – نورا قاسم

تلقى نحو 7000 شخص في سوريا اللقاح المضاد لـ"داء الكلَب" خلال النصف الأول من العام الحالي، من أصل 7415 شخصًا تعرضوا للعض أو الخدش، وسط انتشار ملحوظ للكلاب الشاردة في المدن والأرياف، وفق أرقام حصلت عليها عنب بلدي.

وقال مدير مديرية الأمراض السارية وغير السارية، ياسر الفروح، لعنب بلدي، إن عدد متلقي اللقاح ارتفع من 1244 إلى 4618 مستفيدًا، بنسبة زيادة بلغت نحو 271%.

وأضاف أن محافظتي دير الزور ودرعا هما الأعلى نسبة في التعرض للعض والخدش من الكلاب الشاردة مقارنة مع بقية المحافظات.

وأشار إلى أن عدد الحالات التي احتاجت إلى العلاج المركب، الذي يشمل اللقاح والمصل معًا، ارتفع بنسبة 176.8%، معتبرًا أن هذه الزيادة تشير إلى تحسن وصول المواطنين إلى الخدمات الصحية.

كما تلقى نحو 2000 شخص من متلقي اللقاح الغلوبولين المناعي المضاد لـ"داء الكلَب"، المعروف بالمصل، بناء على تقييم حالتهم ودرجة تعرضهم للإصابة.

وأوضح أن بعض الأشخاص الذين تعرضوا للعض أو الخدش لم يتلقوا العلاج، بعد ثبوت سلامة الحيوان العاض وإخضاعه للمتابعة والمراقبة البيطرية، خصوصًا في الحالات التي يكون فيها الكلب مملوكًا وخاضعًا للرقابة الصحية.

حالة وفاة وغياب التشخيص المخبري

سُجلت حالة وفاة واحدة خلال النصف الأول من العام الحالي، اشتبه سريريًا في إصابتها بداء الكلب، وفق الفروح. وأشار المسؤول إلى عدم توفر إمكانات مخبرية محلية متخصصة لتأكيد الإصابة بالمرض، ولذلك يعتمد تشخيص الحالات حاليًا على التعريف السريري.

وأكد مدير مديرية الأمراض السارية وغير السارية ضرورة التدخل الطبي المبكر وتلقي العلاج مباشرة وفق البروتوكول الوطني المعتمد، بوصفه الوسيلة الأساسية لمنع الإصابة بالمرض بعد التعرض للعض أو الخدش.

وقال إن اللقاحات والأمصال متوفرة مجانًا في المراكز الصحية والمستشفيات المعتمدة، محذرًا من دفع أي مبالغ مقابل الحصول عليها.

وأشار إلى تفعيل نظام لتلقي الشكاوى والملاحظات عبر رمز الاستجابة السريعة (QR Code) في المراكز الصحية، بهدف متابعة جودة الخدمات وتعزيز الشفافية وضمان حصول المواطنين على اللقاحات والأمصال مجانًا.

الفروح أضاف أن المديرية تواصل التنسيق مع المنظمات الدولية والجهات الداعمة لضمان استمرار توريد اللقاحات والأمصال، وتجاوز التحديات اللوجستية المرتبطة بعمليات الاستيراد والنقل والتخزين.

استراتيجية للتعامل مع الكلاب الشاردة

حول التعاون مع القطاعات الأخرى، أوضح الفروح أن التعامل مع خطر الكلاب الشاردة يجري وفق نهج "الصحة الواحدة"، وبالتعاون مع وزارتي الزراعة والإدارة المحلية والجهات المختصة، ضمن تنسيق مشترك بين الجهات المعنية بهذا الملف.

وتعمل الجهات المعنية على تطبيق استراتيجية وطنية تُعرف باسم "TNVR"، وتقوم على التقاط الكلاب الشاردة وتلقيحها وتعقيمها، ثم إعادة إطلاقها ضمن آلية موحدة للتعامل معها.

إرشادات لتلافي الخطر

دعا الفروح الأشخاص الذين يتعرضون للعض أو الخدش إلى غسل موضع الإصابة جيدًا بالماء والصابون لمدة 15 دقيقة، ثم التوجه، دون تأخير، إلى أقرب مركز صحي يقدم العلاج.

وشدد على ضرورة عدم انتظار ظهور الأعراض، أو الاكتفاء بمعالجة الجرح منزليًا، أو الاعتماد على سلامة المظهر الخارجي للحيوان.

وأكد أن التقييم الطبي يجب أن يجري في المركز الصحي حصرًا، إذ يحدد المختصون الحاجة إلى إعطاء اللقاح أو المصل أو كليهما وفق نوع التعرض ومكان الإصابة وحالة الحيوان.

ويعد "داء الكلَب" مرضًا فيروسيًا خطيرًا يصبح قاتلًا في معظم الحالات بعد ظهور أعراضه، وفق الفروح، الذي أكد مواصلة العمل مع الجهات الوطنية والدولية للوصول إلى هدف "صفر وفيات بشرية بداء الكلَب" بحلول عام 2030.

انتشار الكلاب الشاردة في حطلة بمدينة دير الزور – 12 آب 2026 (عنب بلدي)

بين ذاتين.. هل يختنق الصحفي في وسائل التواصل؟

علي عيد

كثيرًا ما يكتب الصحفي عن قضية وهو يحمل تجاهها موقفًا شخصيًا، ولا مشكلة في ذلك.
المشكلة تبدأ بعد انتهاء ساعات العمل، حين يفتح حسابه الشخصي على وسائل التواصل الاجتماعي، فلا يعرف أين تنتهي مسؤوليته المهنية وأين تبدأ حياته كإنسان.
أنت لا تتصرف بحقك، بل بمسؤوليتك نحو الحقيقة والجمهور والمؤسسات والتوازن والإنصاف، ومصفوفة طويلة من المعايير المكتوبة وغير المكتوبة، عليك الالتزام بها واحترامها.
هناك مشكلة تتعلق بذاتك الشخصية مقابل ذاتك المهنية، وتظهر آثارها النفسية على الصحفي عندما يلتزم الصمت، وآثارها المهنية إذا قرر أخذ مساحته للبوح في مجتمع انقطعت فيه سبل التواصل إلا عبر المنصات، كأن يكون له موقف سلبي أو إيجابي من شخصية أو قضية اجتماعية أو سياسية، وتتعامل صحافته بحساسية مع مثل هذه التوجهات الشخصية.
تشير دراسة شملت 37 صحفيًا أمريكيًا، ونشرت عام 2023، إلى حالة من التوتر والالتباس بين حسابات الصحفيين الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي وسياسات وسائل التواصل الاجتماعي في غرفة الأخبار، ما يفاقم أزمة العمل في الصحافة عبر السياسات التقييدية.
الدراسة تقول، إن سياسات وسائل التواصل الاجتماعي في غرفة الأخبار تتطلب من الصحفيين تقديم أربع تضحيات في خدمة سمعة مؤسساتهم، وهي الفردية والرأي والصوت والخصوصية.
يشعر الصحفيون، نتيجة لذلك، بالإحباط بسبب عدم قدرتهم على أخذ المبادرة عندما يتعلق الأمر بالتفاعل مع الجمهور والسعي لتحقيق نجاح وسائل التواصل الاجتماعي. وبالتالي، ما يتسبب بأزمة في الموارد البشرية في الصحافة من خلال تراجع الاحتراف والاستقلالية الصحفية، وكلاهما حاسم للرضا الوظيفي والحرية الصحفية.
هناك إشكالية في مطلب أن يكون الصحفيون "أنفسهم"، مع محاولة من وسائل الإعلام استخدامهم في زيادة الثقة بالتواصل مع الجمهور، ما يترك بعض الصحفيين عالقين بين اتجاهين متناقضين، على مبدأ "كن نفسك، ولكن لا تستخدم لغة أو كلمات معينة"، وهو ما وصفه أحد الصحفيين بـ"الشرطة اللغوية".
يبدو الأمر مختلفًا بين محددات استخدام الصحفي الأمريكي أو الغربي لوسائل التواصل، مقابل ما نعيشه في سوريا أو بلدان تعيش نفس الظروف، أحيانًا لا توجد ضوابط، وإن وجدت فهي لا تراعي كثيرًا من الخصوصية بناء على دراسات وأبحاث، كما أن الصحفيين أنفسهم يعانون ضعف أدوات الحماية، فيما يبالغ قسم منهم في التعبير عن آرائهم حتى ولو كانت تنتهك قيم المجتمع لا القواعد المهنية للإعلام فقط.
يواجه الصحفي، وفق دراسة أخرى، أربعة عوامل تجعله يعيد التفكير في ما ينشره، وهي شعوره بأنه يمثل المهنة والمؤسسة أمام الجمهور، وإحساسه بالمسؤولية الناتج عن الظهور العام، وحماية صورته المهنية، وبناء "علامته الشخصية".
يتبدى في المسألة خطر انهيار الحدود بين الجمهور الخاص والجمهور المهني (context col-lapse)، ما يعني أنك لم تعد شخصًا عاديًا، وهذا، برأيي، يضيف شعورًا إضافيًا بالضغط.
هناك صحفيون قرروا الانفصال عن وسائل التواصل الاجتماعي أو تقليل الحضور الرقمي، وأصبح هذا الفضاء بالنسبة لهم مجرد مصدر مفتوح للمعلومات والمتابعات، خصوصًا وأن 27% من الجمهور، وفق بيانات معهد "رويترز"، بات يفضل الحصول على أخباره عبر صانعي المحتوى في وسائل التواصل الاجتماعي.
لكن الصحفيين في بعض الحالات يواجهون مشكلة بقائهم في الظل، لأن هناك وسائل إعلام تبحث عن صحفيين معروفين ولديهم متابعون، بل وتحاول الاستثمار في هذا الدور وهذه المساحة، وهذه مشكلة أخرى، إذ كيف يمكن لصحفي الوصول والعمل في مؤسسة تبحث عن صحفي حاضر على "السوشيال ميديا" لبناء الجمهور، وكيف يحتفظ الصحفي بحقه بامتلاك مساحة لا تكون امتدادًا لغرفة الأخبار، وألا تشكل آراؤه قلقًا للإدارة.
دعونا نعود إلى قواعدنا المهنية، وحقوقنا الإنسانية، إذ ثمة فرق بين الحياد في العمل الصحفي وبين شخصية الصحفي خارج العمل.
الصحفي له ذات حرة وحياة خاصة مثل كل البشر، وعندما تتقاطع المسألتان يبدأ التفكير في حدود الحرية والمسؤولية، خصوصًا عندما ينشر في مسألة تتعلق بعمله أو تغطياته لصالح مؤسسة إعلامية، أو حتى إذا عرّف نفسه كصحفي مستقل يقدم محتوى مهنيًا يفصل فيه بين آرائه ورغباته وبين الحقائق.
في أدبياته، يوصي الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ) الصحفيين بتجنب الإضرار بمصداقيتهم عبر الآراء الشخصية في موضوعات يغطونها، ويضع ذلك ضمن إطار أوسع يتعلق بالاستقلال والنزاهة والمصلحة العامة.
في النهاية، ماذا يتبقى للصحفي إن لم يكن قادرًا على التعبير عن نفسه، أو أخذ مساحته على وسائل التواصل، هناك ضريبة لا بد من دفعها، المساحة موجودة، لكنها مؤطرة بطبيعة المهنة.. وللحديث بقية.

دولة الخف لا الحذاء!

غزوان قرنفل

تكمن الإشكالية الكبرى في كثير من أنظمة الحكم التي تتخذ من الدين مرجعية سياسية في أنها لا تبالي بالإجابة عن سؤال جوهري: كيف نبني دولة تحقق مصالح الناس وتكفل حقوقهم وتحمي حرياتهم وتصون كراماتهم؟ وإنما تكون مهووسة دائمًا بالبحث عن مختلف السبل التي تمكنها من حكم الإنسان وكيف تضبط سلوكه وتوجه تفاصيل حياته وفق تصور مسبق واعتقاد يقيني بأنها المالك الحصري للحقيقة والخير والصلاح! ولا شك أن ثمة فارقًا هائلًا بين هذين الحدين أو الرؤيتين، وأن هناك مسافة هائلة تفصل بين الدولة التي تجعل أو تحاول أن تجعل حرية الإنسان ورفاهه غايتها، والدولة التي تجعل الإنسان مجرد وسيلة لتحقيق غاية أخرى.
لعل أكثر ما يجسد هذا المنطق هو النزعة السلفية حين تتحول من رؤية ومنهج ديني إلى مشروع سياسي باعتبارها تنظر إلى التاريخ بوصفه النموذج النهائي الذي ينبغي استعادته، وليس باعتباره جزءًا من تجربة إنسانية يمكن الاستفادة منها، وتعتبر الإنسان خادمًا للدين لا العكس، ولهذا تصبح الوسائل القديمة مقدسة بقدر قداسة الغايات نفسها، ويغدو كل جديد موضع ريبة، وكل تطور بدعة ينبغي مقاومتها باعتبار أن "كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار"!
الخف والحذاء رمزية تؤشر إلى حال الاستعصاء والعطالة العقلية لدى هؤلاء، فالخف كما هو معلوم ربما كان وسيلة مناسبة لعصر معيّن فرضتها أحوال الناس وطبيعة البيئة وأدوات الصناعة وما هو متوفر من مواد أولية، أما الحذاء الحديث فهو نتاج تطور في المعرفة والصناعة واحتياجات الإنسان، غير أن العقل الذي يقدس الوسيلة القديمة قد يجد نفسه يدافع عن الخف لا لأنه أكثر نفعًا أو راحة مثلًا، بل لأنه ورد في نص أو حديث أو أن الرسول (ص) قد انتعله، بينما ينظر إلى الحذاء بعين الارتياب لأنه لم يكن معروفًا آنذاك، وهكذا يصبح المطلوب من الإنسان أن يكيف قدميه مع الخف لا أن ينتعل الحذاء الذي يناسب زمنه ولباسه وطقس بلاده.
المسألة في جوهرها هنا ليست قضية خف أو ثوب قصير أو شاهدة قبر أو لحية كثة، بل هي طريقة في التفكير وعقلية تريد أن تلبس الواقع كله خفًا ضيقًا مهما تغير الزمان وتبدلت المجتمعات وتعقدت الحياة، فإذا لم يلائم الخف القدم، فالمشكلة في القدم لا في الخف! وإذا عجز الناس عن السير وفق منطق الخف والحذاء فالخلل في الناس لا في فكرة الخف نفسها!
وهكذا يتحول الإنسان إلى مادة ينبغي تشكيلها لتلائم فهمهم للنصوص أو السلوكيات، بدلًا من أن تكون النصوص منطلقًا لتحقيق مصلحة الإنسان ورفع المشقة عنه، ومن هنا تنشأ الدولة التي يمكن تسميتها مجازًا "دولة الخف لا الحذاء"، دولة لا ترى مهمتها إدارة شؤون المجتمع وتقديم أفضل الخدمات الممكنة له، وإنما إعادة تشكيله وفق صورة "مثالية" متخيلة عن الماضي، فهي لا تعترف بأن الدولة الحديثة تقوم على المؤسسات والقانون والمواطنة، وترى في كل ذلك مجرد هرطقات مستوردة تمس جوهر الدين وثوابته، بل ترى أن مهمتها الأساسية هي الوصاية على الناس وضبط خياراتهم ومراقبة سلوكهم وتحديد ما يجوز لهم التفكير فيه أو فعله.
والسبب الأعمق في ذلك أن هذه الرؤية لا تبحث عن شرعيتها في إرادة المواطنين، وإنما تعتقد أنها تستمد سلطانها مباشرة من الله، وبالتالي هي لا تعتبر نفسها ممثلة للشعب، بل منفذة لإرادة إلهية متخيلة يتعين على الشعب الامتثال لها، ولذلك يصبح الاعتراض على السلطة أقرب إلى الاعتراض على الدين الذي تعتقد أنها تتمثله وعلى إرادة الله التي تؤمن أنها المعبّر الأرضي عنها! وبالتالي يغدو الاختلاف السياسي شبهة عقيدية، ويصبح الحاكم راعيًا يعرف مصلحة الرعية أكثر مما يعرفونها هم لأن مرجعيته السماء.
الدولة الحديثة لا تسأل الناس إن كانوا يتعبدون أو كيف يتعبدون أو ماذا يلبسون أو يأكلون، وإنما تبحث عن حلول وإجابات لأسئلة من قبيل كيف تؤمّن لهم التعليم الحديث، والرعاية الصحية الجيدة، والقضاء المستقل العادل، والاقتصاد المنتج، والإدارة الكفء، والفرص المتكافئة، فليست وظيفة الدولة هندسة الضمائر، بل تنظيم الحياة العامة على أساس الحرية والعدالة وسيادة القانون، ولذلك فإن شرعية الدولة الحديثة لا تنبع من ادعاء احتكار الحقيقة، وإنما من قدرتها على خدمة مواطنيها بلا تمييز، وهي لا تدعي العصمة بل تخضع للرقابة والمحاسبة والتداول السلمي للسلطة، لهذا فإن معركة المستقبل ترتبط بثنائية الخف والحذاء بكونهما وصفًا رمزيًا لصراع بين عقليتين إحداهما تدافع عن الفكرة مهما كانت تكلفتها وعدم مواءمتها للعصر، وأخرى تجعل الفكرة في خدمة الإنسان.
كل الدول التي تلاحق وتدس أنفها في تفاصيل حياة الناس وتعتبر نفسها وصية على ضمائرهم تنتهي قطعًا إلى إفقار المجتمع وتعطيل طاقاته، لأنها تنشغل بصناعة الرعايا والتابعين أكثر من انشغالها بصناعة المواطنين، أما الدولة التي تجعل الإنسان غايتها، فإنها لا تهتم إن كان يرتدي ثوبًا قصيرًا أم بنطالًا، ينتعل خفًا أم حذاء، بل يشغل بالها وجهدها أنه هل يستطيع أن يسير بحرية، وأن يعمل بكرامة، وأن يعيش آمنًا، وأن يشارك في بناء وطنه، عندها فقط لا يكون الخف ولا الحذاء غاية في ذاته بل مجرد وسيلة لأجل راحة الإنسان.

عنب بلدي
ملف العدد 756
الأحد 16 آب / أغسطس 2026

إعداد:
محمد ديب بظت
آلاء شعبو
غنى جبر

الطرق السورية

تسعة آلاف كيلومتر على حافة الخطر

استجابة فرق وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث لحادث سير على طريق دمشق - دير الزور قرب مدينة السخنة - 25 تموز 2026 (وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث)

كلما وقع حادث على طريق سوري، بدا المشهد كأنه يبدأ وينتهي في المكان نفسه، صور لمركبة محطمة، إسعاف، طريق يُغلق لبعض الوقت، ثم أرقام جديدة تضاف إلى سجل الخسائر، لكن الحوادث التي تتكرر لا تبدأ بالضرورة عند لحظة الاصطدام، ولا تنتهي عندها.
الحادث المميت على طريق دمشق- دير الزور الذي وقع في 25 من تموز الماضي وأودى بحياة 35 شخصًا وأصاب 30 آخرين وفق الحصيلة المعلنة، كان واحدًا من تلك اللحظات التي تجاوز فيها السؤال عدد الضحايا إلى ما هو أبعد، لماذا تتكرر الحوادث، وهل يكفي البحث عن المخطئ بعد وقوعها، أم أن في منظومة السلامة نفسها ما يسمح للخطأ بأن يتحول إلى مأساة؟
السرعة ليست السبب الوحيد لحوادث السير، والسائق ليس بمفرده في مواجهة الحادث، إذ إن هنالك مركبة قد تُدخل الطريق بعطل، وطريق قد يفتقد الصيانة أو الإنارة أو الإشارات، وقانون قد يحدد المخالفة دون أن يردعها بما يكفي، وبين هذه العوامل تتشكل لحظة الحادث، وقد تتحول لحظة الخطأ إلى خسارة لا يمكن إصلاحها.
في هذا الملف، تتتبع عنب بلدي الحوادث المرورية من أكثر من جهة، فترصد حجمها وأسبابها وأماكن تركزها، وما إذا كانت البيانات قادرة على تحويل الخطر من أرقام مسجلة إلى مواقع وتدخلات محددة، وتتناول واقع الطرق السورية، بين التهالك، وإعادة التأهيل، وعناصر السلامة، والصيانة، كما تبحث في قانون السير، والمسافة بين النص وتطبيقه، وبين العقوبة وقدرتها على الردع.

حوادث الطرق.. أرقام تكشف حجم الخطر

لا تبدو حوادث السير في سوريا مجرد وقائع متفرقة، إذ تظهر بيانات وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث ارتفاعًا حادًا في عدد الحوادث والخسائر البشرية خلال النصف الأول من العام الحالي، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025.

وبحسب بيانات وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث، ارتفع عدد الحوادث بالمقارنة بين النصف الأول من 2025 و2026 بنحو 95%، و99% في عدد المصابين، و74% في عدد الوفيات، ويبرز الأطفال ضمن الخسائر البشرية المتصاعدة، إذ ارتفع عدد وفيات الأطفال في الحوادث من أربع حالات خلال النصف الأول من 2025 إلى 19 حالة خلال الفترة نفسها من 2026.

تأتي هذه الخسائر في سياق عالمي أوسع، إذ تقدّر منظمة الصحة العالمية وفاة نحو 1.16 مليون شخص سنويًا جراء حوادث الطرق، فيما تمثل إصابات المرور السبب الرئيس للوفاة بين الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و29 عامًا، وتتركز أكثر من 90% من وفيات حوادث المرور في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.

لكن وضع سوريا ضمن هذا السياق لا يعني أن أسباب الحوادث واحدة في كل مكان، إذ تكشف البيانات المحلية أن السرعة الزائدة تصدرت أسباب الحوادث خلال النصف الأول من 2026 بنسبة 31.09%، تلتها التجاوزات غير القانونية بنسبة 13.50%، ثم الأعطال المفاجئة في المركبات بنسبة 10.38%.

أين يتركز الخطر؟

تتطلق منظمة الصحة العالمية من مقاربة أوسع تُعرف بـ"نهج النظام الآمن"، تقوم على اعتبار الخطأ البشري جزءًا متوقعًا من استخدام الطرق، وليس أمرًا يمكن إلغاؤه بالكامل، لذلك لا تقتصر مسؤولية السلامة على سلوك السائق، بل تشمل تصميم الطرق والسرعات والمركبات ومستخدمي الطريق والاستجابة بعد وقوع الحادث.

وتقوم الفكرة الأساسية على أن الخطأ لا ينبغي أن يتحول بالضرورة إلى وفاة أو إصابة خطيرة، وأن تصميم منظومة النقل يجب أن يأخذ في الاعتبار احتمال وقوع الخطأ ويحد من عواقبه.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية أكبر عند النظر إلى توزيع الحوادث في سوريا، إذ تظهر بيانات وزارة الطوارئ أن الطرق الخارجية سجلت 58% من إجمالي الحوادث خلال الفترة المدروسة، و64% من الإصابات، و66% من الوفيات، مقابل النسب المسجلة داخل المدن والبلدات.

ولا يعني ارتفاع الحوادث على الطرق الخارجية أن الطريق وحده هو سبب وقوعها، لكنه يكشف أن مستوى الخطر ونتائج الحوادث لا يتوزعان بالتساوي، ما يجعل تحديد المواقع الأكثر خطورة خطوة أساسية قبل اختيار نوع التدخل المناسب.

وهنا تتحول البيانات من وسيلة لتسجيل الخسائر إلى أداة يمكن استخدامها لمعرفة أين يتكرر الخطر، وما الذي يميز هذه المواقع، وأي تدخل يمكن أن يقلل من تكرار الحوادث أو يخفف من شدتها.

هذا هو الاتجاه الذي تقول وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث إنها تسعى إلى تبنيه ضمن خطتها الوطنية للسلامة على الطرق.

وقال مدير إدارة السلامة والحماية المدنية في الوزارة، إبراهيم شنان، لعنب بلدي، إن إعداد الخطة لم يأتِ استجابة لحادث واحد، وإنما نتيجة "تراكم مؤشرات تستدعي تدخلًا وطنيًا منظمًا"، بهدف الانتقال من التعامل مع الحوادث بعد وقوعها إلى نهج وقائي يعتمد على إدارة المخاطر وتقليل احتمالية وقوعها.

شنان ذكر أن الوزارة تقترح حصر وتصنيف الطرق عالية الخطورة، ومعالجة "النقاط السوداء"، وتحسين اللوحات والعلامات الأرضية والإنارة والحواجز في المواقع الحرجة، إلى جانب تنفيذ تقييمات ميدانية مشتركة مع الجهات المختصة.

وتُعرف الوزارة "النقاط السوداء" بأنها المواقع التي تتكرر فيها الحوادث أو ترتفع فيها معدلات الوفيات والإصابات مقارنة بغيرها، على أن يجري تحديدها بالاعتماد على بيانات الحوادث والمسوح الميدانية، ومنهجية التقييم الدولية (IRAP).

جمع البيانات من أجل وفيات أقل

تظهر تجارب دولية أن جمع بيانات الحوادث لا تكون قيمته في تسجيل الخسائر فقط، وإنما في استخدامها لتوجيه التدخلات وقياس نتائجها، ففي العراق، سجل ممران رئيسان انخفاضًا بنسبة 81% في الوفيات السنوية بين عامي 2013 و2022، ضمن مشروع للبنك الدولي تضمن تحسينات في السلامة المرورية، بينما شهد ممر ضمن مشروع لتحسين النقل الحضري في دار السلام بتنزانيا انخفاضًا بنسبة 79% في الوفيات بين عامي 2015 و2021.

ولا تقوم هذه المقاربة على إجراء واحد، وإنما على التعامل مع السلامة كمنظومة تشمل إدارة الطرق والسرعات والمركبات ومستخدمي الطريق والاستجابة بعد الحوادث.

ولا تبدو مهمة تنفيذ الخطة بسيطة، فوزارة الطوارئ وإدارة الكوارث نفسها أقرت بتقادم جزء من شبكة الطرق، ومحدودية الموارد المالية، والحاجة إلى تحديث بعض الأطر التشريعية، وتوحيد المعايير الفنية بين الجهات المعنية، لذلك فإن نجاح الخطة لن يتوقف على تحديد مواقع الخطر فقط، وإنما على قدرة الجهات المختلفة على تحويل هذا التشخيص إلى تدخلات قابلة للتنفيذ والقياس.

وبحسب شنان، فإن الوزارة قدمت تصورًا أوليًا يقسم التدخلات إلى إجراءات عاجلة ومتوسطة وطويلة الأمد، على أن تضع اللجنة الوطنية المشتركة البرنامج التنفيذي التفصيلي، مع تحديد مسؤوليات الجهات ومؤشرات لقياس التقدم وتقارير متابعة دورية.

لكن تنفيذ التدخلات لا يتوقف عند تحديد المواقع الخطرة، إذ تقول الوزارة إن متابعة الخطة ستتم من خلال لجنة وطنية مشتركة، وخطة زمنية تحدد مسؤوليات الجهات المعنية، إلى جانب مؤشرات أداء وتقارير دورية لقياس التقدم، وقد قسمت الوزارة مبدئيًا الإجراءات إلى عاجلة ومتوسطة وطويلة الأمد.

ولا تقتصر مهمة اللجنة، وفق الوزارة، على تنسيق التدخلات الحالية، إذ يفترض أن تعمل على تطوير إطار وطني مستدام للسلامة على الطرق، وصولًا إلى إعداد "كود" سوري للطرق وفق أفضل الممارسات الدولية.

عشرات الوفيات والإصابات جراء تصادم حافلتي نقل ركاب على طريق دير الزور– دمشق – 25 تموز 2026 (سانا)

حالة الطرق.. 9058 كيلومترًا دون صيانة لسنوات

تعاني شبكة الطرق المركزية من تراجع في واقعها الإنشائي نتيجة سنوات طويلة من محدودية أعمال الصيانة، ما أدى إلى تدهور العديد من المقاطع وارتفاع مستوى المخاطر على مستخدميها.

الطرق المتهالكة، ونقص الصيانة الدورية، وغياب أو سوء توزيع الإشارات المرورية، وضعف الإنارة، وافتقار بعض المحاور للحواجز الوقائية، جميعها عوامل قد تزيد من احتمالية وقوع الحوادث أو تفاقم آثارها.

وفي المقابل، يبرز دور الجهات المعنية في مراقبة الطرق، وتنفيذ أعمال الصيانة، وتطبيق إجراءات السلامة والرقابة المرورية.

وفي هذا السياق، أكد مدير عام المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية، معاذ نجار، لعنب بلدي، أن واقع شبكة الطرق المركزية في سوريا يواجه تحديات كبيرة نتيجة تراجع أعمال الصيانة على مدى سنوات طويلة، موضحًا أن طول الشبكة يبلغ نحو 9058 كيلومترًا، وأن العديد من المقاطع تعرضت للتدهور، الأمر الذي انعكس على مستوى السلامة المرورية وأمان مستخدمي الطرق.

وقال نجار، إن أبرز التحديات تتمثل في الامتداد الكبير للشبكة الطرقية التي تحتاج إلى إعادة تأهيل، وما يرافق ذلك من تكاليف مالية مرتفعة وفترات تنفيذ طويلة، إضافة إلى النقص في تجهيزات السلامة المرورية على معظم المحاور، والحاجة الملحة لمعالجة "النقاط السوداء" واستكمال الإشارات المرورية والدهانات الطرقية.

وأشار إلى أن الحمولات الزائدة والمخالفة تشكل أحد أبرز أسباب تضرر البنية الإنشائية للطرق وتسريع وتيرة تدهورها.

بدوره، قال المهندس الإنشائي أحمد صبحي اللحام، لعنب بلدي، إن واقع الطرق في سوريا يُعد متدنيًا من الناحيتين الإنشائية والمرورية، موضحًا أن البنية الإنشائية للعديد من الطرق تعاني من تهالك ناتج عن التقادم والعمر التشغيلي الطويل، في حين تعود الكثير من المشكلات المرورية إلى غياب الدراسات المتخصصة.

واقع الطرق يعاني من مشكلات إنشائية ومرورية نتيجة التهالك العمري والاستهلاك الكبير، وأي معالجة حقيقية يجب أن تبدأ بدراسة الوضع الراهن بشكل دقيق من الناحيتين التنفيذية والمرورية.

أحمد صبحي اللحام
مهندس إنشائي

ويتفق المهندس المدني والمدير التنفيذي لمجموعة "بوزانت يعقوبيان"، ياسر دلال، مع هذا التقييم، إذ قال لعنب بلدي، إن تراجع واقع الطرق في سوريا هو نتيجة تراكم سنوات من ضعف الصيانة وتضرر البنية التحتية ومحدودية الموارد.

وأشار إلى أن الحركة على شبكة الطرق ازدادت بعد التحرير في كانون الأول 2024 مع ارتفاع التنقل بين المحافظات، وزيادة عدد السيارات، وعودة النشاط الاقتصادي والسكاني.

وأوضح أن تطوير شبكة الطرق لا يقتصر على تحسين النقل الداخلي، بل يمثل فرصة استراتيجية لاستعادة دور سوريا كممر إقليمي يربط البحر المتوسط بالعراق ودول الخليج، وتركيا وأوروبا بالأسواق العربية.

تأهيل الطرق الدولية، وفي مقدمتها "M5" و"M4" وطريق دمشق- درعا والطرق المؤدية إلى المعابر والمرافئ، لا يمثل مشروعًا خدميًا محليًا فقط، بل يعد استثمارًا اقتصاديًا يسهم في تنشيط حركة الترانزيت، وخفض تكاليف النقل، ودعم الصادرات وجذب الاستثمارات، وفقًا لدلال.

وأشار إلى وجود جهود حكومية لتحسين عدد من المحاور الرئيسة، إلا أن حجم الأضرار يتطلب إطلاق برنامج وطني متكامل لإعادة تأهيل شبكة الطرق وتعزيز السلامة المرورية، بما يدعم التعافي الاقتصادي واستعادة الدور الإقليمي لسوريا.

الطرق منظومة متكاملة، وإعادة تأهيلها تتطلب تخطيطًا علميًا وبرنامجًا وطنيًا شاملًا، لأنها استثمار في السلامة والاقتصاد واستعادة الدور الإقليمي لسوريا.

ياسر دلال
مهندس مدني والمدير التنفيذي لمجموعة "بوزانت يعقوبيان"

ما أولوية مشاريع التأهيل؟

تعتمد المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية، بحسب مديرها العام معاذ نجار، على منهجية فنية واضحة لتحديد أولويات مشاريع إعادة التأهيل والصيانة في مختلف المحافظات، ترتكز على تقييم شامل للمحاور المركزية وفق معايير تشمل الحالة الإنشائية للطريق، و"النقاط السوداء"، والكثافة المرورية، والصيانات على الطريق، إلى جانب الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لكل طريق، مع مراعاة متطلبات الربط بين المحافظات والمناطق الحيوية.

وأضاف أن المؤسسة تتابع سلامة البنية التحتية باستخدام تقنيات حديثة للكشف عن العيوب، حيث تم لأول مرة في سوريا استخدام أجهزة متخصصة لمسح طريق دمشق- حلب وتقييم حالته الفنية، في إطار توجه المؤسسة نحو توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة شبكة الطرق وتحديد أولويات الصيانة بكفاءة أكبر.

ووفقًا لنجار، فإن مراقبة حالة الطرق تتم بشكل مستمر من خلال فروع المؤسسة المنتشرة في جميع المحافظات السورية.

كما أكد أن المؤسسة وضعت خطة إسعافية عاجلة إلى جانب خطة استراتيجية لإعادة تأهيل المحاور الأكثر ازدحامًا والأعلى من حيث معدلات الحوادث.

وفي هذا الإطار، أعلنت المؤسسة عن طلب عروض خارجي لإعادة تأهيل محور نصيب- حلب، كما طرحت مشروع إعادة تأهيل محور دمشق- تدمر- دير الزور، الذي يتضمن صيانة الطريق القائم وإنشاء فرع ثانٍ كامل لفصل حركة السير بالاتجاهين، مشيرًا إلى أن العروض قيد الدراسة وسيتم الإعلان عن نتائجها خلال الأيام المقبلة.

كما أعلنت المؤسسة مؤخرًا عن مشروع إعادة تأهيل طريق البصيري- التنف ضمن خطتها لتطوير شبكة الطرق المركزية، بحسب ما صرح به المدير العام للمؤسسة.

من جانبه، يرى المهندس المدني والمدير التنفيذي لمجموعة "بوزانت يعقوبيان"، ياسر دلال، أن حجم الضرر والحركة المتزايدة يتطلبان الانتقال من المعالجات الإسعافية إلى برنامج وطني متكامل، مشيرًا إلى أن كثيرًا من الطرق صُمم لحركة مرورية أقل من الحالية، ما أدى إلى ضغوط كبيرة مع زيادة أعداد المركبات والتنقل بين المدن، لافتًا إلى أن أعمال الصيانة خلال السنوات الماضية اقتصرت في كثير من الأحيان على معالجات إسعافية دون معالجة الأسباب الجذرية للتلف.

وأضاف أن تطوير المواصفات الفنية بات ضروريًا، سواء في تصميم الخلطات الأسفلتية أو آليات التنفيذ وضبط الجودة، مع استخدام المواد المحسنة وفق نتائج الفحوص والحاجة الفعلية لكل طريق.

تجهيزات السلامة جزء من الطريق

لا تقتصر تحديات الطرق على حالتها الإنشائية، بل تمتد إلى عناصر السلامة المرورية، التي تشكل جزءًا أساسيًا من الحد من الحوادث، إذ تلعب الإشارات والدهانات الطرقية والإنارة دورًا مهمًا في تنظيم حركة المرور وتوجيه السائقين، إلا أن فعاليتها ترتبط بمدى تنفيذها وفق دراسات تراعي طبيعة كل طريق وكثافة الحركة المرورية عليه.

وفي هذا السياق، لفت نجار إلى أن معظم الطرق تعاني من نقص تجهيزات السلامة المرورية، وأن المؤسسة تعمل بشكل متواصل على استكمال الإشارات المرورية، بمختلف أنواعها، وتنفيذ أعمال الدهان الطرقي، إضافة إلى إدراج الإنارة ضمن مشاريع إعادة التأهيل للمحاور ذات الكثافة المرورية العالية، وفي مقدمتها طريق دمشق- حلب.

وأوضح نجار أن هناك تنسيقًا دائمًا بين وزارة النقل، ممثلة بالمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية، ووزارة الداخلية، بهدف تعزيز السلامة على الطرق وتأمين بيئة مرورية أكثر أمانًا للمواطنين.

ويتفق المهندس أحمد اللحام مع أهمية هذه العناصر، لكنه يشدد على أن وجودها وحده لا يكفي، إذ نوه إلى أن تجهيزات السلامة المرورية، كالإشارات والإنارة، تعد من العناصر الأساسية لرفع مستوى الأمان على الطرق، إلا أن فعاليتها ترتبط بوجود مختصين لتوزيعها، لافتًا إلى أن توزيع هذه التجهيزات بصورة خاطئة قد يؤدي إلى زيادة أخطار الحوادث بدلًا من الحد منها.

وأكد أن الصيانة الدورية تمثل أولوية قصوى في المرحلة الحالية، نظرًا إلى ما تعانيه معظم الطرق من استهلاك كبير، وختم اللحام بالقول، إن معالجة واقع الطرق يجب أن تبدأ بدراسة الوضع الراهن من الجانبين الإنشائي والمروري، ثم إعداد دراسات صحيحة متكاملة تحدد أساليب المعالجة المناسبة.

السلامة تبدأ من التصميم

بينما يركز مدير عام المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية، معاذ نجار، على استكمال تجهيزات السلامة والمهندس الإنشائي أحمد صبحي اللحام على ضرورة توزيعها وفق دراسات متخصصة، يوسع المهندس المدني والمدير التنفيذي لمجموعة "بوزانت يعقوبيان"، ياسر دلال، مفهوم السلامة ليشمل تصميم الطريق نفسه.

وقال دلال، إن سلامة الطريق تبدأ من التصميم الهندسي الصحيح، إذ يجب توفير مسافات رؤية كافية، وتصميم آمن للمنعطفات والتقاطعات، ومعالجة الفروقات المفاجئة في المناسيب، إضافة إلى تأمين تصريف فعال للمياه لمنع تجمعها وفقدان المركبة لتماسكها مع سطح الطريق.

ويجب أن يتمتع السطح الأسفلتي باستواء ومقاومة كافيين للانزلاق، وأن تخلو الحارات المرورية من الحفر والتشققات والهبوطات وفروق المنسوب الخطرة بين حافة الطريق والكتف.

كما يجب أن تكون الإشارات واضحة وعاكسة للضوء، والتخطيطات الأرضية ظاهرة ليلًا ونهارًا، مع توفير عواكس أرضية خصوصًا عند المنعطفات والمناطق التي تنخفض فيها الرؤية.

داخل المدن، لا بد من إعطاء أولوية أكبر للمشاة من خلال معابر واضحة وآمنة، وأرصفة قابلة للاستخدام، وتنظيم مواقف السيارات، وتخفيف السرعة قرب المدارس والأسواق والتجمعات السكنية، ومسارات خاصة للدراجات والعربات، وفقًا لدلال.

وقال إنه يجب ضبط المداخل العشوائية على الطرق السريعة، لأن كثرة المداخل والمخارج غير المنظمة ترفع احتمال الحوادث بصورة كبيرة، ومن أهم الإجراءات أيضًا إجراء تدقيق وتفتيش دوري للسلامة المرورية، وتحديد النقاط العمياء التي تتكرر فيها الحوادث، ثم معالجة كل موقع وفق سببه الحقيقي، فقد يكون السبب إنارة ضعيفة، أو تقاطعًا غير مناسب، أو سرعة مرتفعة، أو نقصًا في الرؤية، وليس بالضرورة سوء الأسفلت وحده.

الإنارة والإشارات والحواجز الوقائية ليست عناصر تجميلية، وفقًا لدلال، بل مكونات أساسية في منظومة السلامة المرورية، إذ تسهم في تحسين رؤية السائق وتقليل أخطار الحوادث، خاصة على الطرق ذات الحركة الليلية الكثيفة.

وأشار إلى وجود ضعف في الإنارة على عدد من الطرق الحيوية، منها أجزاء من طريقي "M5" و"M4" وطريق دمشق- درعا، لافتًا إلى أن الأولوية في ظل محدودية الموارد يجب أن تكون لإنارة التقاطعات والمنعطفات الخطرة ومداخل المدن والجسور والأنفاق، بالتوازي مع تركيب عواكس ولوحات إرشادية ودهانات أرضية عالية الانعكاس.

وأضاف أن الإشارات الواضحة والتخطيط الأرضي يمنحان السائق معلومات مبكرة تقلل القرارات المفاجئة، فيما تسهم الحواجز الوقائية في الحد من شدة الحوادث، بشرط أن تُصمم وتُركب وفق معايير هندسية تضمن فعاليتها وسلامتها.

خارطة طريق للصيانة

تتطلب الطرق خطة صيانة مستدامة تحدد أولويات التدخل وفق الحالة الفنية لكل طريق، بما يضمن رفع مستوى السلامة والحفاظ على البنية التحتية.

وتنقسم الصيانة المطلوبة إلى ثلاثة أنواع، بحسب المهندس المدني والمدير التنفيذي لمجموعة "بوزانت يعقوبيان"، ياسر دلال، هي:

- صيانة روتينية تشمل إغلاق الحفر الخطرة، وإزالة الأتربة والمخلفات، وتنظيف المصارف والمطريات، وإصلاح الإنارة والإشارات والحواجز، وإعادة الدهان الأرضي، وقص النباتات التي تحجب الرؤية، وهي أعمال يجب أن تُنفذ بشكل مستمر.
- صيانة وقائية تشمل إغلاق الشقوق، ومعالجة التسرب المائي، وتنفيذ طبقات سطحية رقيقة أو معالجة موضعية قبل أن يصل الضرر إلى طبقات الأساس، ما يقلل التكلفة مقارنة بإعادة إنشاء الطريق.
- صيانة إنشائية تُجرى عندما تظهر هبوطات أو تشققات أو ضعف في قدرة الطريق على تحمل الأحمال، وقد تتطلب كشط الطبقات المتضررة، أو تقوية الأساس، أو تنفيذ طبقات أسفلتية جديدة.

وبالنسبة للمدد الزمنية بين عمليات الصيانة، فلا توجد مدة واحدة تصلح لجميع الطرق، وفق دلال، مشيرًا إلى أن الطريق الدولي الذي تمر عليه الشاحنات يحتاج إلى مراقبة أكثر من طريق محلي قليل الحركة.

وأشار إلى أنه يجب ألا يعتمد قرار الصيانة على العمر الزمني وحده، وإنما على مؤشرات قابلة للقياس مثل استواء السطح، والتحدد، والتشققات، ونسبة التشققات، ومقاومة الانزلاق، وجودة الطبقات الأسفلتية الظاهرة.

تحسين شبكة الطرق، وفقًا لدلال، يجب أن يبدأ بإنشاء قاعدة بيانات وطنية لحالة الطرق والحوادث وأحجام الحركة المرورية، بما يتيح تحديد الأولويات وفق مستوى الخطورة والأهمية الاقتصادية، بدلًا من الاعتماد على الشكاوى أو التوزيع المتساوي للموارد.

الأولوية العاجلة تتمثل في معالجة مواقع الحوادث المتكررة عبر إصلاح الحفر، وتجديد التخطيط الأرضي، وتركيب الإشارات والعواكس، وصيانة الحواجز والإنارة وتحسين التصريف، لما لهذه الإجراءات من أثر سريع في رفع مستوى السلامة.

ياسر دلال
مهندس مدني والمدير التنفيذي لمجموعة "بوزانت يعقوبيان"

وأضاف أن التركيز يجب أن ينصب على المحاور الحيوية، وفي مقدمتها "M5" و"M4" وطريق دمشق- درعا، ثم الطرق الرئيسة داخل المدن، بالتوازي مع تحديث المواصفات الفنية، وتشديد الرقابة على التنفيذ، وربط عقود المقاولين بمعايير أداء وفترات ضمان واضحة.

وختم دلال بأن تمويل تطوير الطرق لا ينبغي أن يقتصر على الموازنة العامة، بل يمكن دعمه عبر الشراكة مع القطاع الخاص، والاستفادة من المنح والقروض التنموية، واستثمار الخدمات الواقعة ضمن حرم الطرق وتوجيه جزء من عائداتها لأعمال الصيانة.

من التشريع إلى التطبيق..
ما ثغرات منظومة السلامة المرورية في سوريا؟

شرطي ينظم الحركة المرورية عند ساحة الأمويين في العاصمة السورية دمشق- 21 آذار 2026 (سانا)

أعاد الحادث المميت على طريق دمشق- دير الزور فتح النقاش حول مدى كفاية المنظومة القانونية الناظمة للسير في سوريا، وما إذا كانت التشريعات الحالية قادرة على الحد من الحوادث، أم أن المشكلة تكمن في ضعف تطبيقها على أرض الواقع.

وجود قانون للسير لا يعني بالضرورة انخفاض الحوادث، إذ تبقى فاعلية أي قانون مرتبطة بمدى الالتزام به، وقدرة الجهات المعنية على ضبط المخالفات وفرض العقوبات الرادعة.

وفي سوريا، يوجد قانون للسير ينظم حركة المركبات والمخالفات المرورية، إلا أن تكرار الحوادث المميتة أعاد طرح تساؤلات حول مدى كفاية هذا القانون، وحاجته إلى تعديلات تتناسب مع الواقع المروري الحالي، سواء لناحية قيمة الغرامات أو آليات الرقابة أو معالجة بعض السلوكيات التي باتت سببًا متكررًا للحوادث.

ويرى خبراء في المرور أن المشكلة الأساسية لا تكمن دائمًا في النص القانوني، وإنما في الفجوة بين وجود القانون وتطبيقه، إذ إن كثيرًا من المخالفات التي تبدو بسيطة للسائقين قد تتحول إلى أسباب مباشرة لحوادث مميتة، ما يجعل تعزيز الردع ونشر الوعي وتطوير آليات الرقابة جزءًا أساسيًا من أي محاولة للحد من الحوادث.

أسباب متعددة وراء الحوادث

في هذا السياق، قال رئيس قسم مباحث مرور حلب، الرائد جمعة قدور، إن أسباب وقوع الحوادث المرورية لا ترتبط بعامل واحد، وإنما تتداخل فيها مجموعة من العوامل، مشيرًا إلى أن خبرته في العمل المروري تُظهر وجود أربعة أسباب رئيسة تقف خلف وقوع الحوادث:

- الأول هو "العنصر البشري"، سواء من السائقين أو المشاة أو مستخدمي الطريق بشكل عام، مبينًا أن هذا الجانب يرتبط بعدم المعرفة الكافية بقانون السير، إضافة إلى رعونة بعض السائقين وقلة الانتباه في أثناء استخدام الطريق.
- أسباب طبيعية تؤثر على السلامة المرورية، ومنها الظروف الجوية مثل الغبار والضباب والأمطار، التي قد تؤثر على قدرة السائقين على التحكم بالمركبات أو رؤية الطريق بشكل واضح.
- أسباب "لوجستية" مرتبطة بحالة الطرق، تشمل عرض الطرق، وحالتها الفنية، وتخطيط المسارب، إضافة إلى الإشارات الدالة والإرشادية والتحذيرية، وهذه العوامل تلعب دورًا في الحد من الحوادث أو زيادة احتمالية وقوعها.
- الحالة الفنية للمركبة، التي تمثل عاملًا آخر في وقوع الحوادث، إذ إن قلة متابعة الصيانة أو إهمال الأعطال الفنية قد يؤديان إلى حوادث، خصوصًا في المركبات التي تُستخدم لمسافات طويلة.

القانون ليس سبب المشكلة

لا يمكن تحميل قانون السير مسؤولية الحوادث المرورية، سواء بشكل كامل أو جزئي، بحسب رئيس قسم مباحث مرور حلب، الرائد جمعة قدور، معتبرًا أن القانون وُضع بعد تجارب تراكمية ومعاناة مرتبطة بالواقع المروري، بهدف معالجة المشكلات التي ظهرت على أرض الواقع.

وأوضح أن هناك بعض النقاط التي تحتاج إلى تعديل ضمن القانون، مشيرًا إلى أنها موضع دراسة من الجهات المعنية في المرحلة الحالية.

السبب المباشر في كثير من الحوادث يعود إلى مخالفة قانون السير وعدم تطبيقه، حتى في المخالفات التي قد يعتبرها البعض بسيطة أو عادية.

> حادث السير وليد لحظة من قلة الانتباه، واستخدام الهاتف في أثناء القيادة من المخالفات الخطرة التي تقف خلف نسبة كبيرة من الحوادث.
>
> الرائد جمعة قدور
> رئيس قسم مباحث مرور حلب

وأضاف أن تجاوز الإشارات المرورية والسرعة الزائدة وغيرها من المخالفات التي قد يستهين بها بعض مستخدمي الطريق، تعد أسبابًا رئيسة للحوادث، مشددًا على أن عدم تفعيل الجانب الردعي للمخالفات، ولا سيما الغرامات، يمثل أحد أوجه القصور التي تحتاج إلى معالجة ضمن القانون الحالي.

وقال إن تدني قيمة الغرامات مقارنة بالواقع الاقتصادي وتراجع قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأخرى جعل من الضروري إعادة النظر بقيمتها، بما يحقق الهدف الردعي من العقوبات، موضحًا أن هذا الأمر يجري العمل عليه من قبل الجهات المعنية.

وتنسم هذه النقطة مع التوجهات المعلنة لتعديل منظومة الغرامات، إذ تشير التصريحات الرسمية الحديثة إلى أن مشروع قانون السير الجديد يتجه إلى رفع قيم المخالفات بصورة كبيرة وتصنيفها بحسب درجة الخطورة، إلى جانب اعتماد عقوبات متدرجة ونظام لحسم النقاط من رخص القيادة.

كفاية كوادر المرور

فيما يتعلق بالكادر البشري لعناصر المرور، قال قدور إن عدد العناصر أصبح ضمن الحدود "المعقولة والمقبولة" في الوقت الحالي، مع وجود تطلع لزيادة العدد خلال الفترة المقبلة.

وأضاف أن هناك توجهًا لرفد فروع المرور بعناصر جديدة بعد إخضاعهم لدورات تدريبية، بهدف تأهيل كوادر قادرة على التعامل مع الحركة المرورية بمهنية، وبما ينسجم مع آداب العمل الشرطي وأخلاقياته.

ويربط قدور بين قدرة القانون على تحقيق أهدافه وبين مستوى الوعي المروري لدى مستخدمي الطريق، إذ قال إن قلة الوعي المروري تعد من أكبر العقبات أمام تطبيق قانون السير.

ويرى أن نشر الثقافة المرورية يجب أن يكون عبر الندوات والمدارس واللقاءات المجتمعية، إضافة إلى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ومنصات التواصل الاجتماعي.

ولا يقتصر تعزيز تطبيق القانون، بحسب قدور، على زيادة الوعي، إذ أوصى أيضًا بنشر نقاط مراقبة مرورية على الطرق السريعة والطرق الرابطة بين المحافظات لمراقبة حركة مستخدمي الطريق والحد من المخالفات.

ساعات العمل الطويلة للسائقين

في جانب آخر من تطبيق القانون، لفت قدور إلى أهمية عدم إغفال الحالة الفيزيولوجية للسائقين، ولا سيما سائقي الشاحنات الكبيرة وحافلات النقل (البولمان)، موضحًا أن ساعات العمل الطويلة والجلوس خلف المقود لفترات ممتدة قد تؤدي إلى انخفاض التركيز والانتباه، ما يزيد من احتمالية وقوع الحوادث.

واعتبر أن معالجة هذا الجانب تحتاج إلى تحديد ساعات عمل محددة ومنطقية لهذا النوع من السائقين، بما يضمن سلامتهم وسلامة مستخدمي الطريق الآخرين، مؤكدًا أن الخلل الأساسي يكمن في تطبيق القانون وليس في وجود القانون نفسه.

وأشار كذلك إلى أن عدم مراعاة الشاخصات المرورية الدالة والإرشادية والتحذيرية يمثل سببًا آخر للحوادث، إذ إن هذه الإشارات وضعت لتنظيم حركة المرور وتنبيه السائقين إلى المخاطر المحتملة على الطرق.

> تولي المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية أهمية خاصة للمحاور التي تشهد حركة مرورية كثيفة أو معدلات حوادث مرتفعة، حيث تتضمن مشاريع إعادة التأهيل تحسين عناصر السلامة المرورية، بما يسهم في الحد من المخاطر على الطريق.
>
> معاذ نجار
> مدير عام المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية

من الردع إلى الوقاية

في ختام حديثه، قدم قدور مجموعة توصيات للحد من الحوادث المرورية، تتقاطع في جانب منها مع ما طرحه الخبراء في البنية التحتية، خصوصًا فيما يتعلق بتحسين الطرق، وزيادة الرقابة، وتعزيز إجراءات الوقاية.

توصيات الخبراء للحد من الحوادث المرورية

- **زيادة الوعي المروري لدى مستخدمي الطريق.**
- **تسريع ترميم وتأهيل الطرق الداخلية والخارجية.**
- **استثمار المساحات غير المستخدمة لإنشاء مواقف للمركبات.**
- **تعديل بعض فقرات قانون السير، ولا سيما ما يتعلق بالغرامات.**
- **نشر نقاط مراقبة مرورية على الطرق السريعة والطرق الرابطة بين المحافظات.**

روسيا التي نكرهها.. روسيا التي نحبها

أحمد عسيلي

أخيرًا تم الأمر، وأُغلقت واحدة من أعقد المسائل التي أورثها النظام الساقط لهذه السلطة الحالية (وما أكثرها)، فقد وقّعت دمشق وموسكو مذكرة تفاهم تعيد تنظيم الوجود الروسي في سوريا، وبموجب الاتفاق، عادت المنشآت المدنية في مطار "حميميم" إلى الإدارة السورية، كما استعادت سوريا الرصيف التجاري الرابع في مرفأ طرطوس، الذي بدأ بالفعل استقبال الشحنات التجارية بعد سنوات من خضوعه للاستخدام

الروسي، وفي المقابل، حافظت موسكو على وجود عسكري بصيغة جديدة، تقوم على التدريب والتأهيل والتعاون مع الجانب السوري.

هنا يحق لنا أن نطرح سؤالًا: هل يحق للدولة السورية أن تتجاوز مشاعر السوريين الذين تأذوا وعانوا الويلات من القصف الروسي، لتعيد بناء علاقة مع موسكو قد تصل إلى حدود التحالف؟ وأين تصبح مشاعر الناس وذاكرتهم في معادلة كهذه؟

لا شك أن ذاكرة كثير من السوريين تجاه الدور الروسي خلال الحقبة الأسدية المظلمة محملة بالغضب والكراهية، وربما بما هو أبعد منهما، لكن السؤال الذي يعنيني هنا مختلف قليلًا: هل للدولة أصلًا مشاعر؟

أتذكر عندما وصلت إلى فرنسا وعملت نحو عامين ونصف في منطقة النورماندي، أنني التقيت مرضى، ولا سيما من كبار السن، ما زالوا يحملون مشاعر سلبية تجاه الألمان، لم تكن الحرب بالنسبة إلى بعضهم فصلًا بعيدًا في كتاب تاريخ، بل ذاكرة شخصية ما زال بعضهم يعيش تبعاتها حتى بعد نصف قرن.

لا تستعجل هنا أيها القارئ، فأنا لا أنوي الحديث عن المصالحة بين الشعوب، ولا إعطاء هذا المثال المكرر عن فرنسا وألمانيا، ما يعنيني هنا شيء آخر: كيف يمكن للفرد أن يحتفظ بمشاعره وذاكرته، بينما تسلك دولته طريقًا مختلفًا تمامًا؟ للإجابة عن هذا السؤال سنبدأ بمثال بسيط جدًا: عندما نطلب من خرائط "جوجل" أن ترشدنا إلى مكان ما، تعطينا طريقًا للمشي وطريقًا آخر للسيارة، قد يكون المكان على بعد ثلاثة كيلومترات سيرًا، بينما يحتاج الوصول إليه بالسيارة إلى خمسة كيلومترات، نقطة الانطلاق واحدة ونقطة الوصول واحدة، لكن طبيعة الماشي مختلفة عن طبيعة السيارة، ولذلك لا يمكنهما دائمًا سلوك الطريق نفسه.

ربما ينطبق شيء مشابه على الفرد والدولة، للإنسان طبيعة، وللدولة طبيعة أخرى، ولكل منهما طريق تحكمه قوانينه الخاصة، لذلك ليس غريبًا أن يختلف المساران، بل ربما يكون افتراض ضرورة تطابقهما هو الأمر الغريب.

الإنسان يحب ويكره، يغضب ويحقد ويسامح أو يرفض المسامحة، يحمل ذاكرة أبيه وابنه وبيته ومدينته، ومن حق السوري الذي فقد قريبًا بقصف روسي أن يكره روسيا، وأن يرفض زيارتها أو شراء منتج منها، وألا يغفر لها طوال حياته، أما الدولة فلا تحب ولا تكره بهذا المعنى، لديها ذاكرة تاريخية ومؤسساتية، لكنها لا تمتلك ذاكرة عاطفية، وظيفتها أن تحسب مصالح مواطنيها، وتحترم القانون، وتقرأ موازين القوى، وتحمي حاضرهم ومستقبلهم، يمكن هنا للإنسان أن يحافظ على ذاكرته، وبنفس الوقت يتفهم موقف دولته، وهذا ما أطلقت عليه المحللة النفسية الشهيرة ميلاني كلاين "الموضع الاكتئابي"، أي القدرة على تحمل القلق الناتج عن التناقض في المشاعر بين الخير والشر، و هي إحدى علامات النضج .

النضج هنا ليس غفرانًا، بل القدرة على تحمل التناقض دون الحاجة إلى محو أحد طرفيه.

وفي الممارسة الطبية نفعل شيئًا شبيهًا، نستقبل مريضًا يحتاج إلى الدعم، فنستمع إليه ونتعاطف معه ونحاول مساعدته، وفي الوقت نفسه نوثق بدقة ما فعلناه ونلتزم بكل إجراء قانوني، لأن هذا المريض نفسه قد يعترض غدًا على قرار اتخذناه أو حتى مقاضاتنا، لا يعني احتياطنا القانوني أننا أقل تعاطفًا معه، كما لا يعني تعاطفنا أن نتخلى عن واجباتنا المهنية، هذه النظرة المزدوجة ليست معيارًا مزدوجًا، بل القدرة على النظر إلى الشخص نفسه من زوايا متعددة.

تحتاج الدول إلى هذه القدرة أكثر من الأفراد، فروسيا التي شاركت في قصف مدن سورية ودعمت نظام الأسد هي نفسها روسيا التي قد تكون لسوريا اليوم مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية في التعامل معها، الاعتراف بالحقيقة الثانية لا يمحو الأولى، تمامًا كما أن تذكر الأولى لا يفرض أن تصبح العداوة معها أبدية.

اختلاف طريق الدولة عن طريق الفرد لا يعطيها الحق في إلغاء ذاكرته، لا تستطيع الدولة أن تطلب من الضحية أن تغفر باسم المصلحة الوطنية، كما لا ينبغي للضحية أن تكون مطالبة بتحويل ألمها الشخصي إلى حسابات جيوسياسية، الألم الأوروبي من النازية ما زال حاضرًا وبقوة، أتذكر هنا فيلم "آن فرانك، صديقتي المفضلة"، هو فيلم هولندي من إنتاج 2021، حين حضرت النسخة الفرنسية، كانت كل الشخصيات تتكلم بالفرنسية، ما عدا حراس المعتقلات والجنود، أبقوا على لغتهم الألمانية في كل مشاهد "الدبلجة"، كي يذكروا دومًا ألمانيا بتاريخها الإجرامي، وأن الناس لم يسامحوا بعد، لكن المصلحة كانت في قيام اتحاد أوروبي.

لهذا ربما يكون السؤال عما إذا كانت سوريا قد سامحت روسيا سؤالًا خاطئًا من أساسه، السوريون هم الذين يتذكرون ويغضبون ويسامحون أو يرفضون المسامحة، أما الدولة السورية فليست مهمتها أن تحب روسيا أو تكرهها، مهمتها أن تعرف ماذا تريد منها، وماذا تستطيع أن تأخذ منها، ومتى تقول لها لا.

"اتفاقية مكة للدفاع المشترك".. محاولة بناء ردع إقليمي متعدد الطبقات

لمى قنوت

نقلت "اتفاقية مكة للدفاع المشترك"، التي وقعت في مكة بتاريخ 7 من آب الحالي، العلاقة بين الأطراف الثلاثة، السعودية وتركيا وباكستان، من تنسيق مرن إلى ردع دفاعي مشترك ملزم ضد أي اعتداء، إذ نصت الاتفاقية على أن "أي هجوم مسلح على أي من الدول الثلاث هو هجوم على الجميع"، وهي تمثل صيغة المادة الخامسة من معاهدة تأسيس حلف شمال الأطلسي (الناتو) 1949، التي بدورها تترك لكل دولة حق الدفاع الفردي أو الجماعي في حال هجوم مسلح.

كما تُعنى اتفاقية مكة بـ"تطوير كافة أوجه التعاون الدفاعي بين أطرافها"، وهي مفتوحة لانضمام أي دولة في المنطقة تدعم مبادئها الأساسية، و"حل الخلافات من خلال الاحترام المتبادل والتعاون والوسائل السلمية"، كما صرح وزير خارجية باكستان، لكن بيان الاتفاقية خلا من أي معلومة تتعلق بما ستلتزم به الدول الثلاث في حال التعرض لهجوم مسلح.

والعبارة الرئيسة الواردة في بيان اتفاق مكة، والتي تنص على أن: "أي هجوم مسلح بين الدول الثلاث هو هجوم على الجميع" سبق أن وردت بصيغة مماثلة في "اتفاقية الدفاع المتبادل الاستراتيجية" التي تمت بين السعودية وباكستان في عام 2025، وهي واردة أيضًا في نص "اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون الخليجي" عام 2000، بمعنى أن اتفاقية مكة ذات وزن سياسي أكثر من كونها آلية عسكرية دفاعية، ما لم يثبت العكس، ويُكشف عن آلية تنفيذ هذا الالتزام، أو تُنشأ قيادة عسكرية ومراكز عمليات مشتركة، مع العلم أن التفاوض حول مسودة هذه الاتفاقية بين الدول الثلاث بدأ قبل حوالي عشرة أشهر من إعلانها.

لقد كشفت الحرب الأمريكية ضد إيران بأن المظلة الأمريكية لم تحم أمن دول الخليج ومنشآتها المدنية التي استهدفتها إيران ووكلاؤها في المنطقة، بل على العكس، عرضت أمنها وبناها التحتية واقتصادها للخطر، بعد أن أضحت القواعد العسكرية الأمريكية هناك أهدافًا مباشرة، إضافة إلى أنها كشفت هشاشة تمركزها في عموم المنطقة، وحتى قبل أن تشن الحرب مع إسرائيل، لم تكن المصالح الأمنية والاقتصادية والبيئية لدول الخليج جزءًا رئيسًا من حسابات الإدارة الأمريكية رغم التهديدات الإيرانية، ولم تشركها في المباحثات التي تمت بينها وبين إيران في جميع المراحل، وتحديدًا في القضايا التي أثرت على أمنها القومي.

إضافة إلى ذلك، فقد تعاملت الولايات المتحدة مع دول الخليج كجيب مالي، ودون علمها، حين أدرجت وإيران ما تضمنه البند السادس في مذكرة التفاهم، الذي نص على تعهد واشنطن وشركائها الإقليميين بوضع خطة لإعادة إعمار إيران وتنميتها الاقتصادية بقيمة لا تقل عن 300 مليار دولار أمريكي، وقد عُرف الأمر حين صرح جي دي فانس، نائب الرئيس الأمريكي، وطمأن الناخبين بأن تمويل مثل هذا الصندوق لن يكون من قبل دافعي الضرائب الأمريكية بل من الدول الخليجية المهتمة بالاستثمار في إيران.

إن السياق الذي نشأت فيه اتفاقية مكة بعد تداعيات الحرب الأمريكية- الإسرائيلية على إيران، وتعاظم التهديدات الإيرانية ضد دول الخليج، عزز الحاجة لدى السعودية، التي تواجه تهديدات من عدة جبهات، إلى هندسة أمنية جديدة، وبناء نظام إقليمي للأمن الجماعي، لا تعتمد فيه على واشنطن فقط كضامن أمني منذ اتفاق "كوينسي"، الذي عُرف بمعادلة "النفط مقابل الأمن"، وأُبرم بين الرئيس الأمريكي، فرانكلين روزفلت، وملك السعودية، عبد العزيز آل سعود، في شباط 1945، وتنسجم حاجة السعودية في تنويع الضمانات الأمنية مع رغبة واشنطن في لعب دور "المنسق للشراكات الأمنية" بدل الضامن الأمني الوحيد، ويتوافق أيضًا مع توجهها بمطالبة الحلفاء والشركاء بتحمل أعباء دفاعية أكبر.

أما تركيا الساعية إلى دور إقليمي أوسع، فهي قلقة من وجود تحالفات إقليمية تُشكل ضدها، وترى أن التحالف الأمني بين إسرائيل وقبرص واليونان يسعى لتطويقها من الجنوب، ووصفه هاكان فيدان، وزير الخارجية التركي، بالتحالف الهجومي مقارنة مع اتفاقية مكة الدفاعية. وعن طموح تركيا من الاتفاق، فقد صرح المتحدث باسم وزارة الدفاع التركية، اللواء البحري زكي أكتورك، بأن التعاون العسكري بين الدول الثلاث سيزداد من أجل اكتشاف نقاط الضعف قبل اندلاع أي أزمة، وأن الصناعات الدفاعية لن تقتصر على بيع الأسلحة فقط، بل إن الأولوية ستكون للمسيرات، والأنظمة ذاتية التشغيل، والحرب الإلكترونية، والتقنيات العسكرية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، والاتفاقية لا تتحدث عن إرسال قوات للدفاع في حال تعرضت أي دولة للهجوم، بل عن بناء قدرات مشتركة تستخدمها وتطورها الدول الثلاث معًا.

مصر ليست بعيدة عن التنسيق مع تركيا وباكستان والسعودية ضمن الإطار الرباعي (R4)، لكنها على ما يبدو حريصة على البقاء في إطار التشاور بدل الالتزام في مجالات دفاعية، ولها حساباتها المتعلقة في قطاع غزة وليبيا والسودان وأمن قناة السويس والبحر الأحمر وغيرها، وغالبًا ما تريد الحفاظ على هامش المناورة بين القوى الإقليمية، والانضمام إلى اتفاق مكة الذي تتوقعه تركيا، هو أبعد مما وصفه هاكان فيدان ببعض المسائل الفنية، التي إن نفذت، فلن يكون هناك ما يمنع مصر من الانضمام، بل إن الحسابات المصرية تتعلق بمسائل دستورية وقانونية واقتصادية، تتعارض مثلًا، مع إبرامها اتفاقًا دفاعيًا مع تركيا، فهي ترتبط مع اليونان وقبرص بشراكة استراتيجية وآلية تعاون ثلاثية منذ عام 2014، وكيف يمكنها عقد اتفاق دفاعي مع باكستان وهي التي تسعى مع الهند إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والصناعي، وكيف تعقد حلفًا دفاعيًا مع السعودية ولديها شراكة استراتيجية مع الإمارات و"مفرزة مقاتلات مصرية"، وهي "مجموعة قتالية صغيرة تكلف بمهام عملياتية أو قتالية محددة" ونشرت مقاتلات رفال من أجل تعزيز الدفاعات الإماراتية لمواجهة التهديدات الإيرانية.

سياسيًا، يعيد اتفاق مكة توزيع مسؤولية الأمن الإقليمي، وتكمن قوته الرمزية في موارد كل دولة من الدول الثلاث، السعودية، حيث المال، والطاقة، والموقع الجغرافي، والنفوذ العربي والإسلامي، وتركيا ذات القاعدة الصناعية العسكرية المتقدمة، والقوة العسكرية الكبيرة، وعضويتها في "الناتو"، وخبرتها العملياتية، وباكستان التي تملك جيشًا كبيرًا، وخبرة عسكرية طويلة، وعقيدة ردع نووي، لكن القوة ما لم توظف من أجل أمن وكرامة الإنسان وحقه بالعيش الحر الكريم، تبقى بناء محور مقابل محور، ونفوذ مقابل نفوذ فقط.

صندوق النقد يتوقع نموًا مرتفعًا لسوريا

التضخم والفقر يختبران التعافي

عنب بلدي – وسيم العدوي

لا تبدو لغة الأرقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي مؤخرًا، في بيانه الصحفي المتعلق بالاقتصاد السوري، مجرد تحليلات جافة، فهي ترصد ملامح تحول استثنائي يتشكل داخل بنية هذا الاقتصاد.

وبينما يرسم تقرير الصندوق خريطة طريق لاقتصاد ينهض من وسط الركام، مستهدفًا نسبة نمو تتجاوز 10%، يعيش الشارع السوري تفاصيل مرحلة انتقالية دقيقة، تتقاطع فيها بشائر التعافي الهيكلي مع ضغوط المعيشة اليومية التي ما زالت تثقل كاهل الأسر.

وزير المالية السوري، محمد يسر برنية، قال في تصريحات صحفية نشرت مؤخرًا، إن توقع الصندوق يتوافق مع تقديرات وتوقعات وزارة المالية للنمو الاقتصادي، وأضاف، "نقدّر نسبة نمو تبلغ 11.3% عن عام 2026، ونحو 9.7% عن عام 2027، مقابل معدل نمو بلغ نحو 4% عن عام 2025".

تأتي هذه النظرة المتفائلة بعد أكثر من عقد من الحرب التي دمرت الاقتصاد السوري، ووفقًا لتقديرات البنك الدولي، تبلغ احتياجات إعادة الإعمار حوالي 216 مليار دولار أمريكي، منها 108 مليارات دولار أمريكي كتعويض عن الأضرار المباشرة التي لحقت بالبنية التحتية والمباني، بينما انكمش الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 53% تقريبًا بين عامي 2010 و2022.

هذا التسارع في خطى النمو الذي ينطلق بثبات بعد سنوات من الانكماش تحركه قوة دفع، بحسب ما أوضحه الصندوق، تتوزع بين العودة المتزايدة للاجئين، وانتعاش القطاع الزراعي بفضل المواسم المطيرة، وتوسع إنتاج الهيدروكربونات (المشتقات النفطية)، واستعادة جزء من شريان الطاقة والتجارة.

وفي هذا السياق، يرى خبراء صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد السوري نجح في استعادة جزء من عافيته مستفيدًا من تحسن ثقة المستثمرين والمستهلكين، وإعادة الاندماج التدريجي في المنظومة الاقتصادية الإقليمية والدولية.

أزمات هيكلية تهدد التعافي

البيان الصحفي لصندوق النقد الدولي حمل بين ثناياه مؤشرات سلبية حول أداء الاقتصاد السوري، تتلخص فيما يلي:

- انتشار الفقر على نطاق واسع (رغم الإشارة إلى تراجع حدته نوعًا ما).
- اختلاف وتفاوت وتباين وتيرة النمو الاقتصادي بين المناطق.
- تأثر القطاع الزراعي سلبًا في عام 2025، بسبب الجفاف الشديد.
- ارتفاع التضخم بصورة كبيرة خلال عام 2026، نتيجة ارتفاع أسعار الواردات (الوقود والمواد الغذائية) وارتفاع تكاليف السكن وارتفاع أسعار الخدمات العامة.
- احتياج الموازنة العامة لضبط الإنفاق الرأسمالي بسبب محدودية الموارد المتوفرة.
- ضخامة الاحتياجات الإنسانية والتنموية، وصعوبة إعادة اندماج اللاجئين والعائدين والنازحين التي تتطلب تمويلًا وفرص عمل وإعادة تأهيل.
- عبء الديون المرتوكة على سوريا، الذي يحتاج إلى معالجة شاملة لتوفير التمويل اللازم.
- خلل القطاع المصرفي وغياب أدوات السياسة النقدية التي تواجه قيودًا شديدة بسبب الخلل الكبير في أداء القطاع المصرفي.
- وجود سوريا ضمن القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي (FATF)، ما يستدعي تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وجود نقص وفجوات في توفر وجودة البيانات الاقتصادية الأساسية، ما يحد من إجراء تقييم أكثر تفصيلًا للتطورات الاقتصادية.

وتعني أُطر مجموعة العمل المالي (FATF) أن الدولة المدرجة تحت "القائمة الرمادية" (التي تُعرف رسميًا باسم الدول الخاضعة لمراقبة مكثفة) تعاني من قصور استراتيجي في تشريعاتها وإجراءاتها لمكافحة الإرهاب، لكنها في الوقت نفسه تعهدت بالتعاون والتنسيق مع المجموعة لمعالجة هذه الثغرات وفق خطة عمل معتمدة.

ومع ذلك، اعتبر الخبير الاقتصادي والمصرفي الدكتور إبراهيم نافع قوشجي، في حديث إلى عنب بلدي، أن النمو المتوقع من قبل الصندوق الدولي، لا يمكن قراءته بمعزل عن "الإمكانات الكامنة" في الاقتصاد السوري، بحسب تعبيره.

تشريح التعافي المفترض

"حين ننظر بعين التحليل الاقتصادي والمصرفي إلى تقارير المؤسسات الدولية، فإن الأرقام لا تعود مجرد إحصاءات جامدة، بل تتحول إلى قراءة متعمقة في البنية العميقة للمجتمع والاقتصاد"، بحسب الدكتور قوشجي.

ويقدم صندوق النقد الدولي، عبر قاعدة بياناته الواسعة، تشخيصًا مزدوجًا للواقع السوري، يرزح تحت وطأة الفقر المرتفع، واعتماد قطاع واسع من الأسر على التحويلات الخارجية والدخل الريعي، أضاف الخبير السوري، وفي المقابل، يفتح نافذة تحليلية لافتة حين يتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصادي إلى قرابة الـ10% بحلول عام 2027.

وهذا الرقم ليس نبوءة مجانية ولا وعدًا سياسيًا، بحسب الخبير قوشجي، بل هو انعكاس دقيق لفهم القوة الكامنة التي تختزنها جغرافيا سوريا، وقطاعاتها الإنتاجية المعطلة.

من القوة الكامنة إلى الفعل الإنتاجي

الاقتصاد السوري اليوم لا يحتاج إلى خلق محركات جديدة من الفراغ، بل يحتاج إلى "إعادة تشغيل" محركاته الذاتية، وقال قوشجي، "نحن أمام ثروات طبيعية غير مستغلة، وقطاعات إنتاجية واسعة (صناعية وزراعية واستخراجية) توقفت عن العمل لكنها لم تفقد مقومات وجودها".

ويرى أن توقع نمو بنسبة 10% يترجم فرضية علمية واضحة مفادها أن سوريا تمتلك قدرة استثنائية على تحقيق قفزة إنتاجية سريعة بمجرد إزالة العوائق الأساسية أمام الاستثمار، وإصلاح البنية التحتية للإنتاج، والتشغيل هنا ليس مجرد زيادة في الأرقام، بل هو تحول مجتمعي كامل من الاستهلاك والاتكال إلى خلق القيمة المضافة.

وفيما يتعلق بتحويل الجغرافيا إلى موارد استراتيجية، تسهم في تعزيز مستوى النمو، فإن الموقع الجغرافي لسوريا يوصف بأنه عقدة المواصلات الطبيعية بين آسيا وأوروبا والخليج.

وأكد قوشجي أن هذه ليست ميزة تاريخية فحسب، بل هي أداة مالية عالية القيمة لميزان المدفوعات، ويشير تقرير الصندوق إلى توجهات نحو تطوير البنية التحتية، وهو ما يمثل شريانًا حيويًا لإعادة تغذية الخزينة العامة بالقطع الأجنبي عبر:

- تنشيط تجارة الترانزيت البرية، وإعادة فتح وتأهيل الممرات الدولية لنقل البضائع.
- الترانزيت الجوي، لجهة ربط المطارات السورية بالمسارات والمجالات الإقليمية والدولية.
- شبكات السكك الحديدية، بعد إعادة تأهيلها لخفض تكاليف النقل، وشحن البضائع والمنتجات.
- مشاريع أنابيب النفط والغاز، وإعادة تموضعها مجددًا كممر طاقة عابر للحدود باتجاه البحر الأبيض المتوسط.

وهذه المحاور اللوجستية، بحسب الأكاديمي السوري ذاته، كفيلة بتوفير تدفقات مالية مستقرة بالعملة الصعبة، ما يعيد للخزينة قدرتها التمويلية، ويخفف الضغط المباشر عن سعر الصرف، ويعيد هيكلة ميزان المدفوعات بشرط "وجود إدارة لوجستية ومصرفية كفء".

كيف يلتهم النمو الحقيقي معدلات التضخم؟

"في الفكر المصرفي والنقدي، لا يمكن كبح التضخم بالقرارات الإدارية أو الضوابط القسرية، بل بإنشاء مسارات امتصاص حقيقية للسيولة الزائدة"، بحسب ما قاله قوشجي، حيث تتحرك في السوق السورية اليوم كتلة نقدية ضخمة تبحث عن ملاذات استهلاكية أو مضاربات حادة نتيجة غياب الفرص.

ويكمن الحل في إعادة توجيه هذه السيولة نحو قنوات إنتاجية عبر مشاريع الصناعة والزراعة والبنية التحتية وقطاع الطاقة، وعندما تتحول السيولة من المضاربة إلى الإنتاج، تزداد كمية السلع والخدمات المعروضة، فيتراجع الضغط على الأسعار وينخفض التضخم تلقائيًا بقوة الاقتصاد.

ولكنه أكد أن هذه العملية ليست آلية، بل تشترط "إدارة نقدية حازمة وحصيفة" من قبل مصرف سوريا المركزي قائمة على:

- ضبط التوسع النقدي بأساليب علمية.
- إدارة سعر الصرف بمرونة واستقرار.
- توفير أدوات ادخار واستثمار جاذبة للكتلة النقدية.
- إعادة هيكلة الجهاز المصرفي ليكون قادرًا على التمويل والتنمية.

وأي نمو بلا ضبط نقدي سيتحول إلى موجة تضخمية جديدة، بينما النمو المنضبط هو الوحيد القادر على استعادة توازن الأسواق.

فك شيفرة معضلة الطاقة

قال الدكتور إبراهيم قوشجي، إن البيانات توضح أن الاحتياطي النفطي لا يلبي احتياجات الاستهلاك المحلي من المشتقات، ما يضع قطاع الطاقة في مقدمة عقبات التنمية، وربما يعوق ذلك أو يحبط معدلات النمو، غير أن بيان صندوق النقد الدولي يفتح أفقًا جديدًا يتلخص في تحويل سوريا إلى ممر إقليمي للطاقة.

ويمكن لذلك أن يتم من خلال عقد اتفاقيات وشراكات استراتيجية مع العراق ودول الخليج، لمرور خطوط الأنابيب عبر الأراضي السورية نحو المتوسط، ومن شأن ذلك تحقيق هدفين متوازيين:

- تأمين الاحتياجات الوطنية من المشتقات النفطية بأسعار وتكاليف تفضيلية .
- تحصيل رسوم عبور بالقطع الأجنبي تدعم الحساب الجاري للدولة.

وبهذا التحول، لن تعود الطاقة مجرد حاجة محلية استهلاكية تضغط على الموازنة، بل ستتحول إلى قطاع استراتيجي يعيد تشكيل الخريطة الاقتصادية، ويغذي القطاعات الصناعية والزراعية بالقدرة على العمل المتواصل، ويمكن أن يسهم في صياغة المستقبل الذي ترنو إليه المالية السورية بمعدل نمو يقارب الـ10% في 2027.

ويقف الاقتصاد السوري اليوم على خط فاصل، بحسب الخبير قوشجي، فإما الاستمرار في دائرة الفجوة الإنتاجية والانكماش، أو الانتقال نحو هيكلة بنيوية شاملة تعيد تشغيل المصانع، واستثمار الموارد المهملة، وتفعيل الطاقات المعطلة.

ومعدل النمو المفترض من صندوق النقد الدولي ليس مبالغة، بل هو قراءة علمية لما يمكن أن يحققه الاقتصاد السوري إذا ما أحسن استغلال مقوماته.

واختتم الخبير بأن التضخم والفقر اللذين أنهكا الأسر نتيجة ضعف الإنتاج وتشتت السيولة، لن يتراجعا إلا عندما تتحرك عجلة العمل الحقيقي، فحين ينطلق الإنتاج، تتراجع الفوضى النقدية، ويستعيد الاقتصاد قدرته الذاتية على خلق الثروة وتوزيعها.

أعمال بناء في مشروع "ماروتا سيتي" قرب ساحة الأمويين في دمشق – 22 تموز 2026 (AFP)

دولار أمريكي ▲ مبيع 131.75	شراء 131.25	يورو ▲ مبيع 152	شراء 150.2	ليرة تركية ▲ مبيع 2.76	شراء 2.73		
الذهب 21 ▲ 123 $	الذهب 18 ▲ 106 $	المازوت = 0.91$	البنزين = 1.08$	الغاز = 11.16$ (للجرة)	السكر (كغ) = 0.65$	الأرز (كغ) = 1.43$	

7.5% من السوريين تجاوزوا الستين..

ما السبيل لشيخوخة كريمة؟

عنب بلدي – آلاء شعبو

لم تكن قصة رجل مسن في حمص معروفة خارج جدران منزله، إلى أن انتشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

كان الرجل يعاني من تدهور صحي في قدمه، قبل أن تصل حالته إلى مرحلة اضطر فيها الأطباء إلى بترها بعد مضاعفات صحية.

خلال أيام، تحولت قصة الرجل، الذي فقد أربعة من أبنائه خلال سنوات الثورة، إلى قضية لاقت تفاعلًا من المجتمع المحلي، إذ وصلته بعض المساعدات، لكنها فتحت سؤالًا أوسع: كم من كبار السن يعيشون ظروفًا مشابهة بعيدًا عن أعين المجتمع، ولا تظهر معاناتهم إلا بعد وصولها إلى مرحلة حرجة؟

وتكشف القصة جانبًا من واقع يعيشه كثير من كبار السن في سوريا، حيث تراجعت شبكات الرعاية التقليدية التي اعتمدت عليها هذه الفئة لعقود، بفعل الحرب والهجرة والضغوط الاقتصادية التي أثقلت كاهل الأسر.

أكثر من مليون مسن.. وبيانات ناقصة عن احتياجاتهم

يعيش في سوريا نحو 1.32 مليون شخص تجاوزوا سن الـ60 عام 2020، أي ما يقارب 7.5% من السكان، وفق بيانات أممية، وسط توقعات بارتفاع العدد إلى نحو 6.55 مليون شخص بحلول عام 2050، لتصل نسبتهم إلى قرابة 19.8% من السكان.

ولا ترتبط المشكلة بزيادة أعداد كبار السن فقط، بل بقدرة المجتمع ومؤسسات الدولة على مواكبة هذا التحول، في ظل تراجع كثير من أشكال الدعم التي كانت تعتمد عليها الأسرة السورية.

وتشير بيانات الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة "هيلب إيج" إلى وجود فجوات كبيرة في المعلومات المتعلقة بهذه الفئة، إذ لا تتوفر بيانات وطنية كافية حول أعداد كبار السن الذين يعيشون في الفقر أو الذين يتعرضون للإهمال وسوء المعاملة، أو حجم من يحتاجون إلى رعاية بسبب الإعاقة أو الأمراض المزمنة.

ويجعل نقص البيانات كثيرًا من الحالات غير مرئية، ولا تظهر إلا عندما تصل إلى مرحلة تستدعي التدخل، كما حدث مع الرجل المسن في حمص.

الأسرة التي كانت شبكة الأمان تغيرت

لطالما شكلت الأسرة السورية شبكة الحماية الأساسية لكبار السن، إذ كان وجود الأبناء والأقارب يعني وجود من يتولى الرعاية عند المرض أو العجز، لكن هذه الشبكة تعرضت خلال السنوات الماضية لضغوط كبيرة جعلت استمرارها بالشكل التقليدي أكثر صعوبة.

وقالت الاختصاصية الاجتماعية بشرى مروة، في حديث إلى عنب بلدي، إن مكانة كبار السن لم تتغير بالضرورة من ناحية الاحترام الاجتماعي، لكن دورهم داخل الأسرة تغير بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

> المسن الذي كان سابقًا مركزًا للعائلة ومرجعًا لها، قد يتحول في ظروف الفقر والمرض إلى شخص يحتاج إلى الرعاية والدعم، في وقت تعاني فيه الأسرة نفسها من ضغوط متزايدة.
>
> بشرى مروة
> اختصاصية اجتماعية

وأشارت مروة إلى أن فقدان المعيل والهجرة كانا من أبرز العوامل التي أضعفت شبكات الدعم حول كبار السن، إذ انتقلت الرعاية في كثير من الحالات من وجود يومي مباشر للأبناء إلى مساعدات عن بعد عبر التحويلات المالية أو الاتصالات.

لكن هذه المساعدات، بحسب مروة، لا تعوض الاحتياجات اليومية للمسن، مثل متابعة العلاج وتأمين الدواء أو وجود شخص إلى جانبه في تفاصيل حياته اليومية.

ووصفت مروة هذه الحالة بأنها "فراغ رعائي"، عندما يبقى المسن في منزله لكنه يفتقد الشخص القادر على متابعة احتياجاته بشكل مستمر.

أمراض مزمنة واحتياجات صحية متزايدة

لا تقتصر هشاشة أوضاع كبار السن على الجانب الاجتماعي، إذ يرتبط التقدم في العمر غالبًا بحاجات صحية متزايدة تحتاج إلى متابعة مستمرة.

وتظهر البيانات المتاحة أن الأمراض غير المُعدية تشكل أكثر من 80% من سنوات الحياة مع الإعاقة بين كبار السن في سوريا، ومن أبرزها السكري وأمراض الكلى والقلب، إضافة إلى المشكلات المرتبطة بالحركة.

وهذا يعني أن المسن لا يحتاج فقط إلى دخل يؤمّن احتياجاته الأساسية، بل إلى متابعة صحية تشمل الأدوية والفحوص والمساعدة في الحركة والوصول إلى الخدمات الطبية.

وفي حال غياب هذه الرعاية، قد تتحول مشكلات صحية قابلة للعلاج إلى مضاعفات خطيرة.

وتعكس قصة الرجل المسن في حمص هذا الجانب، إذ إن مشكلة قدمه ليست حالة صحية، بل نتيجة تداخل عوامل صحية واجتماعية في ظل غياب المتابعة اللازمة، حتى وصلت حالته إلى مرحلة البتر.

بين المرض والفقر.. فقدان الاستقلالية

إلى جانب الحاجة للرعاية الصحية، يواجه كثير من كبار السن تحدي تأمين مصدر دخل ثابت، خصوصًا بعد فقدان القدرة على العمل أو تراجعها.

وتشير أحدث البيانات المتوفرة حول المعاشات التقاعدية إلى أن 16.7% فقط من كبار السن كانوا يحصلون على معاش تقاعدي عام 2016، وهي نسبة لا تعكس بالضرورة الواقع الحالي، إذ لا تتوفر أرقام وطنية حديثة توضح حجم التغير خلال السنوات الأخيرة.

ويجعل غياب البيانات الحديثة من الصعب تقدير عدد كبار السن الذين فقدوا مصادر دخلهم أو أصبحوا يعتمدون بشكل كامل على أسرهم أو المساعدات.

وترى الاختصاصية الاجتماعية بشرى مروة أن المشكلة لا ترتبط بالدخل فقط، بل بفقدان المسن جزءًا من استقلاليته.

> المسن الذي أمضى سنوات طويلة في إعالة أسرته قد يجد نفسه في مرحلة لاحقة بحاجة إلى الآخرين لتأمين أبسط احتياجاته، وهذا التحول يترك آثارًا نفسية عميقة.
>
> بشرى مروة
> اختصاصية اجتماعية

تعد مشاشة أوضاع كبار السن إلى ما هو أبعد من الجوانب الاجتماعية إذ ترتبط باحتياجات تستوجب رعاية مستمرة – 2 شباط 2026 (محافظة دمشق/فيسبوك)

الرعاية الرسمية أمام تحديات متزايدة

تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مجموعة من الخدمات الموجهة لكبار السن، لكنها تواجه تحديات مرتبطة باتساع الاحتياجات ومحدودية الإمكانات.

وقال مدير السياسات الاجتماعية والعمل في الوزارة، واثق حلاق، لعنب بلدي، إن عدد دور رعاية المسنين المرخصة والخاضعة لإشراف الوزارة يبلغ 29 دارًا موزعة على المحافظات، بطاقة استيعابية إجمالية تصل إلى نحو 959 مستفيدًا.

وتقدم هذه الدور، بحسب حلاق، خدمات تشمل الإقامة وتأمين الاحتياجات الأساسية، إضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي والأنشطة الترفيهية.

لكن هذه القدرة تبقى محدودة مقارنة بعدد كبار السن في البلاد، إذ لا يقتصر احتياج هذه الفئة على الإيواء، بل يشمل الرعاية المنزلية والدعم الصحي والاجتماعي.

وأشار حلاق إلى أن الوزارة تعمل على إدراج استراتيجية وطنية مستقلة خاصة بكبار السن ضمن استراتيجيتها للأعوام 2026–2028، إضافة إلى متابعة إعداد مشروع قانون خاص بحقوق كبار السن.

كما أوضح أن أبرز التحديات تتمثل في محدودية الموارد، وازدياد أعداد المحتاجين للرعاية، والحاجة إلى تطوير خدمات الرعاية المجتمعية والمنزلية.

الرعاية لا تبدأ من دار المسنين

ترى الاختصاصية الاجتماعية بشرى مروة أن زيادة عدد دور رعاية المسنين لا يمكن أن تكون الحل الوحيد، وأن الأولوية يجب أن تكون لدعم بقاء المسن داخل أسرته وبيئته الطبيعية، مع إبقاء دور الرعاية للحالات التي لا تملك بديلًا أو تحتاج إلى متابعة متخصصة.

واقترحت بناء شبكات حماية محلية تشمل الزيارات الدورية لكبار السن الذين يعيشون بمفردهم، وتفعيل دور المبادرات الأهلية، وتطوير خدمات الرعاية المنزلية، فوجود الأبناء أو الأقارب لا يعني فقط تقديم الدعم المادي، بل يعني الحضور اليومي والشعور بالأمان والانتماء.

> المشكلة ليست فقط في غياب أماكن الرعاية، بل في تراجع شبكة العلاقات اليومية التي كان يعتمد عليها المسن سابقًا.
>
> بشرى مروة
> اختصاصية اجتماعية

وبينما تتجه سوريا نحو ارتفاع كبير في أعداد كبار السن خلال العقود المقبلة، يبقى التحدي الأساسي هو بناء نظام حماية لا ينتظر وصول المسن إلى مرحلة الانهيار حتى يتدخل.

قصة الرجل المسن في حمص لم تبدأ بعد انتشار صوره على مواقع التواصل الاجتماعي، بل بدأت خلف باب مغلق، حيث بقيت معاناته غير مرئية حتى أصبحت أكبر من أن تُخفى.

بدخول الإنتاج العربي..

هل تكتفي سوريا بدورها كموقع تصوير درامي

عنب بلدي – أمير حقوق

لم يعد حضور الدراما السورية مرتبطًا فقط بالأعمال التي تنتجها شركات أو بمشاركة فنانين في إنتاجات خارج البلاد، ففي الفترة الأخيرة بدأت شركات عربية تصوير أعمالها في سوريا، في مؤشر يعيد طرح أسئلة حول موقعها في خريطة الإنتاج الدرامي العربي، وما إذا كانت هذه العودة يمكن أن تتطور إلى شراكات إنتاجية حقيقية.

ومن بين هذه التجارب مسلسل "عيلة بتعمل عمايل"، وهو عمل مصري-سوري من إنتاج مصري، يجمع ممثلين من البلدين، ويجري تصويره في سوريا.

كما يستعد مسلسل "أبو سوريا"، وهو إنتاج لبناني، لبدء التصوير قريبًا بين سوريا ولبنان، في تجربة أخرى تجمع عناصر سورية ولبنانية أمام الكاميرا وخلفها.

هذه الأعمال تعيد النقاش حول طبيعة العلاقة الجديدة بين الدراما والأسواق، خصوصًا المصرية واللبنانية، وحول ما يمكن أن تعنيه عودة الإنتاج العربي إلى سوريا بالنسبة إلى الصناعة والفنانين والعاملين فيها.

مجرد موقع أم دور على الخريطة

رغم أن التعاون بين الفنانين السوريين والمصريين واللبنانيين ليس جديدًا، فإن اللافت في المرحلة الحالية هو انتقال شركات الإنتاج نفسها إلى سوريا لتنفيذ أعمالها، وهو ما يطرح سؤالًا حول ما إذا كان الأمر مجرد اختيار لمواقع التصوير أم أنه يعكس تغيرًا أوسع في موقع سوريا على خريطة الإنتاج العربي.

المنتج المصري محمد الشريف، منتج مسلسل "عيلة بتعمل عمايل"، يرى في حديث إلى عنب بلدي، أن الظروف الحالية تشجع على الاستثمار الفني في سوريا، مضيفًا أن سوريا إنتاجيًا تعتبر "خصبة جدًا".

وقال إن مواقع التصوير المتنوعة والأسعار المناسبة وتعاون الفنانين والفنيين، وحتى الإمكانات التلفزيونية، جميعها عوامل تجعل سوريا مكانًا جاذبًا للإنتاج.

أما الصحفي والناقد الفني عامر فؤاد عامر فيرى أن البداية يجب أن تكون من التوقف عند مفهوم "الدخول" نفسه، لأن سوريا، بحسب رأيه، لم تكن تاريخيًا سوقًا هامشية في صناعة الدراما العربية، وإنما كانت واحدة من مراكزها الأساسية.

وقال عامر في حديث إلى عنب بلدي، إن وجود إنتاج مصري أو لبناني في سوريا اليوم لا ينبغي قراءته باعتباره انتقالًا جغرافيًا للتصوير فقط، بل يمكن النظر إليه باعتباره اختبارًا جديدًا لمكانة سوريا الإنتاجية.

ويرى عامر أن السؤال الأساسي هو طبيعة ما ستتركه هذه الأعمال وراءها، وليس فقط في دخول الكاميرا المصرية أو اللبنانية إلى دمشق.

فإذا اقتصرت التجربة على توفير سوريا للمكان والكوادر الفنية المحلية، فإنها ستكون، بحسب رأيه، عودة للتصوير، وليس بالضرورة عودة لصناعة الدراما السورية، أما إذا دخلت الشركات العربية في شراكات حقيقية مع المنتجين والفنانين والفنيين السوريين، فعندها يمكن الحديث عن تحول حقيقي في موقع سوريا.

من جهته، يرى الكاتب والناقد الفني جورج درويش أن الدراما المصرية واللبنانية شهدت منذ وقت طويل نوعًا من "الخلطة" مع الدراما السورية، سواء على مستوى الممثلين أو الفنيين، لكن ما يميز المرحلة الحالية هو أن سوق الإنتاج نفسها هي التي تدخل إلى سوريا.

واعتبر درويش أن ذلك يعني أن سوريا أصبحت مفتوحة على الاستثمار في مجالات معينة، لكنه لا يحسم مسبقًا نجاح هذه الخطوة أو عدمه، معتقدًا أنها خطوة جيدة.

> ما يميز المرحلة الحالية هو أن سوق الإنتاج العربية نفسها هي التي تدخل إلى سوريا.
>
> جورج درويش – كاتب وناقد فني

فرصة أم خطر؟

تطرح عودة الشركات العربية إلى التصوير والإنتاج في سوريا سؤالًا حول ما إذا كانت هذه العودة ستغير موقع الفنان السوري في الدراما العربية أم ستمنحه فرصًا جديدة للحضور والعمل ضمن إنتاجات أوسع.

الناقد عامر فؤاد عامر يرى أن هذه العودة يمكن أن تكون فرصة أو خطرًا، موضحًا أن الفرصة تتمثل في خيارات الفنان السوري التي لن تعود مرتبطة فقط بشركات الإنتاج السورية، إذ إن دخول شركات عربية يمكن أن يوسع السوق أمام الممثل والمخرج والكاتب والفني السوري.

لكن في المقابل، يرى عامر أن الخطر يكمن في إمكانية تحول الفنان السوري إلى عنصر متاح للإنتاج، بدلًا من أن يكون شريكًا في صناعة هذا الإنتاج.

أما الكاتب جورج درويش فلا يرى أن هذه التطورات ستنعكس بالضرورة على قيمة الفنان السوري أو موقعه في الدراما العربية بالطريقة التي قد يفترضها البعض، معتبرًا أن الفنان السوري أخذ موقعه في الدراما العربية منذ وقت سابق.

تبادل الخبرات أبرز المكاسب

إلى جانب حضور الفنانين، تفتح الأعمال المشتركة الباب أمام استفادة أوسع تتعلق بالكوادر التي تعمل خلف الكاميرا وبالتمويل وبالخبرات المرتبطة بإدارة الإنتاج.

الإضافة الأهم ليست المال، رغم ضرورته، وإنما تبادل الخبرات، وفق الناقد عامر فؤاد عامر، مشيرًا إلى أن الدراما السورية تمتلك خبرات متراكمة في الأداء والإخراج والكتابة وبناء الشخصية وإدارة مواقع التصوير، بينما تمتلك أسواق عربية أخرى خبرات مختلفة في التمويل والتسويق والمنصات وإدارة المشاريع والتوزيع العربي، وبالتالي العمل المشترك يمكن أن يجعل هذه الخبرات تلتقي.

كما يرى أن الإنتاج المشترك يمكن أن يعيد تشغيل قطاعات واسعة خلف الكاميرا، مشددًا على ضرورة عدم النظر إلى المسلسل المشترك باعتباره مشروعًا للممثلين فقط، لأن الصناعة الدرامية الحقيقية تبدأ، بحسب رأيه، من بناء منظومة إنتاجية كاملة.

أما جورج درويش فيختلف مع اعتبار الخبرات واحدة من الإضافات الأساسية لهذه الأعمال، ويرى أن سوريا تمتلك أصلًا خبرات كافية، معتبرًا أن فرص العمل يمكن أن تكون من الإضافات التي توفرها هذه الأعمال، بينما يرى أن الإنتاج سيضيف بصورة أساسية المال.

"الانفتاح لا يعني الذوبان"

مع توسع التعاون بين شركات الإنتاج العربية والفنانين والكوادر السورية، تبرز مسألة الحفاظ على خصوصية الدراما السورية، خصوصًا أن زيادة الإنتاج المشترك قد تفرض موضوعات أو أنماطًا تتجاوز البيئة السورية، مثلما حصل في الدراما المغربة.

الناقد الفني عامر فؤاد عامر يرى أن القاعدة الأساسية هي "الانفتاح لا يعني الذوبان"، والمطلوب ليس أن ترفض الدراما السورية الآخر بحجة الحفاظ على خصوصيتها، كما ليس المطلوب أن تصبح مصرية أو لبنانية أو خليجية لكي تنجح عربيًا.

وبحسب عامر، فإن الهوية لا تعني اللهجة فقط، وإنما توجد في الشخصية السورية والبيئة والذاكرة والتفاصيل الاجتماعية وطريقة بناء العلاقات والصراع والحكاية.

وحذر عامر من أن تتحول سوريا من "صاحبة صناعة" إلى "موقع تصوير"، معتبرًا أن الفارق بين الاثنين هو القرار الإبداعي والإنتاجي.

> المطلوب ليس أن ترفض الدراما السورية الآخر بحجة الحفاظ على خصوصيتها، كما ليس المطلوب أن تصبح مصرية أو لبنانية أو خليجية لكي تنجح عربيًا.
>
> عامر عامر – ناقد فني

أما الكاتب جورج درويش فيرى أن الاستفادة الأساسية للدراما السورية يمكن أن تكون من خلال المواضيع.

وقال إن المطلوب هو التركيز على المواضيع السورية، وعدم الابتعاد كثيرًا نحو الموضوعات العربية العامة، لأن سوريا تمتلك الكثير من القصص التي يمكن روايتها، وتقديم هذه القصص السورية ضمن إنتاج عربي أو حتى إنتاج أجنبي يمكن أن يكون أمرًا جيدًا.

متطلبات الشراكة في الإنتاج العربي

إذا كانت عودة الشركات العربية توفر فرصًا للعمل وتحرك عجلة الإنتاج، فإن السؤال الأهم يبقى حول قدرة الصناعة السورية نفسها على الاستفادة من هذه المرحلة.

الناقد الفني عامر عامر يرى أن المطلوب هو الانتقال من منطق انتظار الإنتاج إلى منطق صناعة الإنتاج، محددًا ذلك مجموعة من الاحتياجات، في مقدمتها وجود شركات إنتاج سورية قوية، وتشريعات واضحة، إضافة إلى تطوير الكوادر وامتلاك المحتوى.

أما الكاتب والناقد الفني جورج درويش فيرى أن الحاجة الأساسية تكمن في وجود منتجين واعين، مؤكدًا أن المطلوب هو وجود فكر إنتاجي، وأن يكون المنتج شخصًا يعمل فعليًا على الدراما باعتبارها صناعة.

من حفل إطلاق مسلسل "عيلة تعمل عمايل" بحضور نجوم الفن السوري والمصري في دمشق، 27 حزيران 2026 (عنب بلدي/أمير حقوق)

كيف يرى فنانون انفتاح الإنتاج العربي على سوريا؟

نظلي الرواس:
عودة التعاون العربي مع سوريا خطوة إيجابية، والدراما السورية مرت بظروف صعبة خلال السنوات الماضية، لكنها بدأت تستعيد عافيتها تدريجيًا.

عهد ديب:
الأعمال المشتركة لا تحقق فقط مكاسب إنتاجية، وإنما تفتح الباب أيضًا أمام تبادل الخبرات بين الفنانين، والاحتكاك بمدارس تمثيل مختلفة والتعرف إلى ثقافات وأساليب عمل متنوعة، وهو ما ينعكس في النهاية على جودة المنتج الفني، مع الأمل بأن يكون هذا العمل بداية لسلسلة من المشاريع العربية المشتركة.

روبين عيسى:
عودة شركات الإنتاج العربية قد تفتح آفاقًا جديدة أمام الدراما السورية، سواء عبر زيادة فرص العمل أو إدخال آليات إنتاج أكثر تطورًا.

أسباب ومحاذير "التبلد الانفعالي"

أطفال يعتادون مشاهد العنف

التحدي الجوهري للتربية الحديثة لا يكمن في تأهيل الأطفال لتقبّل في بناء مرونتهم العاطفية وتعزيز قدراتهم على التفاعل الوجداني والتعاطف مع الآخرين (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي –شعبان شاميه

في مشهد يتكرر يوميًا داخل بيوتنا، يجلس طفل صغير يتابع عبر هاتفه حادثًا مروعًا أو مقطع عنف قاس.

الصادم هنا أنه لا يبكي ولا يخاف، بل قد يضحك أو يعيد تشغيل المقطع ببرود تام، وهذا السلوك لم يعد حالة فردية، بل تحول إلى ظاهرة حقيقية تجعلنا نتساءل: هل يفقد جيل الشاشات تعاطفه الفطري؟

تُعرف هذه الظاهرة في علم النفس الاجتماعي وعلم الأعصاب باسم "التبلد الانفعالي"، وهي تعني أن يفقد الطفل إحساسه بالصدمة أو الحزن تجاه المشاهد المؤلمة بالتدريج، والسبب في ذلك هو اعتياد العين رؤية الدمار والاعتداءات يوميًا، سواء عبر ألعاب الفيديو أو مقاطع "التيك توك" أو الأفلام.

العنف الإعلامي يقتل التعاطف

في هذا السياق، تشرح استشارية علم النفس الأسري الدكتورة هبة كمال العرنوس الأبعاد العلمية لهذه الظاهرة، بأن التعرض المستمر للعنف يقلل بشكل مباشر من نشاط المناطق الدماغية المسؤولة عن معالجة المشاعر والتعاطف.

وقالت العرنوس في حديث إلى عنب بلدي، إن هذا الاعتياد الرقمي يخفف من الاستجابة الفسيولوجية الطبيعية للجسم عند رؤية شخص يتألم.

وبعبارة أبسط، فإن الدماغ مع الوقت يعتاد هذه القسوة، فيتوقف عن التعامل مع مشاهد العنف بوصفها أحداثًا استثنائية أو صادمة، وهو ما تثبته بدقة دراسات التصوير العصبي الحديثة.

كما تبيّن مراجعات علمية، من أبرزها أبحاث كريغ أندرسون وبراد بوشمان، أن التعرض المزمن للعنف الإعلامي يرتبط بانخفاض التعاطف، وارتفاع تقبل السلوك العدواني، وزيادة الميل إلى تفسير العنف على أنه وسيلة طبيعية لحل المشكلات.

ومع ذلك، تؤكد هذه الدراسات أن الأمر يتعلق بزيادة عوامل الخطورة، وليس بأن كل طفل يشاهد هذا المحتوى سيصبح عدوانيًا.

البرمجة السلوكية في ألعاب العنف

لفتت الاستشارية إلى أن خطورة ألعاب الفيديو العنيفة تكمن في طبيعتها التفاعلية، ففي عالم الألعاب، لا يكتفي الطفل بدور مثلُّ سلبي، بل يتحول إلى مشارك رئيس في تنفيذ السلوك العنيف، فهو من يختار الهدف، ويخطط للهجوم، ويكافأ بالانتقال إلى مستويات أعلى كلما نجح في القضاء على خصمه.

من منظور علم النفس السلوكي، أوضحت العرنوس أن اقتران العنف بالمكافأة يعد من أقوى أساليب التعلم والبرمجة السلوكية.

ومع التكرار اليومي، يعتاد الطفل ربط القوة والنجاح بممارسة العنف، خاصة إذا كان هذا النشاط يستهلك ساعات طويلة من يومه، في ظل غياب تام للأنشطة الاجتماعية والإنسانية البديلة التي تنمّي مشاعر التعاطف لديه.

وردًا على تساؤل يطرحه كثيرون حول سبب عدم تحول ملايين الأطفال الذين يمارسون هذه الألعاب إلى عدوانيين، أرجعت الاستشارية ذلك إلى أن السلوك الإنساني لا يتحدد بعامل واحد، فشخصية الطفل تتشكل من خلال منظومة متكاملة تشمل الجينات الوراثية ونمط التربية والعلاقة مع الوالدين، إلى جانب البيئة المدرسية والصحة النفسية، وصولًا إلى طبيعة المحتوى الرقمي.

لذلك، لا يمكن تحميل الألعاب وحدها مسؤولية السلوك العدواني، بل عزت العرنوس خطورتها إلى كونها عاملًا يحفّز ظهور العدوانية ويزيد من احتمالية تفاقمها إذا اجتمعت مع ظروف أخرى، مثل الإهمال العاطفي وغياب الحوار الأسري، أو التعرض الفعلي للعنف داخل المنزل أو المدرسة.

التسلية بالألم

أما بالنسبة لمقاطع الحوادث والجرائم المنتشرة على منصات التواصل الاجتماعي، فترى استشارية علم النفس الأسري أنها قد تفوق الألعاب خطورة أحيانًا، والسبب أنها تعرض مواقف حقيقية من الواقع، وغالبًا ما تُقدَّم في إطار ساخر أو كأداة لجمع المشاهدات والتفاعل.

ومع تكرار المتابعة، يتعلم الطفل تدريجيًا أن الألم الإنساني مجرد مادة للترفيه أو وسيلة سريعة لتحقيق الشهرة، بدلًا من اعتباره مواقف تستدعي الشفقة والتعاطف والمساعدة.

وفي علم النفس الاجتماعي، يُطلق على هذه الحالة "التطبيع الاجتماعي"، وتعني أن السلوك الصادم يصبح عاديًا ومقبولًا لمجرد أنه يتكرر أمام الفرد باستمرار، مما يفقده حساسيته تجاهه تمامًا.

من الاستكشاف إلى الإيذاء

لمساعدة الأهل على التمييز بين الفضول الطبيعي لدى الطفل وبداية فقدانه للتعاطف، تفرّق العرنوس بين الأمرين، إذ ترى أن الفضول ركيزة أساسية لنمو الطفل واستكشافه للعالم.

بينما تكمن المؤشرات المقلقة في سلوكيات محددة، كالتركيز على معاناة الآخرين، أو السخرية من الضحايا، أو الشغف المستمر بمطالعة المحتوى الصادم، فضلًا عن غياب مشاعر الندم عند إيذاء الأقران والاستخفاف بظاهرة التنمر.

وأشارت إلى أن هذه العلامات لا تعني بالضرورة وجود اضطراب نفسي، بل هي جرس إنذار يتطلب تدخلًا تربويًا عاجلًا، لأن التعاطف مهارة إنسانية بحاجة إلى رعاية وتوجيه دائمين.

أدوات استراتيجية لترميم تعاطف الطفل

حول آلية إعادة إحياء التعاطف لدى الأطفال، أكدت الاستشارية أن التعاطف ليس مجرد سمة فطرية جامدة، بل مهارة مرنة قابلة للترميم وإعادة التنشيط، واصفة إياها بـ"الذكاء الوجداني المحرك للسلوك الإنساني".

ودعت العرنوس أولياء الأمور إلى ضرورة سحب البساط من الشاشات الرقمية التي باتت تستنزف وعي الجيل الناشئ، لافتة إلى أهمية تحويل المشاهدة السلبية إلى حوار تفاعلي يسأل فيه الوالدان طفلهما عن مشاعر الشخصيات وكيفية التصرف بإنسانية.

كما شددت على أن المنزل هو المدرسة الأولى للقيم، مفسرة ذلك بأن الطفل يتعلم بالتناضح السلوكي والقدوة اليومية، فحين يشاهد والديه يمارسان الاحترام المتبادل، ويمتلكان شجاعة الاعتذار، ويمدان يد العون للمحتاجين، تتبرمج هذه السلوكيات لديه تلقائيًا كجزء من رويته الأخلاقي.

وأوصت الاستشارية الأسر بالاستثمار في المطالعة الوجدانية من خلال قراءة القصص الإنسانية التي تدرب الطفل على تقمص أدوار الآخرين وفهم معاناتهم، بالتوازي مع تشجيعه الدائم على تسمية مشاعره الخاصة والتعبير عنها بحرية كاملة لتطوير ذكائه الانفعالي.

وختمت العرنوس حديثها بالدعوة إلى الدمج الميداني والانغماس الواقعي للأطفال، عبر إشراكهم في أعمال تطوعية تلائم فئاتهم العمرية، وتمديد ساعات التواصل البشري على حساب العزلة الافتراضية، معتبرة أن هذه الخطوات العملية كفيلة بإعادة تنشيط دوائر التعاطف في دماغ الطفل وبناء شخصية متزنة وقادرة على العطاء.

تجفيف "المونة"

فوائد طريقة الأجداد في زمن الثلاجة

قبل أن تدخل البرادات إلى كل منزل، اعتمد الناس على حيلة ذكية وبسيطة لحفظ محاصيلهم: سحب المياه منها. من هنا انطلقت واحدة من أقدم الحرف الغذائية في العالم، وهي التجفيف.

تقوم هذه الطريقة على قاعدة علمية بسيطة؛ غياب الرطوبة يعني شلل حركة البكتيريا والعفن والخمائر. هذا الاختفاء المنظم للماء يضمن بقاء الطعام صالحًا للاستهلاك لأشهر طويلة.

ولكن، هل كل ما يمكن تجفيفه يعد خيارًا مثاليًا؟ النجاح هنا لا يتطلب أشعة الشمس فحسب، بل يرتكز على معادلة تجمع بين نوع الغذاء المناسب وطريقة التجفيف الصحيحة.

مأكولات تنجح وأخرى تفقد قيمتها

اعتبرت اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، في حديث إلى عنب بلدي، أن التجفيف يعد من أفضل وسائل حفظ بعض الأغذية، لأنه يحافظ على معظم المعادن مثل الحديد والكالسيوم والبوتاسيوم، كما يحتفظ بالألياف والسكريات الطبيعية.

أما الفيتامينات الحساسة للحرارة، مثل فيتامين "C" وبعض فيتامينات "B"، فتتراجع نسبتها كلما ارتفعت حرارة التجفيف أو طالت مدته.

وبناء على ذلك، أكدت قهوجي أن ليس كل غذاء مناسبًا لهذه الطريقة، فالخضراوات الورقية مثل السبانخ لا تعطي نتائج جيدة بسبب احتوائها على نسبة عالية جدًا من الماء، بينما تنجح الفواكه مثل المشمش والعنب والتين والتفاح، لأنها تحتفظ بطعمها وتتركز نكهتها بعد التجفيف.

كذلك تعتبر اللحوم من أنجح الأمثلة، إذ يصبح طعمها أكثر كثافة، وتحتفظ بنسبة جيدة من مضادات الأكسدة مثل "الليكوبين".

أما الأعشاب العطرية، كالزعتر والنعناع والبابونج، فهي من أكثر الأغذية استفادة من التجفيف، بشرط ألا تُعرَّض لأشعة الشمس المباشرة لفترات طويلة، لأن ذلك قد يؤدي إلى فقدان جزء من زيوتها العطرية.

كيف نجفف الأغذية بطريقة صحيحة؟

تبدأ العملية، بحسب اختصاصية التغذية العلاجية، باختيار ثمار سليمة تمامًا، لأن المتعفنة لا يمكنه إصلاح الأجزاء التالفة أو المتعفنة. وبعد غسل الثمار وتجفيف سطحها جيدًا، تُقطّع إلى شرائح متقاربة الحجم لكي تجف بالتساوي.

وأضافت قهوجي أنه يمكن استخدام مجفف الطعام، أو فرن بدرجة حرارة منخفضة، أو حتى التجفيف الطبيعي في مكان نظيف وجيد التهوية بعيدًا عن الغبار والحشرات.

أما عن علامات النجاح، فأوضحت الاختصاصية أن أهم مؤشر هو أن تصبح المادة الغذائية جافة ومرنة، أو هشة بحسب نوعها، دون أن تبقى رطبة من الداخل، فالرطوبة المتبقية هي السبب الأول والأساسي وراء فساد "المونة" في أثناء التخزين.

وبعد الانتهاء من التجفيف، تنصح قهوجي بترك الطعام حتى يبرد تمامًا، ثم حفظه في عبوات زجاجية أو أكياس محكمة الإغلاق، ووضعها في مكان بعيد عن الضوء والرطوبة والحرارة، لافتة إلى أن أفضل عملية تجفيف قد تفشل تمامًا إذا خُزنت "المونة" في مكان رطب.

أكثر الأخطاء شيوعًا

أشارت اختصاصية التغذية إلى أن من أبرز الأخطاء المتكررة في هذه العملية، تجفيف شرائح سميكة من الطعام، أو تخزينه قبل أن يبرد تمامًا.

وقالت إن استخدام أوعية غير محكمة الإغلاق، أو تعريض الطعام للرطوبة بعد تجفيفه، يؤدي مباشرة إلى تلفه.

كما حذرت قهوجي من أن تجفيف الفاكهة تحت أشعة الشمس القوية جدًا يسرّع من فقدان بعض الفيتامينات، ويؤثر سلبًا في لونها وطعمها.

وفي النهاية، شددت على أن التجفيف ليس مجرد وسيلة لإطالة عمر الطعام، بل هو طريقة ذكية للاستفادة من فائض الموسم وتقليل الهدر الغذائي، وهو يناسب الفواكه والأعشاب وبعض الخضراوات أكثر من غيرها، بشرط أن يُنفذ بالطريقة الصحيحة ويُخزّن بعناية، فعندها فقط نحصل على "مونة" تدوم طويلًا، وتحافظ على جزء كبير من قيمتها الغذائية، ونكهتها المميزة التي تذكّرنا بالموسم حتى بعد انتهائه.

مع اقتراب الدوري السوري.. خانكان ينصح الأندية بتحديد إمكاناتها

عنب بلدي – غنى جبر

مع اقتراب انطلاق الموسم الكروي الجديد، تبرز أهمية الفترة التحضيرية في بناء فرق قادرة على المنافسة، بدءًا من إعداد اللاعبين بدنيًا، مرورًا بحسن التخطيط واختيار العناصر المناسبة ووضع برامج تدريبية واضحة، وصولًا إلى توفير الظروف والإمكانات اللازمة.

وأعلن الاتحاد العربي السوري لكرة القدم رزنامة مسابقاته للموسم –2026 2027، إذ تنطلق مرحلة الذهاب من الدوري السوري الممتاز للرجال في 9 من تشرين الأول 2026، وتبدأ مرحلة الإياب في 5 من شباط 2027.

أما مسابقة كأس الجمهورية فتبدأ أدوارها في 17 من تشرين الثاني 2026، على أن ينطلق الدور الثاني في 15 من كانون الأول 2026، وتكون المشاركة إلزامية على فرق الدوري الممتاز.

ويرى المدرب السوري عماد خانكان أن تحديد موعد انطلاق الدوري قبل فترة كافية يمثل خطوة إيجابية، لأنه يتيح للمدربين التخطيط والإعداد بشكل سليم، والعمل وفق برمجة علمية ومدروسة.

وفي حديث إلى عنب بلدي، أوضح خانكان أن معرفة الرزنامة وموعد انطلاق الدوري مسبقًا يساعدان المدرب على التحكم بوتيرة التدريبات والأحمال التدريبية، ووضع برنامج يتناسب مع الفترة المتاحة للإعداد.

وأضاف أن الفترة التي حددها الاتحاد قبل انطلاق الدوري تعد كافية للمدربين من أجل الإعداد الجيد، والعمل على الجانب البدني وتحسين التكيف الوظيفي لدى اللاعبين، ولا سيما أن فترات الإعداد تتضمن الإعداد العام والخاص ثم الإعداد للمباريات.

وبالنسبة للاعب السوري، اعتبر خانكان أن هذه الفترة جيدة ومناسبة، في حين أن فترة الإعداد بالنسبة للاعب المحترف في الدوريات المتقدمة لا تزيد عادة على أربعة أسابيع.

وبيّن المدرب السوري أن فترة الراحة بعد انتهاء الموسم بالنسبة للاعب المحترف لا تقل عن ثلاثة أيام من الراحة السلبية، قبل أن ينتقل إلى الراحة الإيجابية من خلال ممارسة نشاطات أخرى غير كرة القدم، بما يساعده على الحفاظ على مستواه البدني.

أما اللاعب السوري، بحسب خانكان، فغالبًا ما ينقطع عن النشاط بعد انتهاء الدوري ويدخل في فترة راحة قد تمتد لأكثر من شهر أو شهر ونصف، قبل أن يعود إلى فترة الإعداد مع النادي الذي سيلعب معه في الموسم التالي.

أولويات نجاح الفترة التحضيرية

مع بدء التحضيرات للموسم الجديد، تبرز مجموعة من العوامل التي تحدد مدى نجاح الأندية في تحويل الفترة التحضيرية إلى قاعدة حقيقية لموسم مستقر.

وفي هذا السياق، لفت خانكان إلى أن نجاح فترة الإعداد يبدأ من مجموعة من الأولويات، في مقدمتها اختيار طاقم فني جيد يساعد على تحقيق الأهداف التي تحددها إدارة النادي، إلى جانب اختيار اللاعبين بما يتناسب مع الميزانية الموضوعة.

وشدد خانكان على ضرورة تحديد هدف النادي قبل انطلاق الموسم، لأن البرنامج التحضيري يجب أن يرتبط بهذا الهدف.

وأضاف أن فترة الإعداد الجيدة تشكل عاملًا أساسيًا في وقاية اللاعبين من الإصابات، فكلما كان الإعداد منظمًا ومدروسًا، تحسن مستوى اللياقة البدنية للاعبين وابتعدوا عن أخطار الإصابات.

وأشار إلى أن العمل يجب أن يبدأ علميًا وفنيًا من الجانبين البدني والنفسي، قبل الانتقال إلى الجوانب الخططية والتكتيكية، وتوظيف اللاعبين في مراكزهم الصحيحة، وإيجاد البدائل المناسبة لكل مركز مع التركيز على خطة اللعب.

كما شدد على أهمية الجانب الإداري ووجود حالة من الاحترام والتفاهم بين اللاعبين والكادر الفني، وبين أعضاء الجهاز الفني والإدارة.

التخطيط وحده لا يكفي

يرتبط نجاح الخطط الموضوعة لفترة الإعداد بقدرة إدارات الأندية على تنفيذها وتأمين متطلباتها، إذ قد تتحول الفجوة بين الطموحات والإمكانات المتاحة إلى عامل يربك التحضيرات ويؤثر في استقرار الفريق.

وأوضح خانكان أن بداية فترة الإعداد تشهد عادة اجتماعًا بين إدارة النادي والمدير الفني، يتم خلاله الاتفاق على البرامج والمعسكرات، سواء كانت داخلية أو خارجية، وتحديد الاحتياجات المطلوبة. لكن المشكلة، بحسب خانكان، تبدأ عندما تتراجع بعض إدارات الأندية لاحقًا عن التزاماتها، سواء بسبب عدم القدرة على تأمين المعسكرات أو مستلزمات اللاعبين ما يؤدي إلى اضطرابات خلال الفترة التحضيرية.

وأشار إلى أن من الأخطاء المتكررة أيضًا تعاقد إدارات الأندية مع لاعبين لا تتناسب عقودهم مع الميزانية المتاحة، ومع بدء مطالبات اللاعبين بمستحقاتهم المالية، وفي حال عدم قدرة النادي على الوفاء بها، تنشأ صراعات بين اللاعبين والجهاز الفني والإدارة.

كما أن عدم تحديد بعض الأندية للمنشآت المناسبة للتدريب وتأمين الوسائل الضرورية، مثل صالات "الجيم" والمسابح ومضامير الجري والملاعب العشبية الصناعية أو الطبيعية، يعد من الأخطاء التي تقع فيها الأندية خلال فترة التحضير، وفقًا لخانكان.

وقال إن هذه المشكلات تتكرر منذ أكثر من عشرة أعوام في الدوري السوري، إذ تبدأ الأندية بخطط وطموحات محددة، لكن مع مرور الوقت تتلاشى هذه الأهداف بسبب عدم توافقها مع الإمكانات المتاحة.

وختم خانكان بالتأكيد على ضرورة أن تعمل إدارات الأندية ضمن مواردها الحقيقية، وأن تكون واضحة وصريحة في تحديد إمكاناتها والتزاماتها، وأن تسعى على الأقل إلى تأمين أبسط مستلزمات العمل، وفي مقدمتها ملعب تدريبي مناسب، والكرات، والأطقم التدريبية.

تتويج فريق أهلي حلب بطولة الدوري السوري للرجال بكرة القدم للموسم 2025–2026– 4 تموز 2026 (نادي الاتحاد الحلبي)

حمص الفداء وأهلي حلب أمام تحدي تجاوز الخيبات آسيويًا

تراجع الحضور القاري للأندية السورية في السنوات الأخيرة، وباتت المشاركات الآسيوية تنتهي في مراحل مبكرة، سواء بالخروج من الملحق أو الاكتفاء بدور المجموعات في بطولة كأس التحدي الآسيوي، الذي أصبح المساحة الأبرز لظهور الأندية السورية في مسابقات الاتحاد الآسيوي.

يأتي ذلك في وقت تواجه فيه الأندية تحديات فنية ومالية وتنظيمية، تحدّ من قدرتها على مجاراة أندية تمتلك إمكانات واستقرارًا أكبر.

وتكشف المشاركات الأخيرة عن حجم هذا التراجع، ففي نسخة موسم 2024–2025، شارك الفتوة بصفته بطل الدوري السوري في دوري التحدي الآسيوي، لكنه لم يتمكن من تجاوز دور المجموعات، بعد خسارته أمام السيب العُماني بخمسة أهداف دون مقابل، وتعادله سلبيًا مع هلال القدس الفلسطيني، ثم تعادله مع الأهلي البحريني بهدف لكل منهما.

وفي الموسم التالي 2025–2026، توقفت مشاركة حطين والكرامة عند الملحق المؤهل لدور المجموعات، إذ خسر حطين أمام أبديتش القيرغزستاني بنتيجة 2–5، فيما خرج الكرامة أمام باشوندارا كينغز البنغلادشي بهدف دون مقابل.

ومع عودة حمص الفداء وأهلي حلب إلى دور المجموعات في نسخة الموسم المقبل، يبرز السؤال حول أسباب تراجع نتائج الأندية السورية آسيويًا، وما الذي يحول دون قدرتها على المنافسة والاستمرار في الأدوار المتقدمة، مقارنة بما كانت تحققه سابقًا، كإنجاز نادي الكرامة كوصيف لدوري أبطال آسيا عام 2007 (دوري أبطال آسيا للنخبة بمسماه القديم) وبطولة كأس الاتحاد الآسيوي لنادي الاتحاد عام 2010 (بطولة كأس التحدي حاليًا).

الاستقرار مفتاح المنافسة الآسيوية

يرى اللاعب الدولي السوري السابق زكريا رمضان، في حديث إلى عنب بلدي، أن غياب الاستقرار عن الأندية السورية يمثل أحد أبرز أسباب تراجع نتائجها في المشاركات الآسيوية، معتبرًا أن المنافسة على المستوى القاري تحتاج إلى فرق تحافظ على قوامها الأساسي من موسم إلى آخر.

وأوضح رمضان أن الأندية التي تنافسها الفرق السورية آسيويًا تعتمد غالبًا على تشكيلة ثابتة ومنسجمة، مع إجراء تعديلات محدودة في كل موسم من خلال إضافة لاعبين أو ثلاثة لتعزيز مراكز محددة، وهو ما يسمح بالحفاظ على الانسجام والتفاهم بين عناصر الفريق وتطوير المستوى بصورة تدريجية.

وبالمقابل، تواجه الأندية السورية مشكلة متكررة تتمثل في إجراء تغييرات واسعة على قوائمها بعد نهاية كل موسم، ما يعني بدء الموسم الآسيوي بتشكيلة لم تحصل على الوقت الكافي للتفاهم وبناء الانسجام المطلوب.

واعتبر رمضان أن تحقيق نتائج أفضل آسيويًا لا يرتبط فقط بضم لاعبين أصحاب مستويات فنية مرتفعة، وإنما بوجود مجموعة متجانسة تعرف بعضها داخل الملعب، مشددًا على أن الاستقرار الفني والبشري يجب أن يكون جزءًا أساسيًا من تحضير الأندية السورية للمنافسات القارية.

غياب الاحتكاك القاري

يرى رمضان أن غياب الاحتكاك باللاعبين الآسيويين يمثل سببًا ثانيًا لتراجع نتائج الأندية السورية، موضحًا أن معظم اللاعبين المحليين يخوضون منافساتهم ضمن المسابقات المحلية، من دون امتلاك تجارب كافية في البطولات القارية، ما يحدّ من قدرتهم على التعامل مع اختلاف مستويات اللعب وأساليبه.

وبحسب اللاعب السابق، فإن كرة القدم الآسيوية شهدت تطورًا واضحًا على المستوى الفني والتكتيكي، في حين لا يحصل اللاعب السوري على فرصة منتظمة لمواجهة هذه التطورات، معتبرًا أن المشاركة القارية لا تقتصر أهميتها على تحقيق النتائج، وإنما تمنح اللاعب فرصة لمواجهة خطط وأساليب لعب مختلفة واكتشافها والتعامل معها داخل أرض الملعب.

وأضاف أن مواجهة أندية آسيوية تمتلك مدارس تكتيكية مختلفة تساعد اللاعب السوري على توسيع خبرته، وفهم تفاصيل جديدة في طريقة التحرك والضغط وبناء اللعب، وهي خبرات يصعب اكتسابها من خلال المنافسة المحلية وحدها.

احتفال مدافع أهلي حلب البرازيلي جودران رودريغز بهدف التقدم في شباك نادي شرطة بغلاديش في الملحق المؤهل لبطولة كأس التحدي – 12 آب 2026 (نادي أهلي حلب)

القامشلي.. أسماء متعددة لمدينة "الزلّ"

تعد مدينة القامشلي من أبرز مدن محافظة الحسكة في شمال شرقي سوريا، وتتميز بتاريخ حديث نسبيًا يعود إلى عشرينيات القرن الماضي، قبل أن تتحول تدريجيًا من تجمع سكاني صغير إلى مركز حضري وتجاري رئيس في منطقة الجزيرة السورية. وتُعرف المدينة بعدة أسماء، أبرزها القامشلي، والقامشلية، وقامشلو، وزالين، في انعكاس للتنوع اللغوي والثقافي الذي رافق نشأتها وتطورها خلال نحو قرن.

ويربط الباحث في التاريخ مهند الكاطع، في حديث إلى عنب بلدي، تسمية القامشلي بالقصب الذي كان ينمو على أطراف الأنهار.

وقال إن عيدان القصب تُعرف باسم "الزلّ"، بينما تعني كلمة "kamış" (قامش) في اللغة التركية القصب، ويُطلق على المكان الذي يكثر فيه القصب اسم "kamışlı" (قامشلي)، وهي تسمية تقابل بالعربية تقريبًا "القصيبة".

وأشار الكاطع إلى أن الموقع الذي تأسست عليه المدينة، على نهر "جغجغ"، كان يُعرف قديمًا باسم القامشلية في اللهجة العربية المحلية، قبل بناء البلدة.

وبعد نشأة المدينة، ظهرت صيغة "قامشلو" في سياق الاستخدام اللغوي الكردي للاسم، وهي مأخوذة من المصدر ذاته.

أما اسم "زالين"، فيرتبط أيضًا بمعنى "الزلّ" أو القصب، وقال الكاطع إنه استخدام سرياني للاسم، لكنه لم يحظ بانتشار واسع في الوسط الشعبي.

ولا تقتصر الصلة اللغوية لاسم القامشلي على التركية، إذ أشار الكاطع إلى وجود صيغ قريبة من كلمة "قامش" في عدد من اللغات للدلالة على القصب.

من الحامية الفرنسية إلى مدينة

يربط الكاطع نشأة نواة المدينة الحديثة في 5 من آب 1926، مع وصول الحامية الفرنسية واستقرارها في هذه البقعة فوق تلة كانت تعرف باسم "البدن"، مقابل مدينة نصيبين من الجهة الجنوبية.

ومع استقرار الحامية، بدأ الموقع يأخذ طابعًا عمرانيًا أكثر وضوحًا، ثم توسع تدريجيًا مع وصول السكان ونمو الحركة التجارية.

وبعد أشهر من إنشاء النواة العسكرية، بدأ التخطيط العمراني للبلدة في تشرين الأول 1926، بإشراف الضابط الفرنسي تيريه، ورُسمت شوارعها وفق مخطط منتظم.

وتشير مصادر تاريخية إلى أن الموقع لم يكن يضم قبل ذلك سوى منشآت محدودة، بينها طاحونة مائية ومزرعة قرب نهر جغجغ، قبل أن تتسارع حركة الاستقرار والبناء.

وساعد موقع القامشلي قرب الحدود السورية- التركية وعلى ضفاف نهر "جغجغ" في تعزيز أهميتها، قبل أن يضيف وصول السكك الحديدية عاملًا آخر إلى نموها.

وفي عام 1928، أُنشئت محطة للسكك الحديدية في القامشلي على الخط الذي يربط حلب بالموصل، ما عزز حركة انتقال السكان والبضائع، ودعم توسع النشاط التجاري في المدينة ومحيطها.

ومع نمو الزراعة والتجارة في منطقة الجزيرة خلال العقود التالية، ترسخت مكانة القامشلي مركزًا اقتصاديًا وخدميًا في شمال شرقي سوريا، وتوسعت المدينة حول نواتها الأولى.

تنوع رافق نمو المدينة

استقرت في القامشلي مجموعات سكانية متعددة، ما أسهم في تشكيل مجتمع متنوع قوميًا ودينيًا ولغويًا.

وتضم المدينة العرب والكرد والسريان والآشوريين والأرمن، إلى جانب المسلمين والمسيحيين بمختلف طوائفهم.

وظهر هذا التنوع في الحياة اليومية، وفي اللغات المستخدمة، وفي أسماء الأحياء والأماكن والمؤسسات، فضلًا عن العادات والمناسبات الدينية والثقافية.

وبلغ عدد سكان مدينة القامشلي 184 ألفًا و231 نسمة، وفق التعداد السكاني السوري لعام 2004، ولا تتوفر إحصاءات رسمية حديثة يمكن اعتمادها لعدد سكان المدينة حاليًا، في ظل غياب تعداد سكاني شامل منذ ذلك الحين.

ويعكس تعدد أسماء القامشلي جانبًا من تاريخها الاجتماعي، إذ يستخدم اسم "القامشلي" في العربية، و"قامشلو" في الاستخدام الكردي، بينما ارتبطت "القامشلية" بالتسمية العربية المحلية القديمة للموقع، و"زالين" بالاستخدام السرياني.

وهكذا، تختصر أسماء القامشلي المتعددة جانبًا من تاريخ مدينة تشكلت خلال قرن تقريبًا من تداخل الموقع والبيئة والهجرات والتنوع القومي والديني واللغوي، وتحولت من بقعة على ضفاف نهر جغجغ إلى واحدة من المدن الرئيسة في شمال شرقي سوريا.

القامشلي مدينة متعددة الأسماء تختصر قرنًا من التنوع القومي والثقافي واللغوي في الجزيرة السورية – 4 نيسان 2026 (شبكة آسو)

كتاب

"بنات نعش".. الحب والثأر في حكايات البادية

في فضاء البادية الممتد بين الفرات والعراق ونجد، تتحرك رواية "بنات نعش" للكاتبة السورية لينا هويان الحسن، خلف سيرة سعدون الأبهر، الرجل الذي عرفته الصحراء صيادًا للوحوش وعاش متنقلًا بين القبائل والمدن، حاملًا معه عالمًا من الحكايات والعادات والثأر والحب.

سعدون ابن لعالم كانت فيه القبيلة تحدد جانبًا كبيرًا من حياة الفرد، وكان الصيد مصدرًا للعيش ومقياسًا للمهارة والمكانة، حيث يطارد الوحوش في البراري، ويجمع جلودها وبيعها، وتدفعه رحلاته إلى أماكن مختلفة من البادية إلى دمشق وبغداد وبيروت، فيتعرف إلى عالم المدن من دون أن ينفصل عن الصحراء التي صنعت شخصيته.

ومع انتقاله بين هذه الأمكنة، تتقاطع حياته مع حكايات مختلفة، أبرزها علاقته بماران، ابنة الشيخ مدلج، إذ تحبه الأخيرة، لكن زواجها يتحول إلى قرار تتخذه العائلة بعيدًا عن رغبتها، حين تدفعها إلى الارتباط بأمير نجدي، وللخروج من هذا الزواج، تتظاهر ماران بأنها ممسوسة، في محاولة لاستعادة حريتها والعودة إلى الرجل الذي اختارته.

الحيلة لا تنقذ قصة الحب، حيث تموت ماران، ولا يتعامل سعدون مع موتها بوصفه نهاية للعلاقة، فيعود إلى قبرها ويخرج جثتها ويدفنها في مكان آخر لا يعرفه أحد، وكأنه يحاول أن يحتفظ بحكايته معها بعيدًا عن سلطة الآخرين حتى بعد رحيلها.

وتتكرر في الرواية حكايات الحب التي تصطدم بالأعراف والعلاقات العشائرية، لتبدو العلاقات الشخصية جزءًا من نظام اجتماعي أكبر، تتحكم فيه العائلة والقبيلة والمصالح، ولا تترك للأفراد دائمًا فرصة اختيار الطريق الذي يريدونه.

غير أن الحب ليس المحرك الوحيد للشخصيات، فالثأر حاضر أيضًا، ليغدو وكأنه إرث ينتقل من جيل إلى آخر، ومن هنا يأتي عنوان الرواية "بنات نعش"، مستندًا إلى الحكاية الشعبية المرتبطة بمجموعة من النجوم في السماء.

بحسب الأسطورة العربية، قُتل رجل يدعى نعش، فخرجت بناته السبع للاحقة قاتله، وأصبحن يُعرفن بـ"بنات نعش"، وتستعيد الرواية هذه الحكاية لتضعها إلى جانب عالم الرواية.

تتجاوز الرواية سيرة سعدون الشخصية إلى استحضار مرحلة تاريخية كاملة، إذ تتداخل الحكاية مع إشارات إلى شخصيات وأحداث عرفتها المنطقة، وتتحول بعض المقاطع إلى ما يشبه التوثيق لحياة البادية وتحولاتها.

هذا المزج بين الواقعي والمتخيل هو أحد أبرز سمات الرواية، فالكاتبة لا تتعامل مع شخصياتها باعتبارها أسماء متخيلة بالكامل، وإنما تستند إلى حكايات ومرويات ومصادر مرتبطة بالبادية، قبل أن تعيد بناءها روائيًا.

لينا الحسن

لينا هويان الحسن روائية وكاتبة سورية من بادية حماة، ولدت عام 1977، ودرست الفلسفة في جامعة دمشق.

عملت في الصحافة، واهتمت في جانب كبير من تجربتها الأدبية بعوالم البادية السورية والقبائل والصحراء، وهو ما ظهر في عدد من رواياتها، بينها "معشوقة الشمس" و"التروس القرمزية" و"التفاحة السوداء" و"بنات نعش" و"سلطانات الرمل".

صدرت "بنات نعش" للمرة الأولى عام 2005، وتُعد من الأعمال التي كرست اهتمام هويان الحسن باستعادة حكايات الصحراء والبادية، من خلال شخصيات تتحرك بين الحكاية الشعبية والتحولات التي طرأت على المنطقة.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org
الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 16 آب / أغسطس 2026
العـدد 756 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النسـخة 100 ليـرة سورية

قنسرين..
ليست مجرد اسم لأحد أبواب حلب

عنب بلدي – محمد ديب بظت

على بعد نحو 25 كيلومترًا جنوب غربي حلب، تقع قرية العيس، وسط مشهد ريفي تحيط به الأراضي الزراعية، وتحت أجزاء من القرية وفي محيطها، تمتد بقايا موقع أثري ارتبط بمدينة قنسرين، التي كان لها حضور بارز في تاريخ شمالي سوريا.
أعمال المسح والتنقيب التي أجريت في المنطقة، كشفت عن مدينة كانت موقعًا استقر فيه السكان، وتغير شكله ووظيفته مع تغير القوى التي حكمت شمالي سوريا.

تكتسب قنسرين أهميتها من موقعها قبل أي شيء آخر، فهي تقع عند السفوح الشرقية للكتلة الكلسية في شمالي سوريا، وعلى تخوم منطقة تلتقي فيها الأراضي الزراعية بمناطق البادية، كما كانت على طرق تصل شمالي البلاد بوسطها وبالداخل السوري، ويشرف جبل العيس على المنطقة، ويوفر موقعه المرتفع رؤية واسعة للأراضي المحيطة والطرق الممتدة نحو حلب والبادية.

الحكاية منذ العصور القديمة

لم تبدأ حكاية قنسرين مع الإسلام، إذ شهد الموقع ومحيطه استيطانًا منذ عصور قديمة، وترتبط المنطقة في الدراسات الأثرية بمدينة خلقيس الكلاسيكية، وهي مدينة تعود إلى العصور القديمة واشتهرت في المصادر الكلاسيكية قبل أن يرتبط الموقع لاحقًا باسم قنسرين.
كما لم تكتسب قنسرين أهمية مع العصر الإسلامي وحسب، إذ شهد الموقع استيطانًا خلال عصور مختلفة، واكتسبت أهمية أكبر خلال الفترة البيزنطية.
مع العصر البيزنطي، أصبحت المنطقة ذات أهمية على الحدود الشرقية للإمبراطورية، قبل أن تدخل مرحلة جديدة مع وصول المسلمين إلى شمالي سوريا في القرن السابع، حيث أصبحت واحدة من أهم مراحل تاريخ قنسرين.
بعد الفتح الإسلامي، تحولت قنسرين إلى مركز إداري وعسكري مهم، إذ تشير الدراسات الأثرية إلى أن المدينة الإسلامية لم تكن بالضرورة امتدادًا مباشرًا للمدينة البيزنطية داخل الأسوار، حيث تظهر دلائل على استقرار العرب في موقع قريب عُرف باسم "الحاضر"، وتحول هذا الموقع لاحقًا إلى مركز إداري في العهد الأموي.
وأصبحت قنسرين مركزًا لـ"جند قنسرين"، وهو أحد الأجناد التي قسمت إليها بلاد الشام في العصر الأموي، ما أعطاها وزنًا يتجاوز حدود المدينة نفسها، وكان الجند يشمل مناطق واسعة من شمالي سوريا، قبل أن تتغير حدوده وتقسيماته في العصر العباسي.
اختيار قنسرين مركزًا للجند كان بفضل موقعها، فالمدينة كانت قريبة من الحدود البيزنطية، وعلى طرق عسكرية وتجارية، ومن هنا اكتسبت أهمية في الحملات والتحركات بين بلاد الشام والأناضول.
ومن قنسرين خرجت الجيوش باتجاه الشمال، وفيها أقام قادة عسكريون، وكان موقعها جزءًا من منظومة الحدود التي ظلت تتحرك بين الدولة الإسلامية والإمبراطورية البيزنطية.
ومن أبرز الشخصيات التي ارتبط اسمها بالمنطقة مسلمة بن عبد الملك، الذي تولى ولاية جند قنسرين، واستخدم موقعه في قيادة حملات عسكرية باتجاه الأراضي البيزنطية خلال العصر الأموي.

قلعة فوق الجبل

لم تكن أهمية الموقع مرتبطة بالطرق وحدها، ففوق المرتفع المشرف على المدينة تظهر بقايا تحصين ارتبط بحماية قنسرين.
وتشير أعمال التنقيب إلى وجود منشأة دفاعية على الجبل المطل على الموقع، ضمن منظومة تحصينات عُرفت عبر مراحل مختلفة من تاريخ المدينة، غير أنه لم يبقَ من هذه المنشأة اليوم مبنى كامل يمكن مقارنته بقلاع حلب أو حماة، إذ وصلت أجزاء منها على هيئة بقايا تحصينات وتلال وكتل حجرية، لكن موقعها المرتفع يكشف سبب اختيار المكان للدفاع والمراقبة.
ومن أعلى جبل العيس يمكن الإشراف على مساحة واسعة تمتد بين الأراضي المزروعة والبادية، الأمر الذي يفسر القيمة العسكرية للموقع في مدينة كانت تقع عند تماس طرق ومناطق مختلفة، كما كشفت أعمال المسح عن أحياء سكنية ومناطق صناعية ومدافن.

تراجع لحساب حلب

تراجع نفوذ قنسرين مع مرور الوقت، وصعدت حلب في المقابل لتصبح المركز الأهم في شمالي سوريا، فمع حلول القرن العاشر، كانت قنسرين قد فقدت جانبًا من مكانتها لمصلحة حلب رغم استمرار أهميتها المحلية.
وفي القرن العاشر أيضًا دخلت المدينة في صراعات متكررة بين الحمدانيين والبيزنطيين، في مرحلة كانت فيها حلب وقنسرين جزءًا من خط المواجهة بين الطرفين.
وفي عام 945، تعرض سيف الدولة الحمداني لهزيمة في قنسرين أمام الإخشيديين القادمين من مصر، قبل أن تصبح المنطقة خلال العقود التالية واحدة من ساحات الصراع بين الحمدانيين والبيزنطيين.

باب بقي فيه الاسم

ربما أكثر ما حفظ اسم قنسرين في الذاكرة الحلبية هو الباب الذي حمل اسمها، ففي الجهة الجنوبية من حلب القديمة، يقف باب قنسرين أحد أبواب المدينة التاريخية، إذ يحيل الاسم إلى الطريق الذي كان يخرج من حلب باتجاه قنسرين، المدينة التي كانت ذات يوم من أهم مراكز المنطقة.
والباب نفسه كان منشأة دفاعية كبيرة، أعيد بناؤها وتطويرها في مراحل مختلفة، ويعود شكلها المتأخر إلى العصر الأيوبي في القرن الـ13.
وكانت المنشأة تضم بوابات دفاعية متتابعة، وآبارًا وصهريجًا ومنشآت مرتبطة بالطحن وإنتاج الزيت ومخبزًا وترسانة، ما جعلها أقرب إلى حصن مستقل داخل سور المدينة.
أما شكله الحالي فيرتبط بإعادة بناء تعود إلى عام 1256، في حين كان للباب بناء أقدم في العصر الحمداني، خلال حكم سيف الدولة في القرن العاشر.

مدينة تحت القرية

تغطي قرية العيس اليوم أجزاء من الموقع الأثري، ولذلك لا تظهر قنسرين للزائر كمدينة كاملة بأسوارها وأحيائها ومبانيها.
وأظهرت أعمال المسح الأثري بين عامي 2008 و2010 أن موقع قنسرين يمتد على مساحة كبيرة، وأن أجزاء مختلفة منه استخدمت في فترات تاريخية متباينة، كما كشفت الأبحاث عن آثار تعود إلى العصر البرونزي، وأخرى إلى الفترات الكلاسيكية والبيزنطية والإسلامية.
لم تعد قنسرين اليوم مركزًا سياسيًا أو عسكريًا كما كانت في مراحل من تاريخها، لكن موقعها يختصر جانبًا من تاريخ شمالي سوريا، من المدن القديمة وطرق التجارة، إلى الحدود البيزنطية، ثم التحولات التي رافقت الفتح الإسلامي وقيام جند قنسرين، وبين العيس اليوم وجبلها وبقايا المدينة القديمة، يبقى اسم قنسرين حاضرًا في مكان آخر، على أحد أبواب حلب.

بقايا أثرية من قنسرين التاريخية في ريف حلب الجنوبي – 11 أيار 2026 (سانا)

من غير مطرود

خطيب بدلة

لا يستطيع أحد، في العالم كله، أن يفض الاشتباك بين اللاجئ السوري، الذي يعيش في إحدى الدول الأوروبية، وبين العقلية التي تشكلت لديه منذ ولادته، وبقيت مسيطرة عليه في أثناء ركوبه المخاطر، ثم وصوله إلى هذه البلاد المستريحة اقتصاديًا، واجتماعيًا، والدليل على ذلك، ما نراه، يوميًا، على وسائل التواصل الاجتماعي، من تحريض، وإذكاء للحرب الأهلية في سوريا، من قبل لاجئين، قد يكون بعضهم حاملين جنسية الدولة التي تستضيفهم، أو متمتعين بإقامات دائمة فيها.
ومع أن ثقتي بالعلم كبيرة، لا تتزعزع، أظن أن أكبر علماء النفس، والاجتماع، سيقفون عاجزين أمام العقد النفسية المركبة، المتداخلة، شديدة التعقيد، التي ظهرت لدى كثير من اللاجئين، وخاصة بعد تاريخ 8 من كانون الأول 2024، والحقيقة أن لحظة سقوط نظام الأسد لم تفرحهم وحدهم، بل أفرحتنا جميعًا، فبسقوطه تخلصنا من كابوس الدكتاتورية العسكرية المخابراتية الفظيع، يعني أن فرحهم بسقوط نظام الأسد طبيعي، ومتوقع، ولكن المعادلات المعقدة التي سيعجز العلماء عن تفكيكها، تتلخص في أن القسم الأكبر منهم، أظهروا حماسهم، وتأييدهم، للسلطة الانتقالية، ولكن، عن بُعد! قالت لهم الدولة المضيفة: السبب الموضوعي لبقائكم في بلادنا، زال، فتفضلوا، من غير مطرود، اذهبوا إلى بلادكم. ردوا عليها: هؤ. ما بدنا نروح. قالت لهم: نعطيكم مكافآت مغرية، ونقطع لكم بطاقات طيران على حسابنا، ونوصي المضيفات أن يرششن عليكم حبة مسك من أحسن الماركات، قبل نزولكم من الطائرة، المهم أن تذهبوا إلى بلدكم.
قالوا: هؤ. واستدعى معظمهم، من منهاج المدرسة الثانوية، قصيدةَ الشاعر الفلسطيني توفيق زياد: هنا على صدوركم باقون كالجدار. قالت لهم الدولة المضيفة: يا عمي، هذه ليست مشكلة، أهلاً وسهلاً بكم، ابقوا بيننا، ولكن بشروطنا، وفي ظل قوانيننا وأنظمتنا، مرة أخرى، ردوا عليها، بالكلمة المعروفة: هؤ. وأضافوا: نحن نرفض العيش بقوانينكم، وبأنظمتكم، مع أننا نعرفها، ونحفظها غيبًا، وتنص على أنكم لا تستطيعون ترحيلنا، إلا بطلوع الروح، وإذا أدى بقاؤنا عندكم إلى وصول اليمين إلى السلطة، اليمين نفسه لن يستطيع ترحيلنا بلمسة زر، لأن قوانينكم تمنعه من ذلك، وسوف يضطر، حينئذ، لتغيير القوانين، أو تعديلها، وهذه عملية معقدة، تحتاج إلى زمن طويل، وعمل شاق، وقد لا تتكلل بالنجاح.
مما لا شك فيه أن عشرات الألوف من اللاجئين، الذين استوعبتهم هذه البلاد العلمانية الديمقراطية، خلال العقد الأخير، قد تحولوا إلى مشكلة تثقل عليها، وتجبرها على تغيير سياساتها، بل وتجعلها تفكر، جديًا، بتغيير بعض القوانين المتعلقة باللجوء، وهنا، ولأجل الموضوعية والإنصاف، نشير إلى أن هذه الدول كانت تعاني، قبل وصول أفواج اللاجئين، من خلل ديموغرافي، يتجلى في انخفاض معدلات التكاثر، أدى إلى نقص في العمالة، لذا وجدت فيهم حلًا لمشكلتها، إلا أن الصدامات التي وقعت، بين بعضهم وأجهزة الدولة، والمشاجرات الجماعية التي احتدمت بين اللاجئين أنفسهم، والوقوف على براعة بعضهم في التحايل على الأنظمة، بالتمارض، والتهرب من العمل، ومن الاندماج، والشغل "بالأسود"، والتدخل، أحيانًا، في الحريات الاجتماعية، جعلت إيجاد حل ناجع لقضيتهم صعبًا للغاية.

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper